

Distr.: General
24 November 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون
البند 163 من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من 1 تموز/يوليه
2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

5	أولاً - مقدمة
5	ثانياً - أداء الولاية
5	ألف - لمحة عامة
6	باء - تنفيذ الميزانية
11	جيم - مبادرات دعم البعثة
13	دال - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة
13	هاء - الشراكات والتنسيق مع الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة
14	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج
99	ثالثاً - أداء الموارد
99	ألف - الموارد المالية



الرجاء إعادة استعمال الورق



100	باء - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد فيما بين المجموعات
100	جيم - نمط الإنفاق الشهري
101	دال - الإيرادات والتسويات الأخرى
101	هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
102	واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
102	رابعاً - تحليل الفروق
107	خامساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
	سادساً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبت في قرارها 304/75، بما في ذلك طلبات
108	اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة
108	ألف - الجمعية العامة
112	باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

موجز

رُبط مجموع نفقات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 بهدف البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، مصنفةً حسب العناصر التالية: حماية المدنيين؛ ورصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها؛ وتهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية؛ ودعم تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وعملية السلام؛ وعنصر الدعم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة حماية المدنيين وساهمت في تعزيز تسوية النزاع والمصالحة والتماسك الاجتماعي في جميع أنحاء البلد، مع بناء الثقة في مناطق العودة. ووفقاً للتغيرات المستجدة في السياقين السياسي والأمني، أعيد تخصيص أربعة من مواقع حماية المدنيين الخمسة التابعة للبعثة (في بور وواو وجوبا وبانتيو) بوصفها مخيمات للمشردين داخلياً مشمولة بحماية حكومة جنوب السودان. وكان موقع حماية المدنيين في ملكال هو الوحيد المتبقي بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت قيادة البعثة تعاونها مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة لرصد التقدم المحرز والدعوة إلى تنفيذ الاتفاق المنشط. واتخذت البعثة أيضاً الخطوات اللازمة للحد من أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في قدرتها على أداء المهام المنوطة بها، وساعدت السلطات على التصدي للجائحة، ولا سيما على الصعيد دون الوطني.

وتكبدت البعثة نفقات قدرها 1 171 901 300 دولار للفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد نسبته 99,4 في المائة مقارنة بنفقات بلغت 1 182 499 200 دولار، وبمعدل استخدام للموارد نسبته 99,9 في المائة في الفترة 2020/2019.

ويعزى الرصيد الحر البالغ 6,6 ملايين دولار أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية بمبلغ 3,8 ملايين دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض تكاليف تشغيل طائرات البعثة العمودية من طراز Mi-26 نتيجة لتغيير في الجهة الناقلة اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2020؛ و (ب) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بمبلغ 1,4 مليون دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض متوسط النشر الفعلي لـ 532 من أفراد شرطة الأمم المتحدة، مقارنة بقوام متوسطه 704 من أفراد الشرطة رُصدت له اعتمادات في الموارد المعتمدة للفترة 2021/2020؛ و (ج) انخفاض الاحتياجات بمبلغ 1,4 مليون دولار تحت بند الموظفين المدنيين، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض متوسط القوام الفعلي لشاغلي وظائف الموظفين الدوليين إلى 853 موظفاً دولياً، مقارنة بقوام متوسطه 877 موظفاً رُصدت له اعتمادات في الموارد المعتمدة للفترة 2021/2020.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021)

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	538 695,1	537 285,2	1 409,9	0,3
الموظفون المدنيون	313 776,6	312 422,8	1 353,8	0,4
التكاليف التشغيلية	326 043,4	322 193,3	3 850,1	1,2
إجمالي الاحتياجات	1 178 515,1	1 171 901,3	6 613,8	0,6
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	26 040,3	27 314,8	(1 274,5)	(4,9)
صافي الاحتياجات	1 152 474,8	1 144 586,5	7 888,3	0,7
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—
مجموع الاحتياجات	1 178 515,1	1 171 901,3	6 613,8	0,6

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	العدد المعتمد ^(أ)	العدد الفعلي (المتوسط)	معدل الشواغر (بالنسبة المئوية) ^(ب)
المراقبون العسكريون	242	212	12,4
الوحدات العسكرية	16 758	14 551	13,2
شرطة الأمم المتحدة	733	532	27,4
وحدات الشرطة المشكلة	1 280	1 116	12,8
الموظفون الدوليون	923	853	7,6
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفينيون الوطنيون	160	152	5,0
فئة الخدمات العامة	1 282	1 223	4,6
متطوعو الأمم المتحدة			
الموظفون الدوليون	447	386	13,6
الموظفون الوطنيون	3	3	—
الوظائف المؤقتة ^(ج)			
الموظفون الدوليون	32	30	6,3
الموظفون الوطنيون	10	10	—
الأفراد المقدمون من الحكومات	88	55	37,5

(أ) تمثل الحد الأقصى للقوام المأذون به.

(ب) استنادا إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد.

(ج) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولا - مقدمة

- 1 - وردت الميزانية المقترحة للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في تقرير الأمين العام المؤرخ 9 آذار/مارس 2020 (A/74/742)، وبلغ إجماليها 1 190 119 000 دولار (وصافيتها 1 164 037 400 دولار). وغطت الميزانية نفقات نشر ما متوسطه 242 من المراقبين العسكريين و 16 758 فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، و 733 من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و 1 290 من أفراد الشرطة المشكلة، و 956 موظفاً دولياً (بما يشمل 32 وظيفة مؤقتة)، و 1 456 موظفاً وطنياً (بما يشمل 10 وظائف مؤقتة)، و 455 من متطوعي الأمم المتحدة، و 78 من الأفراد المقدمين من الحكومات.
- 2 - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المؤرخ 1 أيار/مايو 2020، بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً إجماليه 1 186 815 100 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 (A/74/737/Add.13، الفقرة 26).
- 3 - واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 293/74، مبلغاً إجماليه 1 178 515 100 دولار (صافيه 1 152 474 800 دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وقسّم المبلغ الإجمالي على الدول الأعضاء كأعضاء مقررّة.

ثانياً - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

- 4 - أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة في قراره 1996 (2011)، ومددها في قرارات لاحقة. وحدد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء هذه في قراره 2514 (2020) و 2567 (2021).
- 5 - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على تعزيز رؤية استراتيجية مدتها ثلاث سنوات من أجل منع العودة إلى الحرب الأهلية في جنوب السودان، وبناء سلام دائم على الصعيدين المحلي والوطني، ودعم الحوكمة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية وفقاً للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.
- 6 - وفي إطار ذلك الهدف العام، أسهمت البعثة خلال فترة الأداء في تحقيق عدد من الإنجازات، من خلال تنفيذ النواتج الرئيسية ذات الصلة المبيّنة في الأطر الواردة أدناه، والمصنّفة حسب العناصر كما يلي: حماية المدنيين؛ ورصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها؛ وتهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية؛ ودعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام؛ وعنصر الدعم.
- 7 - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي مقارنة بأطر الميزنة القائمة على النتائج المقررة المبينة في ميزانية الفترة 2021/2020. ويقارن تقرير الأداء، بوجه خاص، مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية قياساً على الإنجازات المتوقعة، بمؤشرات الإنجاز المقررة ويقارن النواتج المنجزة فعلاً بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

8 - واصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الاضطلاع بولايتها وقدمت إسهامات ملحوظة في حماية المدنيين وبناء سلام دائم في جنوب السودان. وعلى الرغم من جهود البعثة، كان للبيئة الأمنية المتقلبة، وبطء التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط، وأثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) آثار على مسار السلام في جنوب السودان وتنفيذ ولاية البعثة.

9 - وكان القرار الذي توصل إليه رئيس جنوب السودان، سلفا كير، والنائب الأول للرئيس، ريك مشار، في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بشأن نسب تقاسم المسؤولية فيما يتعلق بمناصب حكام ومسؤولي الولايات معلما هاما في عملية السلام. وقد اكتملت تعيينات حكام الولايات في كانون الثاني/يناير 2021، عندما عين السيد كير حاكم ولاية أعالي النيل. وفي 18 كانون الثاني/يناير 2021، توصل ممثلو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى اتفاق لتخصيص حقائب إدارية في مناطق أببي وبيبور ورونيق الإدارية وفقا لنسب تقاسم المسؤولية الواردة في الاتفاق المنشط. وفي الفترة من 20 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2021، عُين وزراء ومستشارون ومفوضون ورؤساء لجان مستقلة على مستوى الولايات.

10 - وتأخر كثيرا التنفيذ العام للمهام الحاسمة المنصوص عليها في الاتفاق المنشط تمهيدا للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك افتتاح برلمان، ووضع الصيغة النهائية لمشروع قانون بشأن عملية وضع الدستور وسن التشريعات ذات الأولوية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط، فضلا عن إنشاء و/أو إصلاح المؤسسات الأمنية والمالية والقضائية والدستورية والانتخابية، وذلك بسبب انعدام الإرادة السياسية وقلة الموارد. وتواصلت أعمال العنف بسبب استمرار الخلافات السياسية وتفاقمها فيما بين أطراف النزاع والاتفاق المنشط. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والجهات الشريكة الإقليمية والأمم المتحدة منخرطة في العمل على مواصلة الجمع بين كبار قادة الأطراف الرئيسية في النزاع وحل المسائل المعلقة.

11 - وظلت بيئة التشغيل غير مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين لم يسجل أي عنف سياسي هام في سياق العملية السياسية الجارية التي أعيد تنشيطها، تأثر البلد بتحديات متعددة الأوجه مرتبطة بالمنازعات السياسية على المستوى المحلي، والانقسامات العرقية، وتضاؤل الموارد، والكساد الاقتصادي. وتجلت النزاعات وأعمال العنف على الصعيد دون الوطني بصفة أساسية في الهجمات وعمليات القتل المحددة الهدف، وفي اندلاع النزاعات بين المجتمعات المحلية وداخلها، وسرقة الماشية، وانتشار الإجرام على نطاق واسع، بما في ذلك نصب الكمائن واللصوصية على جوانب الطرق، والعنف الجنسي.

12 - ولوحظ خلال الفترة وقوع عدد من الحوادث البارزة التي أثرت على ولايات أعالي النيل ووسط وشرق الاستوائية. وقد تجلت هذه التطورات تحديدا في وجود اقتتال داخلي في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في مايوت وكاجو كاجي؛ وحدثت توترات في طمبرة بين قبيلتي الأزندي والبالاندا؛ وحدثت توترات في مابان بين الميليشيا المابانية والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ والخلافات التي نشبت في ملكال حول التمثيل السياسي وترسيم الحدود الإدارية وشملت قبيلتي الشُّك والدينكا بادانق.

13 - وظلت المواجهات بين الجماعات غير الموقعة والقوات الحكومية تثير توترات محلية في وسط وغرب الاستوائية. وظلت جبهة الإنقاذ الوطني نشطة عسكريا وحاولت توسيع وجودها ونفوذها بينما نفذت

القوات الحكومية عمليات لطردها من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية. ورغم أن هذه الاشتباكات كانت متقطعة وبحدة منخفضة، فقد أدت إلى حالة مستمرة من انعدام الأمن ووقوع خسائر في صفوف المدنيين وتشريدهم.

14 - كما أدى تراكم أوجه القصور في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية إلى ارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين قام بها جنود يعانون من نقص الغذاء والمأوى والإمدادات الطبية في مواقع التجميع والتدريب. وثمة تهديد آخر كان مصدره عملية نزع سلاح المدنيين، التي قاومها الشباب وتحولت إلى مصدر لانعدام الأمن في منطقة بحر الغزال الكبرى، مما أدى إلى وقوع عدد كبير من الخسائر البشرية. فعلى سبيل المثال، أدى الاشتباك العنيف الذي اندلع بين قوات نزع السلاح والشباب المسلح من قبيلة لوانيجانغ في روميك، محلية تونج الشرقية، في واراب، يومي 8 و 9 آب/أغسطس 2020، إلى مقتل نحو 140 شخصا، كان من بينهم 63 قتيلا في صفوف قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

15 - وظل العنف القبلي مهيمنا على الصعيد دون الوطني وفي سياق الديناميات الأمنية ذات الطابع المحلي، حيث شكل ما يقرب من ربع جميع الحوادث الأمنية المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وزادت حوادث العنف القبلي بنسبة 36 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وعلى غرار الفترة 2019/2020، كانت واراب وجونقلي والبحيرات أكثر المناطق تضررا، حيث ظلت موجات الهجمات والهجمات الانتقامية السبب الرئيسي للوفيات في صفوف المدنيين وتشريدهم. واتسمت الحالة الأمنية بنشوب نزاعات قبلية عبر الحدود شارك فيها شباب مسلحون من ميوم في ولاية الوحدة وقوقريال الشرقية والتونج الجنوبية في ولاية واراب ونهر الجور في ولاية غرب بحر الغزال ورمبيك الشمالية في ولاية البحيرات ومفولو في ولاية غرب الاستوائية.

16 - وأدى تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية، إلى جانب التحديات المتعلقة بالحوكمة وضعف آليات إنفاذ القانون والآليات القضائية، فضلا عن بيئة الإفلات من العقاب، إلى مجموعة متنوعة من التهديدات الأمنية التي أحاقت بعمليات البعثة وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وموظفيها. وظل موظفو الأمم المتحدة أهدافا سائحة تقتصصها العصابات الإجرامية وبعض الجماعات القبلية وأفراد قوات الأمن الذين لم تُدفع لهم أجورهم. وقد تمثل ذلك في حوادث قطع الطرق، ونصب الكمائن، وعمليات اقتحام المرافق والسطو على المنازل، وكذلك عمليات اختطاف لتحقيق مكاسب مالية في الحالات القصوى. وكان الموظفون الوطنيون التابعون للبعثة معرضين بشكل خاص للسرقة والسطو على المنازل في المراكز السكانية الكبرى مثل جوبا وكذلك في البلد ككل على حد سواء. ومن الأمثلة على الحوادث ذات الدوافع الاقتصادية الاحتجاجات العنيفة التي نظمتها مجموعات من الشباب في عدة ولايات في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2020 ضد ما اعتبروه نقصا في فرص العمل لدى الأمم المتحدة ومنظمات المعونة الإنسانية. ووردت أنباء في آذار/مارس وأيار/مايو 2021 تقيد وقوع احتجاجات عنيفة مماثلة اندلعت في محلية توريت في ولاية شرق الاستوائية ومحلية الرنك في ولاية أعالي النيل.

17 - وزاد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية زيادة ملحوظة، حيث بلغ نحو 8,3 ملايين شخص، مقارنة بما عدده 7,2 ملايين شخص أبلغ عنهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويعزى ذلك أساسا إلى تفاقم الصدمات، بما في ذلك الفيضانات المستمرة، وأعمال العنف الجارية، والتشرد، فضلا عن جائحة كوفيد-19، التي أدى تأثيرها إلى تقويض سبل العيش واستراتيجيات التكيف في المجتمعات المحلية الضعيفة في جميع أنحاء البلد. وفي نهاية حزيران/يونيه 2021، كان قد سُرد ما

مجموعه 3,8 ملايين شخص (1,6 مليون من النازحين داخليا و 2,2 مليون لاجئ في البلدان المجاورة). ووفقا للتغيرات المستجدة في السياق السياسي والأمني، أعيد تخصيص أربعة من مواقع حماية المدنيين الخمسة التابعة للبعثة (في بور وواو وجوبا وبانتيو) بوصفها مخيمات للمشردين داخليا مشمولة بحماية حكومة جنوب السودان. وقد كانت عملية إعادة تخصيص مواقع حماية المدنيين ناجحة إلى حد كبير، حيث لم يتبق في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير سوى موقع واحد لحماية المدنيين في ملكال. وواصلت البعثة حتى حزيران/يونيه 2021 استضافة ما مجموعه 137 33 شخصا في موقع حماية المدنيين المتبقي في ملكال. ومن خلال عملية إعادة التخصيص، حققت البعثة قدرا أكبر من المرونة فيما يتعلق بنشر القوات في عدد متزايد من قواعد العمليات المؤقتة لتمكين تسيير المزيد من الدوريات البعيدة المدى. وسيوفر ذلك الوجود الأمني المطلوب ويفسح المجال للمصالحة السياسية في بؤر التوتر.

18 - وقد سجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير 315 انتهاكا لاتفاق مركز القوات المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية جنوب السودان فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع 265 انتهاكا أبلغ عنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى الشروط الجديدة التي حددتها الآلية المشتركة للتحقق والرصد لمعالجة حالات منع الوصول وانتهاكات اتفاق مركز القوات، مما أدى إلى حالات تأخير اضطرت البعثة بسببها إلى تأجيل عدد كبير من دورياتها المقررة أو إلغائها. وواصلت البعثة العمل مع السلطات المختصة من أجل تعزيز ضرورة معالجة المسائل المتصلة بحرية التنقل، بما في ذلك من خلال تقديم تقارير شهرية عن انتهاكات اتفاق مركز القوات إلى الحكومة ومجلس الأمن. وتجدر الإشارة إلى أنه في أيار/مايو 2021، أنشئت لجنة تنسيق رفيعة المستوى مع حكومة جنوب السودان، برئاسة نائب وزير الخارجية، ويشارك في رئاستها نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية) في البعثة. وقد أدى ذلك إلى تطورات إيجابية قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك اعتماد مبادئ توجيهية بشأن حرية التنقل قللت إلى حد كبير من حالات منع الوصول. ومع ذلك، سُجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير 474 حادثا أمنيًا تتعلق بموظفي الأمم المتحدة والمجمعات التابعة لها والمتعاقدين معها، مما يمثل زيادة عن الحوادث المسجلة في الفترة السابقة والبالغ عددها 383 حادثا.

19 - واتخذ مجلس الأمن القرار 2567 (2021) في 12 آذار/مارس 2021، الذي مدد فيه ولاية البعثة حتى 15 آذار/مارس 2022، وأبقى على الركائز الأساسية الأربع لولاية البعثة والمستوى العام للأفراد النظاميين. وطلب مجلس الأمن إلى البعثة في القرار نفسه تعزيز رؤية استراتيجية مدتها ثلاث سنوات من أجل منع العودة إلى الحرب الأهلية، وبناء سلام دائم على الصعيدين المحلي والوطني، ودعم الحوكمة الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية وفقا للاتفاق المنشط. وطلب أيضا إلى الأمين العام أن يجري تقييما للاحتياجات فيما يتعلق بإجراء الانتخابات في جنوب السودان، وأن يوافي به المجلس.

20 - ودعما لتنفيذ ولاية البعثة، تمت زيادة تعزيز مفهوم الاتصالات الاستراتيجية للبعثة بمد نطاق تغطية إذاعة مرايا إلى عدة مواقع جديدة، بما في ذلك بؤر النزاع، في محاولة لنشر معلومات عن الاتفاق المنشط ودعم المصالحة وبناء السلام. وتمثل الشبكة الإذاعية الوسيلة الرئيسية التي تتواصل من خلالها البعثة مع الجماهير في جميع أنحاء جنوب السودان، بما في ذلك المجتمعات المحلية الضعيفة في المناطق النائية من البلد. كما أعدت البعثة ووزعت مئات التقارير الإخبارية الرقمية، وأشرطة الفيديو، والصور الفوتوغرافية، ومنتجات وسائل التواصل الاجتماعي التي تدعو إلى السلام وتروج لأنشطة البعثة في هذا الصدد. وفي حين

أدت القيود المتصلة بكوفيد-19 التي تحد من التجمعات الاجتماعية إلى تعليق تنظيم مناسبات واسعة النطاق لبناء السلام مثل بطولات كرة القدم والحفلات الموسيقية، نظمت البعثة ما يقرب من 70 نشاطا على نطاق أصغر لزيادة الوعي وتشجيع المشاركة في عملية السلام.

21 - وواصلت البعثة تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل لعام 2020 (انظر [S/2020/1224](#))، حيث زادت الدعم التقني اللازم لتنفيذ الاتفاق المنشط، ووطدت الشراكات الاستراتيجية والاتصالات الإقليمية، وعملت مع فريق الأمم المتحدة القطري في إطار من التعاون الوثيق. وواصلت البعثة أيضا تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين سلامة وأمن حفظة السلام، وذلك بتعزيز تنسيق الاستجابات، بما في ذلك عمليات إجلاء الضحايا وتدابير التخفيف من المخاطر البيئية، ومعالجة المسائل التشغيلية ذات الصلة لتحسين الأداء العام للعنصرين النظامي والأمني وعنصر الدعم في البعثة.

22 - وواصلت البعثة تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء لتتبع التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية المشمولة بولاية البعثة. ومنذ بدء العمل بنظام التقييم في البعثة في عام 2019، وضعت البعثة إطارا للنتائج وأجرت جولة واحدة من التقييمات التجريبية. وخلال الفترة 2021/2020، ونظرا للتغيرات الملحوظة في السياق الأوسع داخل البلد ولتبسيط تنفيذ نظام التقييم، قامت البعثة بإدخال تنقيحات كبيرة على إطار نتائجها لوضع خطة محددة الأولويات للبعثة بكاملها لتنفيذ الولاية، وهي تقوم بجمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات للمساعدة في تتبع التقدم المحرز وتقييم أثره في الميدان. وتتولى وحدة التخطيط الاستراتيجي، التي يشرف عليها رئيس الموظفين، إدارة تنفيذ نظام التقييم الذي سيستمر استخدامه بصورة منتظمة لتحديث خطط البعثة، وتوجيه اتخاذ القرارات القيادية، وتعزيز تقديم التقارير إلى المقر وإلى الدول الأعضاء. بيد أن محدودية فرص الوصول إلى منصة إلكترونية والافتقار إلى القدرة التخطيطية في العنصر الفني للبعثة جعل من الصعب إجراء تقييمات منتظمة متكاملة للتخطيط والأداء خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

23 - رغم ما كان لجائحة كوفيد-19 من أثر كبير على قدرة البعثة على تنفيذ المهام التي كلفت بها خلال الربع الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير السابق، كان الأثر أقل شدة في الفترة 2021/2020. غير أن الجهود المتواصلة لمنع انتقال الفيروس وحماية أفراد البعثة وسكان جنوب السودان على السواء استدعت تخصيص موارد لتلبية هذه الأولويات الناشئة، بما في ذلك الموارد اللازمة للقيام بحملة تطعيم موظفي الأمم المتحدة ومعاليمهم المستوفين لشروط الاستحقاق وشركاء البعثة في جنوب السودان، وهي الحملة التي بدأت في نيسان/أبريل 2021. وخصصت موارد أيضا لدعم الدول في بناء قدراتها على التخفيف من المخاطر المرتبطة بالجائحة. وتطلب تنفيذ الاستئناف الجزئي لتناوب الوحدات النظامية اعتبارا من تموز/يوليه 2020 تكثيف الجهود واستمرارها حتى الأشهر الأولى من الفترة 2021/2020 المشمولة بالتقرير، بما في ذلك التخطيط لترتيبات الحجر الصحي.

24 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، علقت ترتيبات العمل البديلة التي سمحت للموظفين الدوليين المدنيين بالعمل عن بعد مؤقتا من خارج مركز العمل، رهنا بمدى أهمية وجودهم الفعلي في منطقة البعثة. ونفذت سياسة تناوب جديدة تتيح للموظفين المدنيين الدوليين الاستفادة من دورة الراحة والاستجمام المعتادة أو إمكانية أخذ فترات راحة أطول، باستخدام إجازة خاصة بكوفيد-19 بأجر كامل إلى جانب إجازة الراحة

والاستجمام، بعد قضاء فترات أطول في منطقة البعثة. وفي الوقت نفسه، استمر تكييف الأنشطة الفنية التي صدر بها تكليف للامتثال للتدابير الوقائية، بطرق من بينها خفض عدد المشاركين في الفعاليات، حسب الاقتضاء، واستخدام المرافق الخارجية للتجمعات والالتزام ببروتوكولات التباعد الاجتماعي واستخدام أقنعة الوجه، فضلاً عن الحد من الاجتماعات التي تتم بالحضور الشخصي من خلال الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا التداول عبر الفيديو وغيرها من التكنولوجيات. واستجابة للزيادة الملحوظة في عدد الحالات المؤكدة للإصابة بكوفيد-19 في جنوب السودان في شباط/فبراير 2021، شددت البعثة تدابيرها الوقائية، بما في ذلك تقييد أنشطة التوعية التي تتم بالحضور الشخصي وتشارك فيها المجتمعات المحلية.

الأنشطة الفنية والأنشطة البرنامجية الأخرى

25 - بينما ترد معلومات مفصلة تحت بند النواتج ذات الصلة في أطر الميزنة القائمة على النتائج، نفذت البعثة الأنشطة التالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) بناء الثقة - شملت الأنشطة التي نُظمت في هذا الصدد تلك المتصلة ببذل المساعي الحميدة على مستوى الولايات والمستوى المحلي، بما في ذلك دعم التقارب وجهود بناء الثقة على الصعيد المحلي؛ وتعزيز العلاقات المدنية - العسكرية؛ وتطوير هياكل السلام المحلية. ونفذ ما مجموعه 168 نشاطاً برنامجياً استهدفت 28 020 من المستفيدين في جميع أنحاء البلد، على النحو المفصل في الفقرات من 42 إلى 44 أدناه. وأدى تقديم المساعدة إلى الآليات التي تقودها المجتمعات المحلية في مجال إدارة الهجرة الرعوية إلى انخفاض ملحوظ في حوادث الإغارة على الماشية وتعزيز الامتثال للقرارات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات التي عقدت في فترة ما قبل الهجرة وما بعدها. ووفرت الأنشطة الأخرى الدعم للتخفيف من حدة النزاعات المحلية وإيجاد حلول لها، وقدمت الدعم للمؤسسات على الصعيد دون الوطني في النهوض بالتعايش السلمي والمصالحة على الصعيد المحلي؛

(ب) حقوق الإنسان - شملت الأنشطة التي نُظمت في هذا الصدد رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والتحقيق فيها والإبلاغ عنها؛ وتقديم الدعم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والجمعيات التشريعية على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات، والقوات المنظمة، ودوائر الشرطة والسجون، والوزارات الوطنية المعنية التابعة للدولة، وآليات العدالة الوطنية، بما في ذلك القضاء والمحاكم التقليدية وآليات العدالة الانتقالية؛ وتنظيم حلقات عمل ودورات توعية؛ ومواصلة العمل مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة للدعوة إلى منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف ضد الأطفال والحماية منهما. ونظم ما مجموعه 351 من أنشطة بناء القدرات ودورات التوعية لصالح 6 913 من المستفيدين بشأن مختلف المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التواصل مع الشركاء من خلال المنتدى الوطني لحقوق الإنسان، والفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية، ولجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، وتحالف المجتمع المدني، وشبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب السودان، وجمعية جنوب السودان المعنية بالقانون، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، نظم 41 من الأنشطة في مجال التدريب والتوعية بشأن الحماية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وأسفرت جهود الدعوة المستمرة التي تدعمها تلك الدورات عن التقدم المحرز المشار إليه في الفقرات من 54 إلى 61 أدناه؛

(ج) توطيد السلام - شملت الأنشطة التي نُظمت في هذا الصدد إقامة وتيسير حوارات على مستوى القيادة العليا مع الجهات المعنية في الاتفاق المنشط ومع قيادات الحوار الوطني؛ وإنشاء وعقد

منتديات للأحزاب السياسية، على النحو المشار إليه في الفقرتين 70 و 72 أدناه، وغيرها من منتديات الحوار بشأن الحيز السياسي الشامل للجميع، استهدفت الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع المدني؛ وعقد منتديات شهرية مع أعضاء السلك الدبلوماسي لكفالة تنسيق الدعم المقدم لتنفيذ الاتفاق المنشط؛ وعقد حلقات عمل ومناقشات مائدة مستديرة وبثها عبر إذاعة مرايا بشأن تنفيذ الاتفاق المنشط؛ وتنظيم حلقات عمل بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على مشاركة المرأة في عملية السلام، والحكم الوارد في الاتفاق المنشط الذي ينص على تمثيل المرأة بنسبة 35 في المائة على جميع مستويات الحوكمة، على النحو المفصل في الفقرة 77 أدناه؛ ومواصلة التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري لدعم إعادة الإدماج الطوعي للمشردين وتحديد الفرص المتاحة للقيام بذلك. وكجزء من الأنشطة الرامية إلى دعم عمليات العودة، نفذت المنظمات غير الحكومية المحلية أربعة مشاريع لتوفير التدريب على عدد من المهارات المهنية ومهارات إدارة الأعمال لفائدة 307 من العائدين والشباب المعرضين للخطر، بمن فيهم 188 امرأة؛

(د) سيادة القانون/المؤسسات الأمنية/إصلاح قطاع الأمن/الحد من العنف القبلي - شملت الأنشطة التي نُظمت في هذا الصدد تقديم الدعم التقني لمشروع بناء الثقة وبث الطمأنينة التابع لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وتوعية 479 3 من أفراد الشرطة وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون بشأن القانون الدولي الإنساني وعمليات التحقيق في حوادث العنف الجنسي والجسدي والعنف الجنسي المتصل بالنزاع ومقاضاة مرتكبيها، على النحو المشار إليه في الفقرة 41 أدناه؛ وإيفاد خبراء في مجالي العدالة والإصلاحات لدعم زيادة المشاركة مع الجهات الفاعلة الوطنية في مجال العدالة إلى المكاتب الميدانية للبعثة في واو وكواجوك وبانتيو؛ ودعم نشر المحاكم المدنية والمحاكم العسكرية المتنقلة، على النحو المبين في الفقرة 48 أدناه؛ وبذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة التقنية إلى الأجهزة الأمنية الانتقالية، بما في ذلك مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، على النحو المشار إليه في الفقرة 76 أدناه.

جيم - مبادرات دعم البعثة

26 - واصلت البعثة خلال الفترة 2021/2020 توفير الموارد وتحسين فعاليتها وكفاءتها من خلال زيادة توحيد تقديم الخدمات وتحسين إدارة سلسلة الإمداد وزيادة استخدام تحليل الأعمال من أجل دعم أولوياتها الاستراتيجية بصورة أفضل. وأحرزت البعثة أيضاً تقدماً في تنفيذ واستخدام نماذج التخطيط الاستراتيجي وصياغة الميزانيات في نظام أوموجا، بما في ذلك الخاصيات الوظيفية للإدارة الاستراتيجية وصياغة الميزانية. ولتهيئة قدرات متقدمة في مجال تخطيط الطلب، وكفالة إدارة أفضل للمخزون، والحد من تقادم المخزون، وتوفير أدوات تحليلية لاستراتيجيات توريد الإمدادات تأخذ في الاعتبار التكلفة والوقت والجودة والمخاطر، استحدثت البعثة الخاصيات الوظيفية لتخطيط شبكات الطلب والإمداد في وحدة إدارة سلسلة الإمداد. وقد بدأ تشغيل أداة تخطيط سلسلة الإمداد في البعثة في 15 آذار/مارس 2021 بالتزامن مع تعميم الأداة في 14 منطقة عمل مختارة. ومن المقرر تعميمها في جميع مناطق العمل المتبقية للفترة من أيلول/سبتمبر 2021 إلى نيسان/أبريل 2022، وهو ما سيمكن من استخدام أداة تخطيط سلسلة الإمداد لإعداد الخطة السنوية لسلسلة الإمداد للفترة 2023/2022.

27 - وشملت الميزانية المعتمدة للبعثة للفترة 2021/2020 إنشاء وظائف جديدة ثابتة ومؤقتة، فضلاً عن إعادة ترتيب الأولويات فيما يتعلق بالموارد الحالية المعتمدة من الموظفين المدنيين، من خلال إعادة

انتداب المهام وإعادة توزيعها لسد الفجوات في القدرات داخل شعبة دعم البعثة. وقد عززت إجراءات التوظيف المعتمدة جوانب متعددة من عمل شعبة دعم البعثة، في مجالات منها سلامة الطيران، والاستجابة لحالات الإصابة، وإدارة المخزون، والسلامة والصحة على المستويين البيئي والمهني، وتحليل الأعمال والإدارة المركزية للمخاطر، وخدمات الموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، مكنت إعادة تنظيم مركز دعم البعثة في إطار دائرة العمليات وإدارة الموارد، تمشياً مع مواءمة هياكل دعم البعثة في البعثات الميدانية، من إدارة الموارد على نحو أكثر فعالية وعززت قدرات البعثة في مجال إدارة المعلومات وقدرتها على تنسيق المهام الإدارية. وقد مكن ذلك البعثة من تحقيق أقصى مستوى من الدعم المقدم لمكاتبها الميدانية وأتاح متابعة ورصد التحديات التشغيلية الخاصة بمواقع محددة.

28 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة 12 مشروعاً من مشاريع التشييد، بما في ذلك: (أ) المرحلة الثانية من استبدال وحدات الاغتسال المخصصة للأفراد النظاميين (2,2 مليون دولار)؛ و (ب) إنشاء نظام مركزي لمحطة توليد الكهرباء في دار الأمم المتحدة وفي مجمع البعثة في تومبوق (2,4 مليون دولار)؛ (ج) ومواصلة أعمال التشييد المتعدد السنوات لخط أنابيب مياه دار الأمم المتحدة (2,0 مليون دولار)؛ و (د) تعزيز الأمن في بوابات مدخل مجمعات البعثة في مواقع مختلفة (1,4 مليون دولار)؛ و (هـ) استبدال المطابخ في المعسكرات المخصصة للأفراد النظاميين كي تتمثل لمعايير السلامة من الحرائق (0,8 مليون دولار). وبالإضافة إلى ذلك، اقتنت البعثة إنشاءات جاهزة لاستبدال أماكن الإقامة المتقدمة، وأصلحت الهياكل الأساسية الأمنية للمعسكرات في 21 موقعا للبعثة، وجددت 2 558 كيلومتراً من طرق الإمداد الرئيسية، و 63 كيلومتراً من طرق المعسكرات الداخلية، وجسرين.

29 - ولمواجهة ارتفاع درجة المخاطر الصحية التي جرى تحديدها، ولمواصلة الحد من الآثار التي تخلفها البعثة في المجال البيئي، اضطلعت البعثة بالمشاريع البيئية التالية: (أ) اقتناء محارق نفايات عالية التحمل، وآلات متعددة الأغراض لتفتيت القنينات البلاستيكية وعبوات الألومنيوم، وأخرى لتكسير مصابيح الإضاءة؛ و (ب) إنشاء مواقع مخصصة داخل معسكرات البعثة من أجل فصل النفايات الصلبة وإجراء عملية الدعوة لتقديم العطاءات لإبرام عقد لإعادة تدوير المواد القابلة لإعادة التدوير ومعالجتها؛ و (ج) اقتناء وتركيب محطات إضافية لمعالجة مياه الصرف الصحي، وخزانات للتغيين، ومحابس للشحوم، وأجهزة لعزل الزيوت عن المياه؛ و (د) تحسين وسائل نقل المياه المستعملة في تومبوق وتشيد محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي باستخدام الحمأة المنشطة في مجمع دار الأمم المتحدة بالبعثة؛ و (هـ) الاستعاضة عن وحدات تكييف الهواء التي تجاوزت متوسط عمرها المتوقع بوحدة أكثر كفاءة في استخدام الطاقة؛ و (و) الاستعاضة عن مبادرة تجميع مياه الأمطار بمشروع تجريبي في دوروبي لإعادة تدوير مياه الصرف الصحي المعالجة لاستخدامها في البستنة.

30 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة، كجزء من أنشطتها المتعلقة بجائحة كوفيد-19، بشراء المعدات واللوازم الطبية اللازمة لضمان توافر الأصناف الطبية الضرورية في جميع مرافق الحجر الصحي والعزل في جميع أنحاء منطقة البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت البعثة مرافق للفحص باستخدام تقنية التفاعل البوليميري المتسلسل في جميع عيادات الأمم المتحدة ومستشفياتها من المستوى الثاني. وأنشأت البعثة أيضاً محطة لتوليد الأكسجين في جوبا لتزويد جميع مستشفيات البعثة وعياداتها بالأكسجين، بما في ذلك عيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة الدعم اللوجستي للمؤسسات الصحية الحكومية التي تضطلع بأنشطة الوقاية والمكافحة المتصلة بكوفيد-19.

دال - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة

31 - خلال الفترة 2021/2020، عملت البعثة بشكل وثيق مع الشركاء في المنطقة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، دعماً لعملية السلام وتنفيذ الاتفاق المنشط. وفي هذا الصدد، تواصل الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان مع المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي، والممثلة الخاصة للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، ونسق معهما بصورة منتظمة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وجهود المساعي الحميدة التي تبذلها بشأن عملية السلام في جنوب السودان. واستخدم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي ميزتهما النسبية وقربهما الجغرافي للانخراط الروتيني الفعال في الوقت المناسب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة إيغاد بشأن المسائل المتعلقة بجنوب السودان.

32 - وواصلت البعثة أيضاً اتخاذ ترتيبات التنسيق مع شركاء البعثة الآخرين في المنطقة، مثل تقديم الدعم لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببيي المكلفة بمساندة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، بسبل منها ترتيبات الأفرقة العاملة المعنية بمسائل اللوجستيات والأمن والعمليات والاتصالات ورحلات الركاب الجوية المخصصة من عنيتيبي، أوغندا، إلى واو، مروراً بجوبا. وواصلت البعثة دعم مكتب الاتصال التابع للقوة الأمنية المؤقتة لأببيي في جوبا، حسب الاقتضاء.

33 - وواصل مركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي تقديم الدعم على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الدعم الذي يقدمه إلى البعثة، وذلك في مجالات الإلحاق بالعمل وانتهاء الخدمة، والمزايا والمرتببات، ومدفوعات الموردّين، والاستحقاقات والسفر في مهام رسمية، وتجهيز المطالبات (من قبيل منح التعليم وسداد تكاليف السفر المتعلق بالبعثات)، وخدمات أمين الصندوق، وخدمات التدريب والمؤتمرات، والنقل ومراقبة الحركة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

34 - وواصلت البعثة الاستعانة بقسم دعم المشتريات على الصعيد العالمي في عنيتيبي من أجل ترشيد خدمات الشراء في منطقتي وسط أفريقيا وشرق أفريقيا عن طريق الإدارة الإقليمية لشؤون الموردّين وتوحيد الشروط المتعلقة بالعقود الإطارية الإقليمية.

هاء - الشراكات والتنسيق مع الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

35 - واصلت البعثة العمل بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في المجالات ذات الأولوية المشتركة، بما يتماشى مع ولايتها ومع إطار الأمم المتحدة للتعاون للفترة 2019-2021. (الذي تم تمديده حتى عام 2022). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ترأس الممثل الخاص للأمين العام اجتماعاً أسبوعياً لفريق الإدارة العليا ضم جميع رؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في جنوب السودان. وشاركت البعثة أيضاً في اجتماعات تعقد كل أسبوعين لأفرقة إدارة البرامج وإدارة العمليات التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، وواظبت على التواصل المنتظم مع مكتب المنسق المقيم بشأن مسائل التخطيط الاستراتيجي للحدود.

36 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة الاتصال والتنسيق بانتظام مع كيانات الأمم المتحدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بطرق من بينها تنفيذ برنامج الشراكة من أجل التعافي وبناء القدرة على الصمود ومبادرات مشتركة أخرى. واستمر التنسيق المكثف بين البعثة والفريق القطري للعمل الإنساني

خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحت إشراف نائب(ة) الممثل الخاص للأمين العام (المنسق(ة) المقيم(ة)/منسق(ة) الشؤون الإنسانية) وعن طريق عقد اجتماعات أسبوعية، واستتھاض جميع الجهات الشريكة في مجال العمل الإنساني، وعقد اجتماعات فصلية للجنة الرقابة الرفيعة المستوى للعمل الإنساني شارك في رئاستها وزير شؤون مجلس الوزراء. كما ظلت فرقة العمل المشتركة بين الفريق القطري للعمل الإنساني والبعثة، التي تشترك البعثة في رئاستها مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة في جوبا، تعمل بھمة في معالجة المسائل الحرجة، بطرق من بينها الإشراف على جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 وضمان تنفيذ المهام والمبادرات المشتركة المتصلة بالحماية.

37 - وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الثلاثية الأبعاد لمنع سوء السلوك، وقوامها الوقاية والإنفاذ والإجراءات التصحيحية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت زيارات لعدد من المكاتب الميدانية لتحديث موجزات المخاطر وسجلات المخاطر وخطط العمل الرامية إلى مواجهة سوء السلوك. وتم تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة معدل الامتثال لإتمام التدريب الإلزامي على السلوك والانضباط، وجرى تجهيز وتقييم جميع ادعاءات سوء السلوك وفقا للسياسة المعمول بها. وبدعم من كبير موظفي حقوق الضحايا، استمر تقديم الدعم إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين وفقا لقرار الجمعية العامة 214/62 بشأن استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة التعاون مع فرقة العمل المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جنوب السودان في تنفيذ استراتيجية على نطاق المنظومة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر 1: حماية المدنيين

38 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة، باستخدام نهجها المتعدد المستويات، تقديم استجابة شاملة لحماية المدنيين من خلال التفاعل مع القيادات الرئيسية، وكفالة تمرکز حفظة السلام النظاميين بصورة مرنة في مواقع خارجية، والمشاركة المجتمعية والدعم البرنامجي المصمم لمعالجة العوامل الرئيسية المحركة للنزاع. وظلت المخاطر المرتبطة بجائحة كوفيد-19 تشكل تحديا.

39 - وواصلت قوة البعثة تحسين التنقل من خلال القيام بعمليات توزيع محوري أكثر فعالية في تسير الدوريات. وشهدت هذه الفترة زيادة عامة في عدد الدوريات بسبب الطابع الدينامي للحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى زيادة الطلبات المقدمة من الأفرقة الإنسانية، وارتفاع معدل الوصول وتبادل المعلومات، وأسفر إلى حد ما عن تحسين الحالة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وكثفت القوة دورياتها في مواجهة حالة العنف وعدم الاستقرار التي طال أمدها، بما في ذلك في طمبرة. وساعدت الدوريات الأرضية على ردع جميع أشكال العنف ضد المدنيين، وساهمت في تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الآمنة والطوعية للمشردين داخليا وإعادة توطينهم، في حين سُيرت أيضا دوريات جوية ونهرية دعما للاستطلاع والتقييمات الأمنية لحماية المدنيين في جميع أنحاء منطقة البعثة.

40 - وواصلت شرطة البعثة ردع العنف ضد المدنيين والتخفيف من حدته داخل مخيمات النازحين داخليا وخارجها على حد سواء، باستخدام دوريات قصيرة المدة وطويلة المدة لبناء الثقة وبتحسين الطمأنينة. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت شرطة الأمم المتحدة برامج للتوعية والمشاركة المجتمعية بشأن إدارة النزاعات

والمصالحة والتماسك الاجتماعي والنهوض بدور المرأة والشباب في بناء السلام بين أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وقادة القبائل وممثلي الشباب والنساء في جميع أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، عززت شرطة الأمم المتحدة، بالشراكة مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، برامج السلامة المجتمعية ومنع الجريمة من خلال إنشاء 177 لجنة معنية بالعلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد. ولضمان امتلاك زمام الأمور والاستدامة على الصعيد المحلي، عقد مستشارو الشرطة حلقات عمل للأعضاء التنفيذيين في اللجنة المعنية بالعلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان.

41 - واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير العمل مع المؤسسات الأمنية على المستوى الاستراتيجي، بما في ذلك تقديم المشورة الاستراتيجية إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان بشأن تخطيط ووضع استراتيجيات لمعالجة مسألتي الحماية والإجرام. وفي هذا الصدد، دعمت البعثة وضع كتيب عن إدارة مسرح الجريمة لتحسين مهارات التحقيق المهنية وواصلت تعزيز القدرات المهنية لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان من خلال التدريب المستمر والتوعية بشأن مجالات تشمل منع جرائم العنف الجنسي والجسدي والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وملاحقة مرتكبيها قضائياً، وانتهاكات حقوق الإنسان، وجمع الأدلة وإدارة القضايا. وأدى استمرار الاشتراك الجزئي في موقع واحد من خلال إجراء زيارات يومية إلى مراكز الشرطة ومخافرها إلى تحسين التعاون بين جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وشرطة الأمم المتحدة، وأتاح فرصاً لمناقشة المسائل اليومية المتعلقة بالشرطة وحلها. وساعد الاشتراك الفعلي في موقع واحد والتوجيه والمشورة التقنية مركز الاتصال في حالات الطوارئ التابع لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان على تقليص وقت الاستجابة لحالات الطوارئ من مدة تزيد على ساعة من الزمن إلى ما يقرب من 10 إلى 20 دقيقة.

42 - وظل الاستنهاض الاستباقي والدعوة السياسية من خلال المساعي الحميدة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام، فضلاً عن رؤساء المكاتب الميدانية والقيادة العليا للبعثة، الأداة الرئيسية للدعوة إلى اضطلاع الحكومة بالمسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين وإقناع الجهات صاحبة المصلحة بضرورة وقف الأعمال العدائية ونبذ العنف كوسيلة لتسوية النزاعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة جهودها من أجل إعادة الاستقرار إلى جونقلي وإدارية البيبور الكبرى من خلال تقديم الدعم إلى حاكم ولاية جونقلي ورئيس إدارية البيبور الكبرى في تنظيم حوار بين قادة قبائل بور دينكا ولو نوير ومورلي في جوبا، مما أسفر عن اتفاق على زيادة المشاركة على المستوى الشعبي. وأطلق في ولاية جونقلي وإدارية البيبور الكبرى في شباط/فبراير 2021 برنامج مشترك بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري معني بالحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. ويهدف المشروع إلى تعزيز تطوير التخصيص التعاوني للموارد بين المجتمعات المحلية، وتنفيذ تدخلات مجتمعية للحد من التنافس العنيف على الموارد، وتعزيز نظم وأطر العدالة غير الرسمية والرسمية، والحد من التهميش الاقتصادي للشباب والنساء.

43 - و نفذت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 168 نشاطاً برنامجياً استهدفت 28 020 من المستفيدين في جميع أنحاء جنوب السودان، لتعزيز مبادرات السلام والحوار على الصعيد دون الوطني. وشملت الأنشطة حلقات عمل، واجتماعات للتقارب، ومؤتمرات للسلام، ومنتديات للحوار، بما في ذلك في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، باستخدام الموارد المتاحة للأنشطة البرنامجية الفنية. فعلى سبيل المثال، دعمت البعثة عقد مؤتمرات في فترتي ما قبل الهجرة الرعوية وما بعدها في شمال بحر الغزال بين قبيلتي دينكا مالوال والمسيرية و الرعاة من قبائل الرزيقات في السودان. وساهمت القرارات وآليات إدارة

النزاعات المتفق عليها خلال مؤتمرات ما قبل الهجرة في تعزيز التعاون للتصدي للعنف عبر الحدود، وتمت تسوية ما لا يقل عن 38 من الحوادث والانتهاكات في مؤتمرات ما بعد الهجرة وفقا للمعايير المتفق عليها.

44 - وشملت أنشطة الدعم المضطلع بها أيضا زيادة التواصل مع شباب مخيمات رعاية الماشية، مما عزز الامتثال للقرارات المتخذة في المؤتمرات المعقودة في فترتي ما قبل الهجرة الرعوية وما بعدها. ونظمت البعثة أيضا منتديات مدنية - عسكرية أدت إلى تحسين العلاقات بين قوات الحكومة وجماعات المعارضة والمدنيين في مناطق الاستوائية الكبرى وبحر الغزال وأعالي النيل وأسفرت عن تحسين حرية التنقل. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم البرنامجي لتعزيز الحوار بين النازحين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حرية التنقل وتحسين أجواء الثقة والطمأنينة بين الجماعات. وعملت البعثة بصورة تعاونية مع القيادات المؤثرة على الصعيدين الوطني والمحلي لمعالجة النزاعات القبلية وحماية المدنيين في جميع أنحاء البلد.

45 - ووفقاً لبرنامج مصفوفة تتبع التشرّد الذي وضعتّه المنظمة الدولية للهجرة، عاد 90 764 شخصا إلى أماكن إقامتهم المعتادة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2021، كان من بينهم 25 785 شخصا عادوا من داخل جنوب السودان و 64 979 شخصاً عادوا من الخارج. وحتى نهاية حزيران/يونيه 2021، كان هناك 1,6 مليون مشرّد داخليا في جنوب السودان. وكان عدد النازحين داخليا الذين يعيشون في مواقع حماية المدنيين داخل قاعدة البعثة في ملكال أو بالقرب منها ثابتا عند 33 137 فردا. وكانت أعمال العنف المرتكبة على الصعيد دون الوطني في ولايات وسط الاستوائية، وجونقلي، والبحيرات، وشمال بحر الغزال، والوحدة، وأعالي النيل، وواراب، وغرب الاستوائية وراء الزيادة الكبيرة في عدد النازحين داخليا.

46 - وفي آب/أغسطس 2020، وبعد تعيين حكام في معظم الولايات، تواصلت البعثة مع مسؤولين حكوميين لمناقشة مستقبل مواقع حماية المدنيين وإعادة تخصيصها كمخيمات للأشخاص النازحين داخليا. وأدت فرقة العمل المشتركة بين الفريق القطري للعمل الإنساني والبعثة، التي تشترك البعثة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في رئاستها، دورا هاما في وضع المبادئ التوجيهية وتشجيع الاتفاق على إطار مشترك للمساءلة لضمان عملية شفافة فيما يتعلق بإعادة تخصيص مواقع حماية المدنيين.

47 - وكان موقع حماية المدنيين في بور أول موقع يعاد تخصيصه في 22 أيلول/سبتمبر 2020، بعد توقيع مذكرة تفاهم مع حاكم ولاية جونقلي. وأعقب ذلك إعادة تخصيص موقع حماية المدنيين في واو في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020، في أعقاب تقييم للمخاطر الأمنية أجري بالاشتراك مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، خلّص إلى عدم وجود أي تهديدات مادية كبيرة ضد المدنيين الذين يعيشون في المنطقة المجاورة لموقع حماية المدنيين. وأعيد في وقت لاحق تخصيص موقعي حماية المدنيين في جوبا وبانتو في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وفي 17 آذار/مارس 2021 على التوالي، في أعقاب تقييمات للمخاطر الأمنية وخطط عمل مشتركة لتنفيذ التوصيات. وحالت الحالة المتقلبة سياسيا في ملكال وفي ولاية أعالي النيل عموما دون إعادة تخصيص موقع حماية المدنيين. وسيتم العمل على إعادة تخصيص موقع حماية المدنيين في ملكال متى اعتبرت الظروف مواتية لذلك، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2567 (2021). وفي غضون ذلك، تواصلت الأعمال التحضيرية، بما في ذلك التقييمات والمشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة، بقيادة فرقة عمل مشتركة بين البعثة والمنظمات غير الحكومية. وسيكفل ذلك إمكانية التنبؤ بأية تعديلات مستقبلية للوضع الأمني أو مستوى تقديم الخدمات في الموقع والتخطيط لها على النحو المناسب. ونتيجة لإعادة تخصيص أربعة من مجموع خمسة مواقع لحماية المدنيين، أصبح بإمكان الأفراد النظاميين

المتفرغين سابقاً لحماية هذه المواقع القيام بدوريات في المناطق النائية التي تشكل فيها أعمال العنف المرتكبة على الصعيد دون الوطني تهديداً لحياة المدنيين. وعلى وجه التحديد، انتقلت قوات البعثة إلى تسيير الدوريات على أساس دينامي أو باستخدام عملية التوزيع المحوري، استناداً إلى معلومات الإنذار المبكر، للوصول إلى بؤر التوتر المحتملة والمواقع الاستراتيجية التي ترتفع فيها إمكانية حدوث اضطرابات سياسية، مع زيادة التركيز على إقامة وجود مؤقت تمثل في مركز قوات في ما يصل إلى 12 موقعاً في قاعدة العمليات المؤقتة لردع العنف على الصعيد المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بإعادة ترتيب الأولويات فيما يتعلق بوحدات الشرطة المشكلة التابعة لها لدعم الدوريات المنسقة مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان.

48 - وواصلت البعثة، في ضوء المرحلة الانتقالية التي تشهدها مواقع حماية المدنيين وتوسيع نطاق جهودها الرامية إلى حماية المدنيين، تقديم المشورة التقنية والمساعدة في بناء القدرات لدعم الحكومة في استعادة وإصلاح قطاع العدالة وسيادة القانون. ولضمان مساءلة الأفراد المتهمين بارتكاب حوادث أمنية خطيرة في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، قامت البعثة بتشغيل مرافق احتجاز في جوبا وبانتيو إلى أن أعيد تخصيص هذه المواقع باعتبارها مخيمات تقليدية للمشردين داخلياً، وواصلت تشغيل مرافق احتجاز في موقع ملكال لحماية المدنيين. وعقب إعادة تخصيص موقعي جوبا وبانتيو، بدأت البعثة في تحويل تركيز عمل بعض أفرادها المقدمين من الحكومات لبناء قدرات الجهات الفاعلة على كامل نطاق سلسلة العدالة، بطرق من بينها نشر خبراء في مجالي الإصلاحات والعدالة في المكاتب الميدانية للبعثة في واو وكواجوك وبانتيو. وتولى هؤلاء المستشارون إرشاد المدعين العامين والقضاة وموظفي دوائر السجون الوطنيين وتقديم الدعم التقني لهم لتسهيل توسيع نطاق الخدمات في قطاع سيادة القانون والعدالة. وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، يسرت البعثة تشغيل المحاكم المتنقلة في بانتيو وملكال ودعمت محكمتين خاصتين، مستخدمة نموذجاً موجوداً في القانون الوطني يعمل من خلاله القادة التقليديون كمستشارين لقاضي قانوني في ولايتي غرب بحر الغزال وواراب. ولدعم مديرية القضاء العسكري في زيادة مساءلة الأفراد العسكريين، قدمت البعثة الدعم اللوجستي والتقني لست محاكم عسكرية عامة للانتشار في بانتيو وملكال وبور والرنك ومريدي وجوبا.

49 - وواصلت البعثة، بالتنسيق مع الشركاء، دعم عودة النازحين داخلياً عودة آمنة وطوعية وكرامة وإعادة إدماجهم في جميع أنحاء البلد. ودعمت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عودة 5 816 مشرداً داخلياً إلى مواقع مختلفة في البلد، بالتنسيق مع الحكومة والجهات الشريكة في مجال المساعدة الإنسانية، بمن فيهم 345 مشرداً داخلياً عادوا من مواقع حماية المدنيين في جوبا إلى بانتيو باستخدام وسائل النقل الجوي التابعة للبعثة؛ و 5 471 مشرداً داخلياً عادوا من ملوط إلى باليت، وأدونغ، وريانغوم في محلية باليت بولاية أعالي النيل. وعملت البعثة أيضاً عن كثب مع الأفرقة العاملة المعنية بالحلول ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتحديد الأشخاص الراغبين في العودة إلى مواقع مختلفة، مما أدى إلى تسجيل أشخاص من 44 أسرة معيشية في بانتيو للعودة إلى مواقع في ولاية الوحدة.

50 - وعلاوة على ذلك، أعربت البعثة، في مختلف مننديات التنسيق، عن شواغل تتعلق بالحماية خُددت أثناء دورياتها في مناطق العودة. وأجرت البعثة تقييمات لحماية المدنيين في 87 موقعاً في جميع أنحاء البلد اعتبرت فيها شواغل مثل التحرش والعنف الجنساني واحتلال المنازل من جانب القوات المسلحة، تحديات رئيسية تواجه العائدين. وفي ولاية البحيرات، استخدمت البعثة مساعيها الحميدة لاستنفار السلطات الحكومية لمواجهة زيادة انعدام الأمن الناتج عن النزاعات القبلية بين المجتمعات المحلية في الولاية. وأدت البعثة دوراً

حاسما في شراكة فريق الأمم المتحدة القطري من أجل التعافي وبناء القدرة على الصمود، التي جمعت الجهات الشريكة في العمل الإنساني والتنمية، وممثلين رفيعي المستوى من سلطات الولايات ولجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان، للاستفادة من أحكام الاتفاق المنشط لبناء القدرة على الصمود وتعزيز التعافي في المجتمعات المحلية وإعادة تأهيل الخدمات في مناطق العودة.

51 - وواصلت البعثة العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة في المجال الإنساني لزيادة الوعي بالأطر القانونية التي تحكم المنازعات المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات، بطرق من بينها تنظيم حلقات عمل مجتمعية بشأن الاستحواذ على الأراضي والمسائل ذات الصلة في لوري ومانغالا وبيام الرجاف في محلية جوبا. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في صياغة اقتراح وتقديمه إلى صندوق بناء السلام لتعزيز هياكل الحوكمة المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات. ويهدف المشروع إلى تقييم المنازعات المعلقة في مجالات الإسكان والأراضي والممتلكات في جوبا وواو وبانتيو، ومن ثم تعزيز آليات تسوية المنازعات الرسمية والبديلة لحلها سلميا.

52 - وظلت المشاريع السريعة الأثر أداة هامة فيما يتعلق بتواصل البعثة مع المجتمعات المحلية وتعزيز القدرات المؤسسية للجهات الفاعلة المحلية. وواصلت البعثة إعطاء الأولوية للمشاريع التي تركز على الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والقضايا الجنسانية وبناء السلام ومرافق سيادة القانون والعدالة، ونفذت ما مجموعه 41 مشروعا سريعا الأثر خلال الفترة، استهدف 4 منها النساء مباشرة، بينما تضمن جميع المشاريع الأخرى منظورات جنسانية ونهجا يراعي المنظور الجنساني.

53 - وبفضل الأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام، أصبحت 681 قرية وبلدة، و 111 منطقة زراعية، و 38 سوقا، و 10 مرافق للرعاية الطبية، و 3 مدارس، و 68 مركزا لتوزيع المياه بيئات أكثر أمانا وأمانا للمدنيين من خلال إزالة الذخائر المتفجرة، بما في ذلك الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وقُدّم مزيد من الدعم لكيانات الأمم المتحدة والجهات الشريكة في مجال المساعدة الإنسانية من خلال تنظيم دورات للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة وإجراء عمليات مسح في مواقع العبور لتيسير العودة الطوعية للمشردين داخليا والعائدين. وبالإضافة إلى ذلك، تم بناء على طلب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، توفير التثقيف بشأن المخاطر للجائنين تمهيدا لعودتهم إلى السودان. وقامت البعثة أيضا بمسح وتطهير المواقع بناء على طلب السلطات الوطنية والمحلية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك موقع للهجوم بـ ذخائر عنقودية في باقيري في ولاية شرق الاستوائية، لدعم العائدين. وعموما، دمرت البعثة 266 37 من المتفجرات من مخلفات الحرب خلال الفترة المعنية لتهيئة بيئة آمنة ومأمونة للمدنيين.

الإنجاز المتوقع 1-1: تعزيز حماية المدنيين من خلال المشاركة السياسية والعمليات السياسية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
1-1-1 زيادة عدد المبادرات التي تتخذها الحكومة الوطنية وحكومات الولايات والمحليات والجهات الفاعلة في المجالات ذات الأولوية المتمثلة في إدارة النزاعات، والمصالحة، والتماسك الاجتماعي، ودعم تنفيذ الاتفاق المنشط. وكان الهدف من الأنشطة الحد من النزاعات القبلية وتعزيز الحوار؛ وتحسين تنظيم هجرة الماشية عبر الحدود؛ وجهود التقارب على الصعيد المحلي وبناء الثقة بين الحكومة ودوائر المعارضة؛ وتعزيز العلاقات المدنية - العسكرية؛ وتطوير هياكل السلام المحلية. وساهمت المؤتمرات المعقودة في الفترة السابقة لهجرة الماشية والفترة التالية لها في حدوث انخفاض ملحوظ في حوادث سرقة الماشية في بعض المواقع وتعزيز الامتثال للقرارات التي جرى التوصل إليها في المؤتمرات. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت الأنشطة المتصلة بجهود التقارب على الصعيد المحلي والحوار المدني - العسكري عن تعزيز حرية التنقل والتجارة وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية	1-1-1 زيادة عدد المبادرات التي تتخذها الحكومة الوطنية وحكومات الولايات والمحليات والجهات الفاعلة من غير الدولة لحماية المدنيين (2019/2018: 185؛ 2020/2019: 161؛ 2021/2020: 145)
2-1-1 العمل مع السلطات الوطنية وسلطات الولايات والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني لمعالجة المسائل المتعلقة بحماية المدنيين (2019/2018: 893 اجتماعاً؛ 2020/2019: 502 اجتماعاً؛ 2021/2020: 760 اجتماعاً)	نُظم ما مجموعه 838 اجتماعاً مع السلطات الوطنية وسلطات الولايات والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني لمعالجة المسائل المتعلقة بحماية المدنيين. ويعزى ارتفاع عدد الاجتماعات المعقودة عما كان مقرراً إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسين إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية
وواصلت البعثة بذل مساعيها الحميدة، حيث اضطلعت باتصالات سياسية متواصلة مع السلطات الوطنية ودون الوطنية والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة	

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
بذل المساعي الحميدة لدعم الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على الصعيد الوطني من أجل تولي مسؤوليتها عن حماية المدنيين وتنفيذها	نعم
بذلت البعثة مساعيها الحميدة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة للاضطلاع بمسؤولياتها في مجال حماية المدنيين، من خلال اللقاءات المنتظمة مع الجهات الوطنية الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك مع الرئيس، والنائب الأول للرئيس، وكبار الوزراء في الحكومة، ورئيس قوات الدفاع والمستشارين الخاصين للرئيس	

- إذكاء الوعي بولاية البعثة والأنشطة التي تضطلع بها لحماية المدنيين وكفالة العودة الآمنة والطوعية للأشخاص النازحين داخلياً عن طريق تنظيم 6 اجتماعات تشاورية مع ممثلي المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، بمن فيهم الرئيس، ونواب الرئيس، وقادة الأحزاب السياسية، وأعضاء اللجان المتخصصة على الصعيد الوطني، ومن خلال تنظيم 600 اجتماع مع سلطات الولايات والمحليات وقوات الأمن والجهات من غير الدول والقادة الرئيسيين في المجتمع المحلي وقادة الرأي، بمن فيهم النساء والشباب، بما في ذلك في مناطق العودة
- 6 اجتماعات تشاورية عُقدت مع ممثلين برلمانيين خلال الربع الأخير من دورة الإبلاغ. وكان عدد الاجتماعات محدوداً بسبب التأخير في إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي الذي لم يكن قد بدأ أعماله بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وعُقدت اجتماعات مع رئيس المجلس وإحدى اللجان المتخصصة وممثلين عاديين من المجلس التشريعي الوطني الانتقالي؛ وممثلات من التجمع النسائي البرلماني؛ ورئيس مجلس الولايات
- 520 اجتماعاً نُظمت على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات والصعيد المحلي بشأن ولاية البعثة وأنشطتها الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين وكفالة عودة النازحين داخلياً. وشملت المبادرات الرئيسية تعزيز التعايش السلمي؛ ودعم عملية السلام؛ ووضع تقييمات واستراتيجيات تهدف إلى دعم عودة النازحين داخلياً واستعداد المجتمعات المحلية في أماكن العودة المحتملة لاستقبال العائدين في ولايات وسط وشرق وغرب الاستوائية، وجونقلي، وشمال وغرب بحر الغزال، والوحدة، وأعلي النيل، وواراب؛ وإقامة شراكات استراتيجية وبذل جهود الدعوة في منطقة الوحدة بهدف تسوية النزاعات المحلية والنزاعات عبر الحدود والمساهمة في إحلال السلام بهدف تهيئة الظروف المؤاتية للعودة. وشملت جهود التواصل عقد اجتماعات مع وزارة بناء السلام، ولجنة تسوية النزاعات والمصالحة، ولجنة السلام والمصالحة في جنوب السودان. ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات أساساً إلى القيود المفروضة فيما يتصل بجائحة كوفيد-19 التي تسببت في إلغاء بعض الأنشطة المقررة
- 54 اجتماعاً نُظمت لتقديم الدعم لوضع استراتيجيات تتعلق بإدارة النزاعات والمصالحة والتماسك الاجتماعي من أجل حماية المدنيين، بالشراكة مع الجهات الفاعلة الدولية والمحلية في مجال السلام. وتناولت هذه الاجتماعات العلاقات المدنية - العسكرية، والنزاعات القبلية، وقضايا النزاع عبر الحدود في ولايات شرق وغرب الاستوائية، والبحيرات، وجونقلي، وشمال وغرب بحر الغزال، والوحدة، وأعلي النيل، وواراب. وأسفرت الاجتماعات عن زيادة حرية تنقل المدنيين والإدارة السلمية للترحال الرعوي الموسمي عبر الحدود، حيث أدى ذلك إلى
- توفير الدعم لوضع استراتيجيات على مستوى المجتمعات المحلية تتعلق بإدارة النزاع والمصالحة والتماسك الاجتماعي بغية حماية المدنيين من خلال عقد 22 اجتماعاً مع السلطات على مستوى الولايات والمجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية، وكذلك مع المفسدين المحتملين

تخفيف حدة العنف الناجم عن سرقة الماشية وعمليات القتل الانتقامية؛ وكفالة حرية حركة الماشية لأغراض الرعي؛ وتعزيز قدرة الجهات المشاركة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والقيادات التقليدية، والسلطات المحلية، والشباب والنساء، فيما يتعلق بإدارة النزاعات من خلال تبادل المعلومات عن الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة

ويعزى ارتفاع عدد الاجتماعات المعقودة عما كان مقرراً إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسين إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية

اجتماعاً عُقدت مع جهات متعددة صاحبة المصلحة لتشجيع حل التوترات دون عنف من خلال مشاركة جميع الأطراف في المبادرات السياسية، بما في ذلك مع مكاتب نواب الرئيس، والمستشارين الرئيسيين، والوزارات المعنية، وممثلي مجموعات الشباب، وممثلي المنظمات النسائية، وممثلي جماعات المعارضة، والممثلين المحليين لمجتمعات النازحين داخلياً، وكبار قادة المجتمعات المحلية، والزعماء التقليديين

اجتماعات عُقدت مع أعضاء اللجنة التوجيهية للحوار الوطني والأمانة العامة فيما يتعلق بمؤتمر الحوار الوطني، والتطورات والديناميات ذات الصلة، في حين تولى فريق عامل تقني بقيادة الأمم المتحدة تنسيق الدعم التقني

اجتماعاً عُقدت مع السلطات الحكومية وجماعات المعارضة والمجتمعات المحلية، بما في ذلك مجتمعات النازحين داخلياً، بغرض تعزيز حيز الحوار ووضع أنشطة مشتركة لحماية المدنيين. وعُقدت الاجتماعات في ولايات شرق وغرب الاستوائية، والبحيرات، وجونقلي، وشمال وغرب بحر الغزال، والوحدة، وأعالي النيل، وواراب. وشملت الاجتماعات حوارات بين المدنيين والعسكريين لتعزيز العلاقات القبلية وتعزيز التماسك الاجتماعي، وأسفرت عن إطلاق سراح 25 مدنياً كانت جبهة الخلاص الوطني قد اختطفهم في وندوروبا، ولانيا، وموكايا، وكوبيرا في ولاية وسط الاستوائية. وساعدت الاجتماعات أيضاً على نزع فتيل التوترات وتخفيف حدة العنف

تيسير حل التوترات والنزاعات بدون عنف من خلال عقد اجتماعات شهرية مع ممثلي حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان ومكاتب الرئيس ونواب الرئيس، والوزارات المعنية والتجمع النسائي البرلماني والعناصر المعنية في المعارضة

تقديم الدعم لتعزيز حيز الحوار بين الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني والجهات المسلحة غير التابعة للدولة والجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية، بالتعاون مع الشركاء، من أجل مساعدة الأطراف على معالجة المسائل المثيرة للقلق بفعالية وتنفيذ مبادرات مشتركة لحماية المدنيين من خلال عقد 20 اجتماعاً لأغراض الدعوة

في ولاية غرب بحر الغزال، حيث أسفر ذلك عن تعزيز حرية التنقل وتحسين العلاقات بين المدنيين والعسكريين؛ وتعزيز دور المرأة في الحوكمة، وتخصيص حصة 35 في المائة لمشاركة المرأة في المؤسسات السياسية؛ وإقامة منتدى للأحزاب السياسية في غرب بحر الغزال - وهو الأول من نوعه في البلد - يتيح منبرا لإيجاد حل سلمي للمسائل السياسية في الولاية

ويعزى ارتفاع عدد الاجتماعات المعقودة عما كان مقررًا إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسين إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية

لم تُنظم أي حلقات عمل تشاورية على الصعيد الوطني مع السلطات الحكومية بسبب القيود المفروضة على التجمعات العامة في سياق نقشي جائحة كوفيد-19. وبدلاً من ذلك، عُقدت على الصعيد دون الوطني سلسلة من الاجتماعات التشاورية واجتماعات التواصل مع النساء من بناء السلام بهدف تنظيم مننديات وطنية للقيادات النسائية بشأن مشاركة المرأة؛ وعُقدت اجتماعات قيادية مع الوزراء وأعضاء منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والأوساط الأكاديمية، بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). ونُظمت حملة توعية بشأن العنف الجنسي والجنساني في محلية تركاكا، بالتعاون مع منظمة من منظمات المجتمع المدني، بغرض تهيئة بيئة آمنة للنساء والفتيات من خلال التصدي لأخطار العنف الجنسي والجنساني والممارسات الثقافية الضارة. وواصلت البعثة توعية النساء والشباب بالإجراءات القضائية المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني بهدف كفالة حصول ضحايا العنف الجنسي والجنساني على الانتصاف القانوني

بمساعدة تقنية من البعثة، وتحديدًا فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في البيان المشترك الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2014 وخطة العمل المعلن عنها في عام 2019 للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وضعت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان منهجا تدريبيا شاملا يستخدمه مدربوها بصورة منهجية أثناء تدريب المجندين والقوات المنتشرة في جميع

0

عقد حلقتي عمل تشاوريتين على الصعيد الوطني مع السلطات الحكومية، بما في ذلك الممارسون في مجالي الأمن وسيادة القانون، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشأن تهيئة بيئة آمنة للنساء والفتيات، وتنفيذ مبادرات للتخفيف من خطر العنف الجنسي والجنساني، وزيادة مبادرات كسب العيش للمرأة، وتناول القيم والمعايير الجنسانية، وذلك في إطار تنفيذ استراتيجية البعثة لمنع العنف الجنسي والجنساني

نعم

تقديم الدعم والمشورة التقنية إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وأطراف النزاع الأخرى من أجل تنفيذ خطط العمل الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، عملاً بالالتزامات الرسمية، بما في ذلك تنفيذ البيان المشترك الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2014 عن الأمم المتحدة وحكومة جنوب

السودان بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، فضلاً عن البيان الانفرادي الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2014 عن الرئيس والقائد العام للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان

أنحاء البلد. وصدر دليل التدريب في تشرين الأول/أكتوبر 2020 واختُبر خلال حلقة عمل لتدريب المدربين شارك فيها 25 من المدربين العسكريين لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (من بينهم امرأة واحدة)

واستمر الدعم التقني في تعزيز قدرة جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان على منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. واستفاد في المجموع حوالي 200 من أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (من بينهم 77 امرأة) من التدريب الذي شمل أنشطة تتراوح من رصد حالات العنف الجنسي والجنساني/المتصل بالنزاع والتحقيق في هذه الحالات إلى قياس أثر الوصم على الضحايا

وفيما يتعلق بمشاركة الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام وتقديم المساعدة التقنية لها، فقد واصلت البعثة تعاونها مع جبهة الخلاص الوطني. ونتيجة لذلك، تم تيسير تنظيم سلسلة من 3 دورات تدريبية عن بعد في مجال منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، خُصصت لكبار المسؤولين في جبهة الخلاص الوطني

قُدّم الدعم اللوجستي والتقني إلى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان من أجل كفالة مواصلة الرحلات الميدانية التي تنفذها لجنة التحقق المشتركة بغرض فرز الأطفال والتحقق من سنهم في جميع التكتلات العسكرية ومناطق الإيواء. ولم تُنفذ أي عملية إفراج رسمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير

نعم

تقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأصحاب المصلحة الآخرين لتحديد الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وفرزهم وتسجيلهم والإفراج عنهم

عُقدت سلسلة من الاجتماعات لأغراض الدعوة والتواصل مع جميع الأطراف المعنية بتنفيذ خطة العمل الشاملة لمنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في إطار حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشأة. ونتيجة لذلك، قُدّم الدعم لحلقتي عمل وتوجتا بتشكيل لجنتين رفيعتي المستوى، وهما لجنة مشتركة بين الوزارات ولجنة وطنية تقنية، باعتبارهما هيكلين رئيسيين للإشراف على تنفيذ خطة العمل الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة تنظيم 9 حلقات عمل من أجل تشكيل 9 لجان تقنية على مستوى الولايات لتنفيذ خطة العمل

نعم

تقديم الدعم إلى قوات الأمن الحكومية وأطراف النزاع الأخرى من أجل تنفيذ أنشطة الحماية والوقاية كجزء من خطة العمل الشاملة لمنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

الشمالة في ولايات وسط وشرق وغرب الاستوائية، وجونقلي، والبحيرات، والوحدة، وواراب، وغرب وشمال بحر الغزال		
لم تسمح القيود الحكومية المفروضة على التجمعات العامة في سياق تفشي جائحة كوفيد-19 بعقد المؤتمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير	لا	عقد مؤتمر وطني بشأن الأطفال المتضررين من النزاع المسلح بهدف إيجاد حلول مشتركة مع طائفة أوسع من أصحاب المصلحة لتوفير قدر أكبر من الحماية للأطفال
نُظمت حملة متواصلة للتوعية بأهداف البعثة وأنشطتها فيما يتعلق بحماية المدنيين، من خلال ما يلي:	نعم	تنظيم حملة إعلامية على الصعيد الوطني للتوعية بأهداف البعثة وأنشطتها الرامية إلى حماية المدنيين من خلال ما يلي:
منتجاً من المنتجات المتعددة الوسائط وُزعت، بما في ذلك 102 من الأخبار/المقالات التحقيقية الرقمية، و 16 من التحقيقات الإخبارية السمعية البصرية، و 118 مشاركة أصلية على وسائل التواصل الاجتماعي، و 25 ألبوما للصور	261	(أ) إنتاج 130 منتجاً متعدد الوسائط، بما في ذلك الأخبار والتحقيقات الإخبارية السمعية البصرية الرقمية، وألبومات الصور، والمشاركات في وسائط التواصل الاجتماعي (تشمل المشاركات التي تروج لأنشطة العناصر النظامية ودعم تهيئة بيئة أكثر أمناً للعودة الطوعية للنازحين وإعادة إدماجهم)، وذلك لتوزيعها على المنصات الرقمية لمقر الأمم المتحدة والبعثة وعلى منافذ الإعلام الخارجية؛ (ب) وضع تصور لـ 60 مناسبة أو نشاطاً لبناء السلام في جميع أنحاء جنوب السودان وتنفيذها؛ (ج) عقد 6 مؤتمرات صحفية للبعثة؛ (د) بث برامج تتعلق بمبادرات السلام، بما في ذلك برنامج أسبوعي مخصص بعنوان صنّاع السلام مدته ساعة واحدة على إذاعة مرايا
وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت حملتان مخصصتان على وسائل التواصل الاجتماعي للاحتفال بيوم الأمم المتحدة، واليوم الدولي لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، وكان موضوعهما "الطريق إلى سلام دائم: تسخير قوة الشباب من أجل السلام والأمن"		
وتُعزى هذه الزيادة أساساً إلى الجهود الشاملة المبذولة على نطاق البعثة لتيسير التوعية بمبادرات البعثة لحماية المدنيين، وبناء السلام، والتخفيف من حدة النزاعات وتسويتها		
مناسبة نُظمت لتعزيز ولاية البعثة فيما يتعلق بحماية المدنيين في 8 مواقع ميدانية	67	
مؤتمرات صحفية عقدها الممثل الخاص للأمين العام في البعثة بشأن حماية المدنيين وبناء السلام والمسائل ذات الصلة، بما في ذلك الحالة الإنسانية والعنف القبلي وحقوق الإنسان وإعادة تخصيص مواقع حماية المدنيين	6	
نشرة صحفية صدرت، وأجريت العديد من المقابلات الإعلامية من أجل تعزيز بناء السلام	16	
نشرة إخبارية إذاعية صدرت وركزت على مبادرات السلام	46	
حلقات أذيعت من برنامج لقضايا الساعة على الصعيد الوطني، بما في ذلك عن الحوار القبلي، وتدابير التعايش السلمي، والمؤتمرات المعقودة في الفترة السابقة لهجرة الماشية	9	

3 برامج أذيعت من برنامج صانعي السلام الذي يدوم ساعة واحدة، وإن تعيّن وقف بث الحلقات الأخرى بسبب تأثير كوفيد-19 على الموارد البشرية والحاجة إلى تكريس برامج لزيادة الوعي بشأن الوقاية من الجائحة والتصدي لها

الإنجاز المتوقع 1-2: تحسين حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني، بغض النظر عن مصدر العنف، مع توفير حماية خاصة للنساء والأطفال

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

1-2-1 خفض عدد الإصابات في صفوف المدنيين والحوادث والتهديدات البدنية التي يتعرض لها المدنيون في قواعد البعثة وما حولها وفي مناطق تجمع الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين وما حولها (2019/2018: 4 253؛ 2020/2019: 4 759؛ 2021/2020: 3 000)

بلغ العدد الإجمالي للإصابات 4 225 شخصاً، منهم 3 144 قتيلاً و 1 081 جريحاً. ويزداد ارتفاع عدد الإصابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى النزاعات السياسية المنخفضة الحدة وأعمال العنف المرتكبة على الصعيد دون الوطني/المحلي في مناطق متعددة في جميع أنحاء جنوب السودان، بما في ذلك العنف القبلي وسرقة الماشية

1-2-2 عدد الآليات المنشأة لدعم حماية النساء والأطفال والشباب من العنف المرتبط بالنزاعات والعنف الجنساني (2019/2018: 3؛ 2020/2019: 3؛ 2021/2020: 3)

بلغ عدد الآليات 5 في المجموع. وبالإضافة إلى الفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ الذي كان قائماً ويضطلع بأعماله في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وفرقة العمل القطرية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، والمنندى المشترك للتشاور بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، أنشئت لجنة وزارية رفيعة المستوى ولجنة تقنية وطنية. وقد أنشئت هاتان اللجنتان في 12 و 19 آب/أغسطس 2020، على التوالي، لدعم تنفيذ خطة العمل الشاملة الرامية إلى منع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، التي وقعتها حكومة جنوب السودان في شباط/فبراير 2020. وهما أيضاً بمثابة الهيكلين الرئيسيين للإشراف على تنفيذ الخطة

1-2-3 مسح وتطهير المناطق الخطرة الملوثة بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في قواعد البعثة وما حولها والمناطق التي قد تشكل فيها هذه الألغام والذخائر خطراً على المدنيين وما حولها (2019/2018: 3 880؛ 2020/2019: 2 824؛ 2021/2020: 1 200)

تم مسح وتطهير 1 411 منطقة من المناطق الخطرة الملوثة بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في قواعد البعثة وما حولها والمناطق التي تشكل فيها هذه الألغام والذخائر خطراً على المدنيين وما حولها ومكنت عمليات التقييم والتطهير الجهات الشريكة من تيسير إنشاء مراكز للعمل الإنساني في أيود في ولاية جونقلي، وبيبور، في إدارية البيبور الكبرى، ولير في ولاية الوحدة، وراجا في ولاية غرب بحر الغزال. ونفذت البعثة أيضاً أنشطة مسح وتطهير وتخلص تتعلق بالذخيرة غير الصالحة للاستعمال ودبابتي قتال رئيسيتين بناء على طلب قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في شمال بحر الغزال والوحدة، على التوالي

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

واصلت البعثة رصد مؤشرات النزاع المحتملة من خلال عقد اجتماعات أسبوعية بشأن الإنذار المبكر وغيرها من منتديات الاجتماع. وأعدت مصفوفات الإنذار المبكر وعُملت بانتظام. وعُقدت جلسات إحاطة أسبوعية مع قيادة البعثة وغيرها من عناصر البعثة ذات الصلة. واستنادا إلى المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر، جرى تنسيق وتنفيذ الاستجابات المبكرة اللازمة من خلال آليات التنسيق المختلفة للبعثة على الصعيد الميداني وعلى مستوى مقر البعثة، بما في ذلك لجنة تنسيق العمليات التابعة للبعثة بقيادة رئيس أركان البعثة ومن خلال اجتماعات التنسيق في إطار مركز العمليات المشتركة. واستُخدمت المعلومات التي جُمعت بالاعتماد على تلك الآليات من جميع عناصر البعثة لتيسير الإلمام بالحالة والإنذار المبكر والتخطيط التطلعي

نعم

الحفاظ على آليات فعالة للإنذار المبكر والتحليل والاستجابة
تشارك فيها جميع العناصر المعنية في البعثة

بعثة ميدانية مشتركة جرى إيفادها في جميع أنحاء البلد إلى المناطق المتضررة من النزاع ومواقع العودة لتحديد المناطق المعرضة للمخاطر، ولا سيما من خلال جمع البيانات والمعلومات من مختلف الجهات صاحبة المصلحة والمجتمعات المحلية. وأوفدت بعثات ميدانية أيضاً إلى مواقع ميدانية نائية، ومنها المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمناطق العابرة للحدود، وأسفر ذلك عن تنفيذ مبادرات محلية للتصدي لسرقة الماشية في الوحدة، وغرب ووسط الاستوائية، وجونقلي، وواراب، والبحيرات، وإدارية البيبور الكبرى. وساعد ذلك على تخفيف حدة التوترات الناشئة عن النزاعات على الحدود في شرق الاستوائية وشمال بحر الغزال وجونقلي وواراب، حيث أسهم ذلك في العودة الآمنة والطوعية لبعض النازحين داخليا في غرب الاستوائية، وحسن العلاقات المدنية - العسكرية، ويسر إيصال المساعدة الإنسانية في وسط الاستوائية، وحسن رصد الحوادث المتعلقة بتنقل الماشية ورصد تدمير الأراضي الزراعية في وارب، ويسر العودة السلمية للنازحين داخليا. وفي إطار تلك الجهود، أقامت البعثة اتصالات مع قادة الشبكات المجتمعية الرئيسية، بمن فيهم النساء ومنسفو عملية السلام والقادة الروحيون والشباب، إذ تم تحديد بعضهم وتدريبهم ليصبحوا مخبرين في مجال الإنذار المبكر من أجل تقديم معلومات

264

تقديم الدعم لتحديد المخاطر والتهديدات من أجل تحسين الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة والإلمام بالحالة لحماية السكان المدنيين، مع إيلاء تركيز خاص على النساء والأطفال، من خلال إيفاد 150 بعثة ميدانية مشتركة تابعة للبعثة، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين، حيثما كان ذلك مناسباً، إلى المناطق المتضررة من النزاع ومواقع العودة

متعلقة بالإنذار المبكر في الوقت الحقيقي تتيح الاضطلاع بالتدخلات في الوقت المناسب

ويعزى ارتفاع الناتج عما كان متوقفاً إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسين إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية

حلقة عمل نُظمت في عدة ولايات لحل النزاعات القبلية وحماية المدنيين في المناطق المعرضة للنزاع أو مناطق العودة. وفي شرق وغرب ووسط الاستوائية، وجونقلي، والوحدة، وأعلي النيل، وواراب، وغرب بحر الغزال، نُظمت حلقات عمل لتعزيز التعايش السلمي بين النازحين داخليا في مواقع حماية المدنيين، وأسفر ذلك عن اعتماد آليات تقوم على نبذ العنف لحل النزاعات وتحسين العلاقات بين النازحين داخليا. فعلى سبيل المثال، ساعدت منتديات الحوار في قويت ونيالديو ومانكيان في ولاية الوحدة المجتمعات المحلية على التوصل إلى اتفاق يتضمن خطط عمل لتسوية النزاع القبلي الذي تغذيه ثقافة الانتقام. وقاد شباب هذه المجتمعات المحلية عملية الحوار لمناقشة الخيارات الكفيلة بتعزيز دور الشباب في إدارة النزاعات وإشراك شباب مخيمات رعاة الماشية في عمليات السلام

20

تقديم الدعم إلى المدنيين الذين يعيشون في مناطق معرضة للنزاع أو مناطق العودة وكذلك مجتمعات النازحين في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة ومراكز التجميع الأخرى من أجل تسوية المنازعات القبلية، من خلال إقامة 10 حلقات عمل ومنتديات للحوار تركز بوجه خاص على مشاركة النساء والشباب في الحوار من أجل السلام

وشاركت البعثة في جولة السلام والمصالحة التي قام بها حاكم ولاية غرب بحر الغزال في المجتمعات المحلية الشعبية، حيث قدمت الدعم التقني الذي أسهم في إدراج مسائل حماية المدنيين، ولا سيما منهم النساء والشباب والنازحون داخليا، في جدول أعمال الحاكم. ونظمت البعثة حلقات عمل بالتعاون مع القادة الدينيين والنساء والشباب والزعماء الذين يمثلون المجتمعات المحلية في منطقتي مندري الكبرى ومريدي الكبرى اللتين تضررتا بالأنشطة المسلحة التي تنفذها القوات الحكومية وقوات المعارضة، وحركات جبهة الخلاص الوطني، وأسفرت حلقات العمل هذه عن إنشاء آلية محلية لمعالجة مسائل حرية التنقل والأمن بالنسبة للمدنيين والعسكريين. وإثر الدورات التدريبية في مجال القيادة وجهود الدعوة التي استهدفت منها ممثلات من المحليات الـ 8 في ولاية البحيرات، اكتسبت النساء مهارات

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

الناتج المقررة

القيادة وإدارة النزاعات والوساطة والاضطلاع بجهود الدعوة لمساعدتهن على القيام بدور الوسيط في حل النزاعات القبلية والعمل سعياً إلى بلوغ هدف تخصيص نسبة 35 في المائة للنساء في حكومة الولاية. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد إعادة تصميم مواقع حماية المدنيين لتصبح مخيمات للنازحين داخليا، دعمت البعثة المبادرات المجتمعية الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي بين المجتمع المضيف والنازحين داخليا من خلال مبادرة السلام بين القبائل في نقطة التفتيش على طريق بي، ودعمت أيضاً وضع مذكرة تفاهم لتعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المضيفة والنازحين داخليا

يوماً من أيام عمل دوريات الوحدات المتنقلة نُفذت لحماية المدنيين ويعزى ارتفاع عدد الدوريات عما كان مقرراً إلى تغير الظروف الأمنية، التي تطلبت زيادة الوجود لأغراض الحماية

يوماً من أيام عمل الدوريات الجوية نُفذت لدعم الاستطلاع الجوي وعمليات تقييم الحالة الأمنية ويعزى ارتفاع عدد أيام الدوريات الجوية عما كان مقرراً إلى تغير الظروف الأمنية في منطقة البعثة، إذ تطلب ذلك زيادة عمليات الاستطلاع الجوي لتحسين إمام البعثة بالحالة وتحسين وجودها لأغراض الحماية، ويعزى أيضاً إلى تلقي عدد أكبر من ضمانات سلامة الطيران

يوماً من أيام عمل دوريات الوحدات نفذها مراقبون عسكريون يعملون في أفرقة متكاملة ويعزى ارتفاع العدد الفعلي لأيام دوريات الوحدات التي نفذها المراقبون العسكريون عما كان مقرراً إلى تغير الظروف الأمنية التي تطلبت من أفرقة المراقبين العسكريين تنفيذ مزيد من الدوريات لجمع المعلومات لأغراض الإنذار المبكر

7 827

320 4 يوماً من أيام عمل دوريات الوحدات لحماية المدنيين في المناطق المثيرة للقلق عن طريق ردع جميع أشكال العنف، وتهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للنازحين داخليا واللاجئين وإعادة توطينهم، من خلال تسيير دوريات راكبة للنقل المحوري (15 سرية تقوم بتسجيل 24 يوماً من أيام عمل الدوريات الراكبة شهرياً لمدة 12 شهراً)

597

360 يوماً من أيام عمل الدوريات الجوية دعماً للاستطلاع الجوي والتقييمات الأمنية لحماية المدنيين في جميع أنحاء منطقة البعثة (30 يوماً من أيام عمل الدوريات الجوية شهرياً لمدة 12 شهراً)

3 434

440 1 يوماً من أيام عمل دوريات الوحدات بنفذها المراقبون العسكريون العاملون ضمن أفرقة متكاملة (عشرة أيام من أيام عمل الدوريات شهرياً انطلاقاً من كل مكتب من المكاتب الميدانية العشرة وموقعين من مواقع أفرقة المكاتب الميدانية لمدة 12 شهراً) لردع جميع أشكال العنف ضد المدنيين، لا سيما النساء والفتيات، وللعمل مع السكان المحليين والسلطات المحلية والدوائر النظامية وجمع المعلومات لأغراض الإنذار المبكر بشأن التدخلات المتعلقة بحماية المدنيين والوقاية من العنف الجنسي والجسدي، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

النواتج المقررة	أُنجزت	(العدد أو نعم/لا) ملاحظات
توفير الأمن في محيط خمسة مواقع لحماية المدنيين في البعثة وغيرها من مناطق الحماية، بما في ذلك الدوريات اليومية للمناطق الخالية من الأسلحة حول مواقع حماية المدنيين	نعم	لم تُستخدم القوة المخصصة لمواقع حماية المدنيين وما حولها إلا في موقع واحد في ملكال وحُولت جميع مواقع حماية المدنيين الأخرى إلى مخيمات للنازحين داخليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونُقلت مسؤولية توفير الأمن في محيط هذه المواقع إلى مقدمي خدمات الأمن الوطني
120 يوما من أيام عمل الدوريات تنفذها الوحدة النهرية لتعزيز حماية المدنيين على طول النيل الأبيض من خلال توفير حماية القوة ونقل الدوريات المتكاملة التابعة للبعثة؛ والاضطلاع بعمليات البحث والإنقاذ وعمليات الإجلاء الطبي والإنقاذ والانتشال (10 دوريات شهريا لمدة 12 شهرا)	120	يوما من أيام عمل الدوريات نفذتها الوحدة النهرية لتعزيز حماية المدنيين على طول ولاية النيل الأبيض من خلال توفير الحماية والنقل للدوريات
تنفيذ 15 مشروعاً سريع الأثر للتخفيف من الشواغل المتعلقة بالحماية في المناطق التي ترتفع فيها معدلات انتشار العنف القبلي وفي مناطق التشرّد، بما في ذلك مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، وذلك عن طريق دعم إعادة تأهيل وإعمار الكيانات المتصلة بمؤسسات سيادة القانون في جنوب السودان بهدف تعزيز التعايش السلمي وتعزيز المساءلة	17	<p>مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر نُفِذت، وتشمل:</p> <p>(أ) تشييد 3 سجون في مندري في محلية غرب مندري في ولاية غرب الاستوائية، وفي وانيجوك في محلية أويل الشرقية في شمال بحر الغزال، وفي بلدة واراب في ولاية واراب، وتشبيد جناح خاص بالنساء في واو في ولاية غرب بحر الغزال، بما في ذلك تحسين محيط السجن، لدعم سلسلة مشاريع العدالة وضمان أن تكون الظروف المعيشية للنزلاء في امتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان</p> <p>(ب) تشييد مبنيين للمحكمة في بلدة واراب في واراب، وفي نيامليل في محلية أويل الغربية في شمال بحر الغزال، لتعزيز وصول السكان إلى العدالة</p> <p>(ج) بناء 11 مركزاً للشرطة عند نقطة التفتيش يي، وفي الجبل في حي كتور في جوبا، وفي ولايات البحيرات وشمال بحر الغزال وواراب والوحدة وغرب الاستوائية وغرب بحر الغزال، لتعزيز إمكانية الاحتكام إلى سيادة القانون وتهيئة بيئة حمائية للسكان المتضررين من النزاع القبلي أو من سرقة الماشية</p>
تقديم المشورة والدعم التقنيين، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، للتخفيف من حدة الشواغل المتعلقة بالحماية من خلال عمليات تقييم الاحتياجات من الحماية وتيسير الحوار مع المجتمعات المحلية وسلطات	نعم	نُفِذ عدد من الأنشطة من أجل تيسير خطط العمل للتخفيف من الشواغل المتعلقة بالحماية في مواقع مختلفة وفيما يتعلق بالتخطيط لتحويل مواقع حماية المدنيين إلى مواقع عادية للنازحين داخليا، يسرت البعثة إجراء مناقشات مع وكالات العمل الإنساني، ومجتمعات النازحين داخليا، والمجتمعات

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الولايات لوضع خطط عمل تهدف إلى الحد من العنف على مستوى المجتمعات المحلية وتعزيز التماسك الاجتماعي

المضيفة، وسلطات الدولة، وأسفر ذلك عن إعادة تخصيص مواقع جوبا وبور وبانتيو وواو وتسليم مسؤوليات الأمن وإدارة المخيمات فيها لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ولجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان، على التوالي، وصاحب ذلك تعديل تمركز البعثة في تلك المواقع وما حولها وفقا لذلك. وفي ملكال، قررت البعثة التريث إلى أن تتمخض الديناميات الأمنية والسياسية عن بيئة مواتية للاضطلاع بعملية إعادة تخصيص الموقع

وُنُفذت عمليات تقييم حماية المدنيين في 87 موقعاً في جميع أنحاء البلد، في المناطق التي اعتُبر فيها أن التحرش والعنف الجنساني واحتلال المنازل من جانب القوات المسلحة مسائل تشكل تحديات رئيسية تعترض العائدين. وفي مواقع النازحين داخليا بالقرب من قواعد الأمم المتحدة في جوبا وبور وبانتيو وواو، وفي موقع حماية المدنيين في ملكال، عملت البعثة على إشراك قادة المجتمعات المحلية في تحديد بؤر الجرائم وتيسير عقد اجتماعات منتظمة لتنسيق الأمن في المواقع للتخفيف من المخاطر المتصلة بالحماية والجرائم وإيجاد حل لها. وفي الوحدة وغرب بحر الغزال وأعالي النيل، نظمت البعثة، بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، 6 حلقات عمل لتعزيز قدرة 284 من قادة مجتمع النازحين داخليا والمسؤولين المحليين (99 منهم من النساء)، بما في ذلك لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، على تهيئة بيئة حمائية في مواقع النازحين داخليا في جوبا وبانتيو ونايفاشا وفي جنوب التونج. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت البعثة جهود بناء الثقة والمصداقية بهدف تعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية في ملكال ودعمت جهود الدعوة الرامية إلى تحسين تصدي السلطات المحلية للعنف الجنسي والجنساني في مخيم كوركال في الوحدة

ونظمت البعثة 3 حلقات عمل داخل مواقع حماية المدنيين المعاد تخصيصها لإجراء مناقشات مع النازحين داخليا بشأن النهج المجتمعية الكفيلة بالحفاظ على الطابع المدني للمواقع. وتلقى 251 مشاركاً (89 منهم من النساء) تدريباً في مجال القواعد والأنظمة المعمول بها في مواقع حماية المدنيين، ووافقوا

على المشاركة على مستوى المجتمعات المحلية للحد من الجريمة وحيازة الأسلحة غير المشروعة

جلسة تشاورية، بما في ذلك اجتماعات وحلقات عمل، مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وحكومات الولايات ومجتمعات النازحين داخليا في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة بهدف بناء ثقة المجتمع المحلي وتعزيز فهم خطط البعثة لإعادة تخصيص مواقع حماية المدنيين بوصفها مواقع عادية للنازحين داخليا

وفي بور وواو وجوبا وبانتيو، يسرت البعثة وضع خطط انتقالية مشتركة مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني توضح ما يلزم من إجراءات ودعم لكفالة السلسلة في عملية إعادة تخصيص مواقع حماية المدنيين وتحويلها إلى مواقع عادية للنازحين داخليا

وُنظمت 13 حلقة عمل في جوبا وبور وواو وملكال لإجراء مناقشات مع قيادات مجتمعات النازحين داخليا والمسؤولين المحليين، بما في ذلك لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، بشأن إعادة تخصيص مواقع حماية المدنيين وتحويلها إلى مواقع عادية للنازحين داخليا. وتمت توعية 574 مشاركا (217 منهم من النساء) بشأن إعادة التخصيص وأدوار ومسؤوليات كل منهم بعد تسليم المواقع. ونتيجة لذلك، وضع المشاركون خرائط طريق تبين تفاصيل المعالم الرئيسية لكفالة الفعالية في عملية تحويل المواقع

ويعزى ارتفاع عدد المشاورات عما كان مقرراً أساساً إلى أن عملية تحويل المواقع تطلبت إجراء مشاورات متعددة في بانتيو وبور وجوبا وواو لأسباب في مقدمتها شواغل المجتمعات المحلية بشأن العملية. وأجريت مشاورات إضافية بعد إعادة تخصيص المواقع المذكورة أعلاه لدعم الحكومة في إدارة المواقع المعاد تخصيصها والحفاظ على السلامة والأمن داخل المواقع وحولها بدعم من مجتمعات النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة

منطقة جرى مسحها وتطهيرها من المناطق المعروفة بخطورتها أو المشتبه في أنها خطرة

قطعة من المتفجرات الخطرة أزيلت أو أُلغيت، بما في ذلك 137 من الألغام الأرضية و 1 302 من الذخائر العنقودية

88

القيام، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التي تعمل في مواقع حماية المدنيين، بتيسير عقد 10 جلسات تشاورية في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة مع أصحاب المصلحة في الولايات ومقدمي الخدمات الإنسانية والنازحين داخليا، بمن فيهم النساء والأطفال، لمناقشة استراتيجيات الاستغناء تدريجيا عن مواقع حماية المدنيين

1 411

مسح وتطهير 1 200 منطقة من المناطق المعروفة بخطورتها أو المشتبه بأنها خطرة وإزالة أو إتلاف 20 000 قطعة من المتفجرات الخطيرة، بما في ذلك الألغام الأرضية، في المناطق

37 266

و 827 35 قطعة من الذخائر غير المنفجرة أو المتريدية أو المتروكة، من خلال إنجاز مهام التخلص من الذخائر المنفجرة، وتطهير مناطق القتال وإزالة الألغام، وإجراء عمليات مسح تقنية وغير تقنية. وبالإضافة إلى ذلك، أُلغيت 813 453 طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة

ويعزى ارتفاع عدد المواد المتفجرة الخطرة التي أزيلت وأُلغيت إلى الطلبات الواردة من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة لإتلاف ذخائرها غير الصالحة للاستخدام

شخصاً تمت توعيتهم في مجال مخاطر الذخائر المنفجرة، بمن 955 246 فيهم 908 50 فتیان، و 826 44 فتاة، و 604 33 رجال، و 607 34 نساء، بهدف تعزيز سلامة المجتمعات المحلية وتغيير السلوك. وعُمرت رسائل السلامة أيضاً على 010 83 مستفيدين إضافيين من خلال محطة إذاعة البعثة ووسائل الإعلام الوطنية والدولية. ونشرت البعثة أيضاً رسائل تتعلق بالسلامة على منصاتها الرقمية ووزعتها على الجهات الشريكة الإعلامية الخارجية

4 أنشطة توعية نُفذت، وشملت اليوم العالمي للعمل الإنساني (أب/أغسطس 2020)، ويوم الأمم المتحدة (تشرين الأول/أكتوبر 2020)، واليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (نيسان/أبريل 2021). ونظمت البعثة أيضاً زيارة لوسائل الإعلام إلى مواقع بعد تطهيرها في كانون الأول/ديسمبر 2020

1 275 يوماً من أيام عمل فريق الكشف عن المتفجرات باستخدام الكلاب نُفذت لتوفير المراقبة في نقاط الدخول وإجراء عمليات تفتيش عن المتفجرات للكشف عن ذخائر الأسلحة الصغيرة والمتفجرات في المواقع الرئيسية للبعثة ويُعزى انخفاض عدد الأيام أساساً إلى توقف العمليات لعدة أيام خلال الفترة بسبب تفشي جائحة كوفيد-19

226 250 يوماً من أيام عمل أفراد وحدات الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة نُفذت لضمان النظام العام والسلامة داخل مواقع حماية المدنيين/مخيمات النازحين داخليا. وشملت الأنشطة ردع الحوادث الأمنية والتصدي لها، ودعم فرادى ضباط شرطة الأمم المتحدة من خلال المشاركة في مجموعة من الدوريات والأنشطة

التي تؤثر في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة والمناطق التي يوجد فيها خطر على المدنيين

تقديم خدمات التوعية بمخاطر الألغام في حالات الطوارئ إلى 200 000 من المدنيين من أجل تعزيز سلامة المجتمع عن طريق تعزيز قدرة المشاركين على إدراك مخاطر المتفجرات، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائر الأسلحة الصغيرة، والتخفيف من حدتها والإبلاغ عنها، وإذكاء الوعي من خلال تنظيم مناسبات للتوعية مثل اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

1 460 يوماً من أيام عمل فريق الكشف عن المتفجرات باستخدام الكلاب (نشر ما يصل عدده إلى 4 أفرقة بصورة يومية في 3 مواقع رئيسية) لتوفير المراقبة في نقاط الدخول وإجراء عمليات تفتيش عن المتفجرات للكشف عن ذخائر الأسلحة الصغيرة والمتفجرات في المواقع الرئيسية للبعثة

262 800 يوم من أيام عمل أفراد وحدات الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة (10 أفراد لكل دورية، و 3 دوريات لكل فصيلة، و 4 فصائل لكل وحدة شرطة مشكلة، و 6 وحدات شرطة مشكلة لمدة 365 يوماً) لتسيير الدوريات والمحافظة على المراقبة وإجراء عمليات التفتيش الأمني المراعية

العملياتية الأخرى، وضمان توافر أفرقة الاستجابة السريعة ذات الدرجة العالية من التأهب والتابعة لوحدة الشرطة المشكلة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، بحيث يتيح ذلك اتخاذ إجراءات وقائية في الوقت المناسب للتصدي للتهديدات في غضون مهلة قصيرة

يوماً من أيام عمل فرادى ضباط شرطة الأمم المتحدة نُفذت من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة من الدوريات والتدابير العملياتية التكميلية، وتشارك مواقع العمل مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وتنفيذ أنشطة الشرطة المجتمعية في مخيمات النازحين داخليا وما حولها، وفي بؤر الجريمة و/أو العنف الجنسي والجنساني وفي مناطق العودة، بهدف تعزيز وجود شرطة الأمم المتحدة، والحفاظ على الثقة والمصادقية مع المجتمعات المحلية وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وزيادة الإلمام بالحالة، ورصد حقوق الإنسان، وتعزيز بيئة آمنة وحمائية

ويعزى انخفاض عدد أيام العمل في مواقع حماية المدنيين أساساً إلى النجاح في إعادة تخصيص مواقع حماية المدنيين ونقل الأدوار والمسؤوليات الرئيسية المتعلقة بسلامة وأمن النازحين داخليا والجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والدوائر الإنسانية وأصولها إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان

يوماً من أيام عمل فرادى ضباط السجون نُفذت. ويعزى انخفاض عدد أيام العمل عما كان مقررًا إلى إغلاق مواقع الاحتجاز التابعة للبعثة في موقعي حماية المدنيين في جوبا وبانتيو بسبب إعادة تخصيصهما ليصبحا مخيمات للنازحين داخليا

أُحيلت 30 قضية في المجموع إلى السلطات الوطنية للتحقيق فيها، وتم قبول 16 قضية منها لأغراض الشروع في إجراءات الملاحقة القضائية. وأُجريت محاكمات تتعلق بقضايا 9 أشخاص متهمين بارتكاب حوادث خطيرة داخل مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، وذلك في محاكم متنقلة في بانتيو وملكال تدعمها البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

عضواً من أعضاء أفرقة الرصد المجتمعي، بمن فيهم ممثلو النساء والشباب، شاركوا في دورات تدريبية مكثفة بشأن إدارة النزاعات والمصالحة والتماسك الاجتماعي وتعزيز دور المرأة

للاعتبارات الجنسانية والتصدي للحوادث المخلة بالنظام العام في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وما حولها وفي المناطق الخالية من الأسلحة

125 82 يوماً من أيام عمل فرادى ضباط شرطة الأمم المتحدة في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وفي المناطق التي تتجمع فيها أعداد كبيرة من الأشخاص النازحين (15 فرداً من الشرطة في النوبة الواحدة، 3 نوبات في اليوم، في 5 مواقع أو مراكز تجمع لمدة 365 يوماً) لتسيير الدوريات، والحفاظ على وجود للشرطة، والتعامل مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة مع عناصر أخرى تابعة للبعثة، لرصد التهديدات المتعلقة بالأمن وانتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها

995 22 يوماً من أيام عمل ضباط السجون (7 من ضباط السجون لكل نوبة، 3 نوبات في اليوم، في 3 مرافق احتجاز لمدة 365 يوماً) لتوفير الخدمات الإدارية والأمنية والتنفيذية في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة والملحقة بمواقع حماية المدنيين في جوبا وملكال وبانتيو

القيام بأنشطة الدعوة وتوفير الدعم للسلطات الوطنية في قطاع العدل لتيسير إحالة قضايا الأشخاص النازحين داخليا الذين ارتكبوا حوادث أمنية خطيرة داخل مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة لأغراض الاستعراض والتحقيق والمقاضاة، وفقاً لمعايير المحاكمة العادلة

تنظيم التدريب، في إطار الشراكة مع الجهات الفاعلة المعنية في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، لصالح 1 000 من أعضاء وقادة أفرقة الرصد المجتمعي، بمن فيهم النساء، في

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

والشباب في بناء السلام. وحافظت شرطة الأمم المتحدة على علاقاتها مع قادة المجتمعات المحلية لإطلاعهم على تدابير تصدي البعثة للحوادث الأمنية ولتعزيز المشاركة المجتمعية النشطة في الحد من تهديدات الأنشطة الإجرامية

ويعزى انخفاض عدد أفراد المجتمعات المحلية المدربين عما كان متوقعا إلى القيود المفروضة بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 وإعادة تخصيص مواقع حماية المدنيين

وضعت البعثة مشروعا للحد من العنف المجتمعي في إدارية البيبور الكبرى، بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية وقوة السلام بدون عنف وفرع منظمة أطباء بيطريون بلا حدود في ألمانيا. ووفر الصندوق الاستثماري لتحقيق المصالحة والاستقرار وبناء القدرة على الصمود في جنوب السودان الموارد اللازمة لهذا المشروع و 3 مشاريع ذات صلة في إدارية البيبور الكبرى، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

نعم

المواقع الموجودة في جوبا وبور وبانتيو وملكال وواو، لتقديم الدعم في مجال منع الجريمة وكفالة سلامة المجتمعات المحلية والعلاقات المجتمعية والآليات المجتمعية غير الرسمية للتخفيف من حدة المنازعات وتسويتها

وضع برنامج على نطاق البعثة للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والأطفال، ويشمل التوعية وإنكاء الوعي وتعزيز المساواة وميادين الحوار وتعزيز الهياكل الأساسية والقدرات في مجال السلام، فضلا عن تعزيز أنشطة كسب العيش والمبادرات المهنية، وذلك من خلال التعاون والشراكات مع فريق الأمم المتحدة القطري

الإنجاز المتوقع 1-3: توفير بيئة آمنة لعودة النازحين داخليا واللاجئين وإعادة إدماجهم على نحو مأمون وطوعي

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

1-3-1 عدم حدوث زيادة في عدد الأشخاص النازحين داخليا واللاجئين في حزيران/يونيه 2021، بلغ مجموع عدد النازحين داخليا واللاجئين (2019/2018: 4,2 ملايين؛ 2020/2019: 3,9 ملايين؛ 3,8 ملايين شخص، من بينهم 1,6 مليون نازح و 2,2 مليون مواطن من جنوب السودان يعيشون لاجئين في البلدان المجاورة (2021/2020: 4,2 ملايين)

1-3-2 العدد المقدر للعائدين في جنوب السودان الذي أبلغت عنه اللجنة الوطنية للإغاثة وإعادة التأهيل وغيرها من وكالات الأمم المتحدة (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: لا ينطبق؛ 500 000) وفقا لمصفوفة تتبع التشرّد التي وضعتها المنظمة الدولية للهجرة، عاد ما مجموعه 1 743 320 فرداً إلى مناطقهم الأصلية منذ عام 2016، بمن فيهم ما يقرب من 280 778 من العائدين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى انخفاض عدد العائدين عما كان متوقعا أساسا إلى إغلاق نقاط عبور الحدود في سياق تفشي جائحة كوفيد-19، وكذلك ما شهده جنوب السودان من انعدام الأمن الغذائي والكوارث الطبيعية، الأمر الذي حال دون استدامة عمليات العودة سواء من داخل البلد أو من خارجه

1-3-3 تقلص خطر الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، نتيجة عمليات المسح وإزالة الألغام الرامية لتهيئة بيئة أكثر أماناً للعودة الطوعية للأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين وإعادة توطينهم (2018/2019: 17,9 مليون متر مربع؛ 2020/2019: 8 ملايين متر مربع؛ واستئناف الأنشطة الإنمائية، وإيصال المعونة الإنسانية (2020/2021: 7 ملايين متر مربع) ودعمت البعثة العودة الآمنة والطوعية للنازحين داخلياً في شرق الاستوائية (باجيري)، وبناء على طلب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في محطات الطرق في أعالي النيل (أدونغ وبالييت وريانغونوم) لفائدة 6 000 من العائدين

1-3-4 عدد آليات دعم الحل السلمي للمنازعات المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات لتشجيع العودة الآمنة والطوعية (2018/2019: صفر؛ 2020/2019: صفر؛ 2021/2020: 1) لم تُنشأ أي آليات لدعم الحل السلمي للمنازعات المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات وذلك بسبب التأخير في إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي. ولم تُعتمد سياسة الأراضي، التي يُتوخى منها تنظيم آليات الحل السلمي للمنازعات المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

تنظيم وتنفيذ 25 بعثة ميدانية مشتركة لتقييم بيئة النزاع في مواقع العودة المحتملة، و 10 حلقات عمل بشأن إدارة النزاعات والتوعية وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية في مواقع العودة من أجل تقديم الدعم لتسوية النزاعات الدائرة بين المجتمعات المضيفة والعائدين، بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة

151

بعثة ميدانية مشتركة أوفدت لتقييم وتسوية النزاعات القبلية، حيث استهدفت المجتمعات المضيفة والعائدين والنازحين داخلياً في ولايات الوحدة، وأعالي النيل، وجونقلي، وغرب بحر الغزال، ووسط وشرق وغرب الاستوائية. فعلى سبيل المثال، في مايوم، ولاية الوحدة، ساهمت الحوارات المنتظمة مع الشباب في تمكينهم من بناء قدراتهم على اتخاذ إجراءات ضد ثقافة العنف في المنطقة. وساعدت البعثات الميدانية إلى جنوب وسط الاستوائية على تحسين العلاقات المدنية - العسكرية، بالإضافة إلى إيصال المساعدة الإنسانية إلى المدنيين. وساهمت البعثات الميدانية المتكاملة الموفدة إلى سوبو، وتمساحة، وبورو المدينة، ودولو، وراجا، في العودة الآمنة والطوعية للنازحين داخلياً إلى مواقع العودة في غرب بحر الغزال

ويعزى ارتفاع الناتج إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسن إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية

17

حلقة عمل نُظمت بشأن إدارة النزاعات بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات النازحين داخلياً لتعزيز عمليات العودة. وعُقدت

سلسلة من جلسات الحوار بين الأعراق في مواقع حماية المدنيين للنازحين داخليا ومناقشات المائدة المستديرة بين المجتمعات المحلية المضيفة ومجتمعات النازحين داخليا في ولايات وسط وشرق وغرب الاستوائية وواراب وأعالي النيل من أجل بناء الثقة وترسيخ الطمأنينة بينها. وقد عززت تلك الحوارات الثقة والطمأنينة لدى سكان ولاية أعالي النيل، مما أدى إلى تعزيز حرية تنقل المدنيين. وفي واراب، نُظم منتدى للحوار تدعمه البعثة، ناقش فيه حاكم الولاية والزعماء وقادة المجتمعات المحلية من شرق وشمال وجنوب التونج سبل حل النزاعات القبلية المتزايدة، واعتمدت تدابير لتخفيف حدة النزاع في المحليات. وأسهمت حلقات العمل أيضا في توطيد الاستقرار وعودة عدد كبير من النازحين داخليا واللاجئين إلى منازلهم الأصلية في واراب

ويعزى ارتفاع الناتج إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسن إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية

عملت البعثة عن كثب مع وزارات الصحة على مستوى الولايات والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجتمع المدني سعياً إلى تعزيز قدرات التخفيف والوقاية من كوفيد-19 في جميع أنحاء البلد. ففي أعالي النيل، على سبيل المثال، وزعت البعثة 1 000 كمادة قماشية قابلة لإعادة الاستخدام، و 150 ملصقا، ومطهرات يديوية، ومطويات توعية بكوفيد-19 باللغتين الإنكليزية والعربية وكذلك بلغة الدينكا، ووزعت الصابون على المجتمعات المحلية في لول وتونغا. ووزعت البعثة 250 جهازا لاسلكيا يعمل بالطاقة الشمسية على الأسر المعيشية الضعيفة وقادة المجتمعات المحلية في محلية يامبيو في غرب الاستوائية، و 30 جهازاً لاسلكياً إضافياً يعمل بالطاقة الشمسية على التجمعات السكانية في شوروكول وشاهاري في ولاية شرق الاستوائية لتعزيز حصولهم على المعلومات المتعلقة بكوفيد-19 وتيسير التعلم عن بعد للأطفال. وفي جونقلي، أهدت البعثة لمستشفى جونقلي معدات

نعم

القيام، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني والحكومة والشركاء المعنيين الآخرين، بتقديم الدعم لسلطات الولايات المعنية لتعزيز إنشاء مننديات للشركاء بغرض وضع خطط عمل على مستوى الولايات لعمليات العودة والإنعاش التي تمنح الأولوية لإصلاح واستعادة الخدمات الأساسية وتحسين إمكانية حصول السكان النازحين داخليا والشباب المعرضين للخطر على فرص كسب العيش في مناطق العودة

رعاية الحالات الحرجة من المصابين بكوفيد-19 ويسرت إيصال معدات الحماية إلى كيبوتا في شرق الاستوائية وشاركت البعثة أيضا في منتديات تنسيق العمل الإنساني على مستوى الولايات في جميع أنحاء البلد لتهيئة بيئة حمائية للعائدين. وفي غرب الاستوائية، يسرت البعثة عقد اجتماع للجهات الشريكة بين الحاكم والجهات الفاعلة في المجال الإنساني لمناقشة التخطيط المتكامل وتنفيذ إجراءات العودة وإعادة الإدماج

وقدمت البعثة الدعم بتوفير خدمات الأمانة والمشورة التقنية لبرنامج الشراكة من أجل التعافي وبناء القدرة على الصمود في ولايات شرق وغرب الاستوائية وشمال وغرب بحر الغزال بهدف تعزيز أنشطة التعافي المبكر وبناء القدرة على الصمود من أجل النهوض بعودة النازحين داخليا وإعادة إدماجهم. وبالإضافة إلى ذلك، يسرت البعثة عقد اجتماعات وُجه فيها انتباه كبار المسؤولين الحكوميين إلى التحديات الرئيسية التي تؤثر على الجهات الشريكة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، مثل الاختطاف، وسرقة الماشية، وحالات العنف الجنساني، بهدف إيجاد حلول

ونفذت البعثة تدريباً مهنيًا لتحسين الحصول على فرص كسب العيش وتحسين المشاركة فيها لفائدة 307 من النساء والشباب (188 من الإناث و 119 من الذكور) المعرضين للخطر في كواجوك في ولاية واراب؛ وفي واو في ولاية غرب بحر الغزال؛ وفي أويل في ولاية شمال بحر الغزال؛ وفي ريمنزي وماكبانكو وبازومبورو في ولاية غرب الاستوائية؛ وفي رمبيك في ولاية البحيرات

وفي ولاية الوحدة، شارك 90 فرداً (10 منهم من النساء) من أفراد لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان في حلقتي عمل تهدفان إلى توضيح أدوار السلطات المحلية في دعم عمليات العودة وتهيئة بيئة مؤاتية لعودة النازحين داخليا. وأسفر التدريب عن زيادة الثقة وعن التزام من السلطات المحلية بتهيئة بيئة آمنة ومأمونة للعودة

وبالإضافة إلى ذلك، وسعيا إلى تعزيز قدرة المنظمات المجتمعية الأهلية على تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، نظمت

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

البعثة 6 حلقات عمل في ولايات وسط وشرق الاستوائية، وشمال بحر الغزال وواراب، حيث اطلع 203 من الممثلين (50 امرأة و 153 رجلاً) من المنظمات غير الحكومية الوطنية على بروتوكولات تطبيق وإدارة المشاريع السريعة الأثر

جلسة تشاور عُقدت، في شكل اجتماعات وجلسات تقييم، مع السلطات المحلية وأفراد المجتمعات المحلية وقادتها في جميع أنحاء البلد لتحديد التحديات التي تعوق استدامة العودة وإعادة الإدماج. وأسفرت هذه المشاورات عن زيادة وعي الجهات صاحبة المصلحة وعن مزيد من الدوريات وعمليات النشر المؤقت لقوات البعثة إلى البؤر في المواقع ذات الأولوية. ويعزى ارتفاع عدد جلسات التشاور عما كان مقرراً أساساً إلى الزيادة الملحوظة في العودة التلقائية للاجئين إلى جنوب السودان وعودة النازحين داخلياً داخل البلد

ويسرت البعثة عقد اجتماعات لإبداء التعليقات في موقع بانتيو مع النازحين داخلياً لإطلاعهم على الخدمات المتاحة ومسائل الحماية في مناطق العودة، وذلك بعد 4 زيارات معانية إلى ركونا وكوج ومانكين في ولاية الوحدة. ومع ذلك، تسببت القيود والبروتوكولات المفروضة على الحركة إثر نقشي جائحة كوفيد-19 في إلغاء تلك الزيارات إلى ولايات أعالي النيل، وجونقلي، ووسط الاستوائية، وغرب بحر الغزال

شاركت البعثة في اجتماعات الأفرقة العاملة المعنية بالحلول التي أنشئت في بانتيو وجوبا وملكال لدعم عمليات العودة. ونتيجة لذلك، عاد 345 من النازحين داخلياً من موقع جوبا إلى بانتيو باستخدام الأصول الجوية للبعثة، وعاد 471 5 من النازحين داخلياً، بمن فيهم 969 2 من النساء والفتيات، من ملوط إلى باليت وأدونغ وريانغونم في محلية باليت في أعالي النيل، نتيجة للجهود المنسقة لكل من العاملين في المجال الإنساني والمسؤولين الحكوميين والبعثة

وعلى الصعيد الوطني، دعمت البعثة مفوضية شؤون اللاجئين، ووزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، ولجنة جنوب السودان للإغاثة وإعادة التأهيل في صياغة اختصاصات فرقة عمل معنية بالحلول تعمل على الصعيد الوطني. وفي وسط الاستوائية، يسرت البعثة إجراء دراسة استقصائية بقيادة وزارة

102

تيسير عقد 30 جلسة تشاور بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية المضيفة والسكان العائدين لمواجهة التحديات الناشئة من خلال عمليات العودة وإعادة الإدماج، بما في ذلك تيسير زيارات "المعانية" والاجتماعات العامة والمناقشات الجماعية المركزة

نعم

القيام، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني والحكومة والشركاء المعنيين الآخرين، بدعم تيسير عودة أو نقل النازحين داخلياً بطريقة آمنة وطوعية وواعية وكريمة

الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث ولجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان بشأن تصورات النازحين داخليا فيما يتعلق بالحلول الدائمة، وهو ما أسهم في مبادرات للسلام وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بهدف سد الفجوات الناجمة عن موجات النزوح وأزمات اللاجئين

ودعمت البعثة، بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين، إنشاء وتفعيل فرقة عمل معنية بالحلول على مستوى الولاية في غرب بحر الغزال، ويسرت إنشاء فرقة عمل أخرى معنية بالحلول على مستوى الولاية في الوحدة لتحديد مواقع العودة والوقوف على الثغرات في الخدمات في نيال، بهدف إتاحة تعميم المعلومات على المدنيين الذين يعتزمون العودة

وفي غرب الاستوائية، بذلت البعثة جهود الدعوة للتواصل مع قيادة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في كيديبو بهدف ضمان قيام الجنود بإخلاء منازل المدنيين، وأسفر ذلك عن عودة ما يقرب من 666 5 شخصاً

مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر نُفذت لتحسين البنية التحتية الأساسية، وتعزيز بيئات الحماية وتيسير الوصول إلى الخدمات والعدالة في مناطق العودة، حيث استهدفت بوجه خاص المسائل المتصلة بمرافق الصحة والمياه والتعليم وسيادة القانون، على النحو التالي:

(أ) تجديد مدرستين ابتدائيتين في شمادي في محلية الرنك في ولاية أعالي النيل، وفي ريكونا في ولاية الوحدة، وبناء 3 أجنحة من الأقسام الدراسية في أكاديمية كورنرستون للقيادة وفي إيبالانغ في شرق الاستوائية، وفي جونججاك في محلية شرق رمبيك في ولاية البحيرات

(ب) تجديد مستشفى واحد في حي بولوك في جوبا في ولاية وسط الاستوائية؛ وتركيب محطة للطاقة الشمسية في مركز واحد للرعاية الصحية الأولية في بانياغور في ولاية جونقلي؛ وتشديد 4 مراكز للرعاية الصحية الأولية في لبالوا في محلية توريت في ولاية شرق الاستوائية، وفي ماكوي أليل في ولاية شمال بحر الغزال، وفي مانغبانغاو في محلية إيزو في ولاية غرب الاستوائية، وفي مبورو في ولاية غرب بحر الغزال؛ وتشديد

تنفيذ 25 مشروعاً سريع الأثر لتحسين البنية التحتية للخدمات الأساسية في مناطق العودة من أجل العودة الآمنة والطوعية في نهاية المطاف وإعادة الإدماج للأشخاص النازحين داخلياً والفئات السكانية الضعيفة وبناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود لتفادي مزيد من التشرذ

مرفق واحد لعزل المصابين بكوفيد-19 في نيمولي في ولاية شرق الاستوائية

(ج) تشييد عبادة بيطرية واحدة في ملوط في ولاية أعالي النيل

(د) حفر 3 آبار في أوول وكيريك وروالبيت في محلية تونج الشمالية في ولاية واراب، وبناء نظام واحد للإمداد بالمياه في بهارغل في محلية وولو في ولاية البحيرات

(هـ) تجديد محيط مركز واحد للشباب في واو في غرب بحر الغزال، وتشيد مركزين للنساء في يي في وسط الاستوائية، وفي كودوك في محلية فشودة في أعالي النيل، وتجديد قاعة سلام واحدة في أكوبو في جونقلي، وتشيد مركز واحد في يامبيو في غرب الاستوائية، وتحديث ملعب رياضي واحد في يي في وسط الاستوائية

(و) تشييد مأوى آمن واحد في كويتا في شرق الاستوائية

(ز) تشييد جسر واحد في مبولابا في محلية مريدي في غرب الاستوائية

(ح) بناء مكتب واحد لإدارة المخيمات في موقع بانتيو لحماية المدنيين في الوحدة

تم مسح وتطهير 7,6 ملايين متر مربع من الأراضي ثم تسليمها إلى المجتمعات المحلية لدعم حرية الحركة وإعادة التوطين بشكل آمن وطوعي. وشملت الأراضي المسلمة 111 منطقة زراعية و 38 سوقا و 10 عيادات طبية، و 3 مدارس، و 68 مصدراً للمياه الطبيعية لدعم استئناف أنشطة كسب العيش

من حلقات العمل والحلقات الدراسية وبرامج التوعية والمشاركة المجتمعية حصلت على الدعم من شرطة الأمم المتحدة من أجل إقامة خفارة منصفة وخاضعة للمساءلة أمام المجتمع المحلي، وتيسير تغيير إيجابي في العلاقات بين المجتمع المحلي والشرطة، واستعادة ثقة النازحين داخليا والمجتمعات المحلية التي تشعر بالاستبعاد

وتم تعزيز برامج السلامة المجتمعية ومنع الجريمة من خلال إنشاء 177 لجنة للعلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية

نعم

تطهير ومسح 7 ملايين متر مربع من الأراضي لتسليمها إلى المجتمعات المحلية لدعم حرية الحركة وإعادة التوطين بشكل آمن وطوعي

92

تقديم الدعم، تماشياً مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، لمشروع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان بشأن بناء الثقة والاطمئنان لأعمال الشرطة في جميع المكاتب الميدانية من خلال تنظيم 20 حلقة دراسية وحلقة عمل مخصصة للتوعية مع جهاز الشرطة الوطنية وقادة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وممثلات عن النساء بشأن الخفارة المجتمعية، وحقوق الإنسان، وبناء الثقة، والظروف المواتية لعودة الأشخاص النازحين داخلياً أو نقلهم بصورة طوعية

ويعزى ارتفاع الناتج أساساً إلى عملية إعادة تخصيص مواقع حماية المدنيين، إذ تطلبت زيادة النشاط لتعزيز قبول مجتمعات النازحين داخلياً وتعاونها مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وضمان الانتقال السلس لمسؤوليات أعمال الشرطة في المواقع المعاد تخصيصها

نشاطاً للتدريب والتوعية نُظمت لتعزيز كفاءة الجهات الفاعلة في قطاع الأمن وقدرتها على أداء مهامها لحماية الأرواح والممتلكات بنزاهة وكفاءة وفعالية، وكذلك للحفاظ على السلامة والأمن العامين، ولا سيما في المناطق التي يتركز فيها النازحون داخلياً بدرجة كبيرة (مواقع حماية المدنيين، ومخيمات النازحين داخلياً، ومناطق العودة المحددة)

واستند تقديم المساعدة والمشورة في المجال التقني إلى ما تم تحديده من حاجة جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وغيره من وكالات إنفاذ القانون إلى تنفيذ المعايير المهنية ومعايير الأداء والنزاهة، ولا سيما في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع

وتمت توعية 3 479 من أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون بشأن الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

على الرغم من التأخير في اعتماد سياسة الأراضي، دعمت البعثة 3 من اجتماعات المائدة المستديرة ومنتديات المناقشة على الصعيد دون الوطني في جوبا وولاية وسط الاستوائية والمناطق المجاورة لهما، حيث لا تزال النزاعات على الأراضي من الشواغل الرئيسية فيما يتصل بالحماية

95

تقديم الدعم إلى وكالات إنفاذ القانون، بما في ذلك المساعدة والمشورة التقنيتين، عن طريق تدريب 3 000 عنصر من عناصر جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان جرى اختيارهم لنشرهم في مراكز الشرطة في جميع أنحاء جنوب السودان من أجل تزويدهم بالمهارات والمعارف التقنية الأساسية المتعلقة بأعمال الشرطة من حيث معايير الخفارة المقبولة دولياً، مع الامتثال الصارم لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وعن طريق تنظيم 30 حلقة عمل للتوعية على مدى أسبوع واحد لجهاز الشرطة الوطنية وغيره من وكالات إنفاذ القانون في جميع المكاتب الميدانية من أجل زيادة خبراتها في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التعامل مع الحالات التي تنطوي على العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات

نعم

تقديم المساعدة التقنية والتنسيقية إلى السلطات الوطنية للتوعية بالإصلاحات الرامية إلى حماية الحقوق في الإسكان والأراضي والممتلكات وتعزيز الأطر القانونية لحل المنازعات المتصلة بالأراضي بالوسائل السلمية، وتفعيل حقوق المرأة في الأراضي، ودعم السكان النازحين لحماية وإعادة تأكيد حقوقهم في السكن والأرض والممتلكات

الإنجاز المتوقع 1-4: تعزيز التعايش السلمي والمصالحة والتماسك الاجتماعي على صعيد المجتمعات المحلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

1-4-1 انخفاض عدد النزاعات داخل القبائل وفيما بينهما المبلغ عنها (2019/2018: 421؛ 2020/2019: 577؛ 2021/2020: 350)

سُجِّلَ 849 نزاعاً داخل القبائل وفيما بينها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بـ 577 نزاعاً خلال الفترة السابقة. وكانت هذه النزاعات في معظمها حوادث معزولة، حيث انخفضت الوفيات بنسبة 23 في المائة تقريباً مقارنة بالفترة السابقة. وتعزى الزيادة في الحوادث أساساً إلى تزايد الإجرام على الصعيد دون الوطني، في حين يعود انخفاض عدد الوفيات أساساً إلى أنشطة إدارة النزاعات والمصالحة التي اضطلعت بها الحكومة والبعثة وشركاء السلام الآخرون

1-4-2 زيادة عدد مبادرات المصالحة المتخذة على الصعيد دون الوطني (2019/2018: 48؛ 2020/2019: 140؛ 2021/2020: 90)

اتخذت الجهات الفاعلة المحلية 24 مبادرة للمصالحة على الصعيد دون الوطني في الولايات العشر. ويعزى هذا الاتجاه التنازلي إلى تناقص حوادث النزاعات، بما في ذلك المنازعات الحدودية، والحاجة إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة. وشملت المبادرات الهامة مبادرات المصالحة المجتمعية المحلية بين قبائل الدينكا والمسيرية، والدينكا والرزيقات، والرزيقات والدينكا مالوال، والواو وأوان في شمال بحر الغزال؛ وبين الشباب في تاكالا وقوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في موقع ليانغ للتجميع في محلية مابان في ولاية أعالي النيل؛ وبين سيك وأتوت وألياب في يروول الكبرى في ولاية البحيرات؛ وبين البويا في ناباك والتوبوزا في ريوتو في ولاية شرق الاستوائية؛ وبين الأزاندي والبالاندا في طمبرة في ولاية غرب الاستوائية، وكلها أسفرت عن توقيع قرارات واتفاقات

1-4-3 زيادة عدد اتفاقات السلام المحلية (2019/2018: 36؛ 2020/2019: 75؛ 2021/2020: 30)

سجلت 32 اتفاقية سلام نتيجة للفعاليات القائمة المتعلقة بالسلام، مثل مؤتمرات السلام والحوارات ومؤتمرات الهجرة، بما في ذلك القرارات الصادرة عن مؤتمرات ما بعد هجرة الماشية لعام 2021 بين الدينكا والمسيرية وبين الدينكا مالوال والرزيقات، ومؤتمرات ما قبل هجرة الماشية وما بعدها عبر الحدود بين المجتمع المضيف من قبيلة الدينكا مالوال والرعاة من قبيلة المسيرية في ولاية شمال بحر الغزال. وأُبرمت اتفاقات وقف الأعمال العدائية الناشئة عن النزاعات القبلية أيضاً في مختلف المحافل ومؤتمرات السلام الرئيسية في ولايات وسط الاستوائية وشرق الاستوائية وشمال بحر الغزال والوحدة وأعالي النيل وواراب. وتعاونت البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعقد حوارات السلام

بعثة تقييم ميدانية أوفدتها البعثة في جميع أنحاء البلد للتواصل مع أصحاب المصلحة المحليين بغية تعزيز فهم ديناميات النزاعات المحلية وتوفير الدعم لمبادرات السلام المحلية. وشملت الأنشطة المضطلع بها في هذه البعثات الميدانية التوعية بالاتفاق المنشط، وتشجيع التسوية السلمية للنزاعات على الحدود والأراضي، والعمل مع السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية، وكذلك في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، لإيجاد حل لحلقة أعمال القتل الانتقامية وتشجيع المجتمعات المحلية على دعم اللجان المشتركة التي شكلتها منتديات المصالحة السابقة

ويعزى ارتفاع الناتج إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسن إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية

اجتماعاً من اجتماعات الدعوة عُقدت في جميع أنحاء البلد لتقديم الدعم للمبادرات المحلية الهادفة إلى تحقيق المشاركة السياسية والمصالحة. ومن الأمثلة على هذه الأنشطة عقد اجتماعات ومنتديات لأغراض الدعوة مع السلطات (الحكومة والمعارضة على السواء) في سياق تقديم الدعم للمبادرات المحلية الهادفة إلى تحقيق المشاركة السياسية والمصالحة التي كفلت تقديم الدعم للحوار السلمي في محلية قويت في ولاية الوحدة. كما عُقدت حملة مناصرة حماسية مع سلطات ولاية الوحدة وقادة المجتمعات المحلية والزعيم الروحي لولاية ميوم من أجل دعم حوارات السلام لإنهاء دائرة العنف عبر الحدود على طول الحدود بين أبيمنوم وميوم، المعرضة لغارات السطو على الماشية والهجمات والإجرام بصفة عامة. ونُظمت منتديات حوار السلام بشأن إدارة النزاعات مع الشباب في ولايتي نيالديو ومانيان لتشجيع المجتمعات المحلية والسلطات الحكومية في ولاية الوحدة على التخفيف من حدة النزاع القبلي. وقُدّم الدعم لحملة سلام قام بها الشباب في ريكونا لتعزيز التعايش السلمي وتشجيع فئات المجتمعات المحلية على دعم العمليات المحلية لإدارة النزاعات

197

التفاعل المنتظم مع الجهات صاحبة المصلحة المحلية عن طريق إيفاد 150 بعثة تقييم ميدانية مشتركة في جميع أنحاء جنوب السودان بغية تعزيز فهم ديناميات النزاعات المحلية ودعم توفير المساعدة والمساوي الحميدة لمبادرات السلام المحلية

70

تقديم الدعم للمبادرات المحلية الهادفة إلى المشاركة السياسية والمصالحة بين المجتمعات المحلية، وذلك من خلال عقد 30 اجتماعاً لأغراض الدعوة و 20 حلقة عمل لإدارة النزاعات من أجل تشجيع المجتمعات المحلية، بما فيها النساء والشباب، والسلطات على التخفيف من حدة النزاعات القبلية وسرقة المواشي والقتل الانتقامي والعنف القائم على الفئات العمرية

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

الناتج المقررة

وأدت اجتماعات قادة جماعتي لو نوير ومورلي وشباب مخيمات رعاة الماشية التي نظمتها البعثة في أعقاب نزاع حاد إلى عقد اجتماعات مستقلة بين الاثنين في نيانديت وتبادل الزيارات إلى أكوبو وليكونغولي وبيبور. وعقدت اجتماعات مع المجتمعات المحلية المتنازعة في ولاية واراب للدعوة إلى المصالحة؛ وكان من بينها اجتماعات عقدت مع النساء والشباب والسلطات التقليدية في مجتمعي نيك ولوانجانق المحليين لمناقشة العلاقات المتوترة وسبل إصلاحها. وعلى الرغم من المقاومة الأولية التي أبدتها كلا الجانبين، اتفق المجتمعين على إجراء حوار، مما أدى إلى مشاركتها في مؤتمر في روميك، أسفر عن إصلاح العلاقات بين المجتمعات المحلية في شرق التونج

وفي ولاية غرب الاستوائية، أدى تواصل البعثة مع السلطات وأعضاء لجنة الحدود المشتركة في محليات مفلو وشرق مندري وغرب مندري إلى تحسين الدعوة إلى الهجرة الرعوية السلمية مع نظرائهم (الدينكا والأقار واتوت) في ولاية البحيرات ومع الرعاة المندريين في ولاية وسط الاستوائية. وفي شمال بحر الغزال، دعمت البعثة نشر القرارات المتعلقة بهجرة الماشية بين الدينكا مالوال والمسيرية والدينكا مالوال والريزيقات في محليات أويل الشرقية وأويل الغربية وأويل الوسطى. وتهدف القرارات إلى منع النزاعات المتصلة بالهجرة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والنهوض بالمصالحة. وفي شرق الاستوائية، دعمت البعثة لجنة هوجانغ للسلام والمصالحة في إجراء حوار وزيارة ملكية إلى القرى التسع داخل مملكة هوجانغ، ودعمت أيضاً فرقة عمل أوتوهو للسلام في إجراء حوار سلام بين 5 قرى استهدف الممالك الثلاثة المايا وهوجانغ ودونغوتونا، مما أدى إلى إعادة إحلال السلام داخل المنطقة وأسفر عن حركة سلمية للأشخاص والبضائع. وساعدت هذه التدخلات في إعادة إرساء الثقة بين المجتمعات المحلية والناس

وعقدت اجتماعات لأغراض الدعوة مع الجمعيات التي تقودها النساء، ووزارة الولاية للشؤون الجنسانية، ومفوض الولاية للسلام بهدف توعية المرأة بدورها في إدارة النزاعات في ولاية وسط الاستوائية

ويعزى ارتفاع الناتج إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسن إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية

24 حلقة عمل بشأن إدارة النزاعات نُظمت من أجل تشجيع المجتمعات المحلية والسلطات الحكومية على التخفيف من حدة النزاعات القبلية، والمنازعات على الأراضي/الحدود، وسرقة الماشية، وأعمال القتل الانتقامية والعنف القائم على الفئات العمرية. ففي أعالي النيل، على سبيل المثال، تم تيسير حلقة عمل لأعضاء الآلية غير الرسمية للتخفيف من حدة المنازعات وتسويتها، مما أسفر عن توافق في الآراء لحل النزاعات القبلية في المحكمة المحلية، وأدى إلى تعزيز العلاقات بين القبائل

وساهمت حلقات العمل التي عقدت في ولايتي البحيرات وغرب الاستوائية في تحليل النزاعات والاستراتيجيات للتصدي لإدارة النزاعات المتصلة بالهجرة الرعوية وسرقة الماشية

25 حلقة عمل لبناء القدرات نُظمت في ولايات وسط الاستوائية وجونقلي وشمال وغرب بحر الغزال والوحدة، من أجل تعزيز التفاهم بين الجهات المحلية صاحبة المصلحة بشأن أدوار ومسؤوليات الحكومة والقيادات التقليدية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية عموماً فيما يتعلق بمنع النزاعات المحلية والتخفيف من حدتها وحلّها. وأسفرت الحوارات المدنية العسكرية، التي أجريت في المنطقة الاستوائية الكبرى (ولا سيما في ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية) وجونقلي وأعالي النيل وواراب، عن تعزيز التفاهم بين المجتمعات المحلية والقوات المنظمة، وتيسير حرية التنقل، والتجارة، وإيصال المساعدات الإنسانية. وشهدت المنتديات أيضاً زيادة في مشاركة الشباب والنساء في الشؤون السياسية وإدارة النزاعات المحلية، وزيادة في مساءلة مؤسسات قطاع الأمن

ويعزى ارتفاع الناتج إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسن إمكانية الوصول إلى المناطق

تعزيز التفاهم فيما بين الجهات صاحبة المصلحة المحلية، بما في ذلك السلطات الحكومية وقادة المجتمعات المحلية والشباب ومجموعات النساء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والسلطات التقليدية، بشأن أدوار ومسؤوليات الحكومة والمجتمعات المحلية عموماً فيما يتعلق بمنع النزاعات المحلية والتخفيف من حدتها وحلّها، بما في ذلك تحسين العلاقات المدنية العسكرية، عن طريق عقد 20 حلقة عمل لبناء القدرات على إدارة النزاعات والوساطة

التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية

مؤتمرات عُقدت بشأن الإدارة السلمية للهجرة الرعوية في جميع أنحاء جنوب السودان. وأسفرت تلك المبادرات عن إبرام اتفاقات بشأن أمور منها الإدارة السلمية للهجرة الرعوية، وإنشاء آليات لمعالجة النزاعات المتصلة بالهجرة وطرق الهجرة وتوقيت الهجرة وحمل الأسلحة. ودعمت البعثة أيضاً نشر القرارات المتخذة في مؤتمرات هجرة الماشية لتعزيز الامتثال للقرارات التي أيدها المزارعون والرعاة

نشاطا لإدارة النزاعات نُظمت بشأن النزاعات داخل القبائل وفيما بينها في مواقع حماية المدنيين والمواقع الأخرى التي تستضيف النازحين داخلياً. وفي ولايات وسط وشرق وغرب الاستوائية وجنوبي وشمال بحر الغزال والوحدة وأعلي النيل وواراب، جمعت منتديات التوعية بين النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة والزعماء التقليديين والشباب والنساء وسلطات الولايات من أجل تعزيز التعايش السلمي مع توفير منصة لنشر رسائل السلام، ومتابعة الاحتياجات الإنسانية، والانخراط مع القوى المنظمة بشأن القضايا التي تثيرها المجتمعات المحلية. وأجريت مناقشات في إطار مجموعات تركيز مع الشباب استعداداً لمشاركتهم في المنتدى الوطني "سلامنا" الذي عزز دور الشباب في مجالي السلام والأمن وأدى أيضاً إلى توطيد الصلة بين عمليات السلام الوطنية والمحلية. وساعدت تلك المبادرات في تعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية، وشجعت عودة النازحين داخلياً

ويعزى ارتفاع الناتج إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسن إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية

دورة لبناء القدرات نُظمت لدعم هياكل السلام على مستوى المحليات والولايات من أجل إدارة النزاعات وبناء السلام والمصالحة. وشملت المساعدة تعزيز المهارات المتعلقة بإدارة

تقديم الدعم إلى الحكومة والمجتمعات المحلية لضمان سلمية الهجرة الدولية والداخلية عبر الحدود عن طريق منع النزاعات بين قبائل الرعاة والمجتمعات المحلية المضيفة، بما في ذلك اللجان المشتركة للحدود وأصحاب المصلحة الرئيسيون، والتخفيف من حدتها وحلها، وذلك من خلال إقامة 10 مؤتمرات

تقديم الدعم إلى السلطات الحكومية، والآليات التقليدية لإدارة النزاعات، والشباب والنساء والمجتمعات المحلية، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، في إدارة النزاعات بين القبائل ومبادرات المصالحة المحلية في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة والمواقع الأخرى التي تستضيف الأشخاص النازحين داخلياً، من خلال تنظيم 15 حدثاً لإدارة النزاعات وبذل المساعي الحميدة والدبلوماسية الموكية

تقديم الدعم لهياكل السلام، بما فيها شبكات السلام والمجموعات المشتركة بين الأديان والنساء وأندية الشباب في بوما، على مستوى المحليات والولايات، من أجل إدارة

النزاعات وبناء السلام والمصالحة عن طريق عقد 10 دورات
لبناء القدرات

النزاعات لفائدة كل من المجلس المشترك بين الأديان، والقادة المحليين، والنازحين داخليا في مواقع حماية المدنيين، والشباب، والمجتمع المدني والطلاب، وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والقضايا الجنسانية في ولايات الوحدة وواراب وجونقلي والبحيرات وشمال وغرب بحر الغزال وشمال ووسط وغرب الاستوائية. وعُزز دور المرأة في بناء السلام من خلال توفير الدعم لإقامة الشبكات بين الجهات النسائية الفاعلة في مجال السلام. وشمل ذلك أنشطة إرشادية في ولاية الوحدة استهدفت القيادات النسائية وأعضاء نادي السلام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة جوبا. وقد أُنجزت المرحلة الثانية من مشروع الغذاء مقابل السلام في شمال بحر الغزال بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي. وأدى المشروع إلى تعزيز ثقة المرأة، ونتيجة لذلك، أُشيد بأفرقة الغذاء من أجل السلام بوصفها "سفراء السلام المقتردين"

وأُسهمت تلك المبادرات في زيادة مشاركة النساء في عمليات صنع القرارات وفي وضع خطة عمل مشتركة لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والمصالحة وأنشئت 12 لجنة سلام في بوما في محليتي بي ولاينيا في وسط الاستوائية لدعم الإنذار المبكر بالنزاع والتصدي له والتخفيف من حدته على الصعيد المحلي. وتلقى أعضاء المحاكم المتنقلة الخاصة لولايتي غرب بحر الغزال وواراب ولجان رصد اتفاقية مريال باي التدريب على إدارة النزاعات المتصلة بحركة الماشية

ويعزى ارتفاع الناتج إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسن إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية

اجتماعا وحلقة عمل لبناء القدرات عُقدت في جميع الولايات لتعزيز قدرة السلطات المحلية والقادة التقليديين وقادة المجتمعات المحلية على تفعيل الآليات التقليدية المحلية لإدارة النزاعات، بما في ذلك الحوار والمصالحة الشاملين للجميع

52

تقديم الدعم لتعزيز قدرة السلطات المحلية والزعماء التقليديين وقادة المجتمع المحلي على تفعيل الآليات التقليدية المحلية لإدارة النزاعات، بما في ذلك الحوار والمصالحة الشاملين، من خلال عقد 30 اجتماعاً و 10 حلقات عمل لبناء القدرات

ويعزى ارتفاع الناتج إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسّن إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية

اجتماعاً لأغراض الدعوة عُقدت في جميع أنحاء البلد لتقديم الدعم إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وممثلي الحكومة والشباب والنساء لتعزيز الشمول والفهم المتعلق بالهوية الوطنية، والعلاقات الجيدة وتكافؤ الفرص

ويعزى ارتفاع الناتج إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسّن إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية

منتدى للحوار عُقد من أجل تعزيز الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي والشمول في جميع أنحاء البلد. وكان إنشاء مبادرة "الشابات من أجل السلام والمصالحة" لدعم الجهود الشعبية الرامية إلى زيادة إدماج المرأة ومشاركتها في ولاية غرب بحر الغزال والمنتديات النسائية التي تستهدف النساء العضوات في الأحزاب السياسية الرئيسية بمثابة مدخل لنزع فتيل الاستقطاب وتحسين العلاقات في ولاية غرب الاستوائية، مما ساهم في إعطاء دفعة جديدة لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. وأدت المنتديات المتعلقة بالهوية الوطنية إلى تعزيز التفاهم بين الشباب ومجتمعاتهم المحلية فيما يتعلق بالتقافات والقيم الاجتماعية المشتركة. وقد حفزت حلقة عمل الشباب المعنية بالهوية الوطنية الشباب من جميع الفئات العرقية في بور على التكاتف لإصلاح سد مكسور أثناء الفيضانات. وفي كواجوك، أدت حلقة العمل إلى إطلاق دعوات لعقد مؤتمرات مشتركة بين المجتمعات المحلية لنشر رسائل عن التعايش السلمي والهوية الوطنية. ويسرت البعثة جهود الوساطة بين المسؤولين الحكوميين في ولاية البحيرات عقب التوترات التي نشأت بينهم. ونتيجة للوساطة، وافق المسؤولون الحكوميون على حل خلافاتهم واعتمدوا خطط عمل للولايات تقوم على رؤية مشتركة

53

تقديم الدعم إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين والشباب والنساء من أجل تعزيز الشمول والهوية الوطنية والعلاقات الجيدة وتكافؤ الفرص بغية عكس الاستقطاب الإثني وإصلاح النسيج الاجتماعي من خلال عقد 20 اجتماعاً لأغراض الدعوة و 10 منتديات للحوار

17

ويعزى ارتفاع الناتج إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسن إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية

حملة للسلام أجريت في ولايات الوحدة ووسط وشرق وغرب الاستوائية وجونقلي وواراب وشرق وغرب بحر الغزال لدعم الوئام الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن جهود التوعية من خلال البرامج الحوارية الإذاعية والتمثيلية والعروض المسرحية وحلقات العمل كانت بمثابة منتدى لمختلف الجهات صاحبة المصلحة كي تتكاتف وتجدد التزامها بالتعايش السلمي والسعي إلى حل النزاعات القبلية بالطرق السلمية

ويعزى ارتفاع الناتج أساساً إلى الزخم الإيجابي الذي نشأ عن التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط، بما في ذلك مبادرات التقارب على الصعيد المحلي وتحسن إمكانية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمبادرات الرامية إلى التصدي لتصاعد النزاعات القبلية

زيارة يسرتها البعثة في جميع أنحاء البلد لتعزيز مبادرات السلام المحلية. فعلى سبيل المثال، تأثرت المجتمعات المحلية في طمبرة تأثراً كبيراً بالنزاع القبلي بين الأزاندي والبالاندا، الذي تصاعدت حدته نتيجة للتأثيرات السياسية. وركزت الزيارة التي يسرتها البعثة إلى طمبرة لزعماء المجتمعات المحلية المرموقين والجماعات المشتركة بين الأديان، في بعثات السلام، على مشاورات السلام المجتمعية والتوعية بالسلام وتحديد استراتيجيات الوساطة والمصالحة في طمبرة

وُظمت زيارة تبادل أخرى لتيسير زيارة رسمية لمسؤولين حكوميين من إدارة البيبور الكبرى للاجتماع مع حاكم ومجلس وزراء جونقلي في بور، بهدف تعزيز العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة لذلك، تحسنت العلاقات بين القبائل، حيث قام أفراد من مجتمعات مورلي المحلية من إدارة البيبور الكبرى بزيارة بور وأنيدي في جونقلي لبيع أبقارهم والالتقاء بأقاربهم، في حين قام تجار من بور بزيارة إدارة البيبور الكبرى. وتجدر

45 تقديم الدعم لتعزيز مبادرات السلام المحلية والوئام الاجتماعي وتعزيز مفهوم قوامه مجتمع متماسك متعدد الإثنيات وشامل للجميع، بما في ذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، من خلال إجراء 9 حملات للتثقيف بالسلام، و 5 زيارات تبادل تستهدف المدارس والمجتمعات المحلية، بما في ذلك نوادي/سفرء السلام، و 16 نشاطاً رياضياً أو ثقافياً

11

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الإشارة إلى إعادة بعض الأطفال المختطفين والماشية المسروقة إلى سلطات جونقلي

11 من الفعاليات الرياضية نُظمت، بما في ذلك بطولة "دوري كرة القدم للسلام" في يي لتعزيز مبادرات السلام المحلية والوئام الاجتماعي من خلال الرياضة. وشملت فعالية "الرياضة من أجل السلام" تسليم معدات رياضية إلى أندية السلام في مقوي ونيمولي وناروس وكبويتا وتوريت في ولاية شرق الاستوائية. وقد اجتمع في إطار هذه الفعالية طلاب من مدارس وخلفيات مختلفة للدعوة إلى التسامح والترويج للرياضة كأداة توحيدية في جنوب السودان. وقُدّم الدعم للفنانين الشباب بهدف تعزيز السلام ونشر رسائل التوعية بكوفيد-19 في جنوب ولاية وسط الاستوائية. ونظمت البعثة أيضا نشاطا ثقافيا في مخيم مالوال كويل لرعاة الماشية لتعزيز الهويات المشتركة والروابط الاجتماعية الإيجابية بين مربّي الماشية من محليات شرق قوقريال وغرب قوقريال وتونج الشمالية. وقد عزز هذا النشاط التعايش السلمي ودعا إلى العودة الآمنة بعد انتهاء فترة الهجرة الرعوية ويعزى انخفاض عدد الأنشطة إلى القيود المفروضة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، ما أدى إلى إلغاء بعض الأنشطة المقررة

العنصر 2: رصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها

54 - خلال الفترة 2021/2020، وثقت البعثة وتحققت من 991 حادثة، شكلت انتهاكات و/أو تجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أسفرت عن وقوع 751 إصابة بين المدنيين، من بينهم 434 امرأة و 398 طفلا. وتمشيا مع الاتجاهات التي لوحظت منذ توقيع الاتفاق المنشط في عام 2018، شكل العنف الذي تورطت فيه الميليشيات وجماعات الدفاع المدني الأهلية غالبية الحوادث (81 في المائة)، في حين استمر انخفاض الانتهاكات المنسوبة إلى الجهات الفاعلة التقليدية في النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما زالت هناك شواغل بشأن عمليات القتل التعسفي والاختطاف والتعذيب وسوء المعاملة والتجنيد العسكري القسري والنهب وتدمير الممتلكات المدنية.

55 - ورغم القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى بعض المناطق وحرية التنقل، بما في ذلك القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19، تمكنت البعثة من إجراء تحقيقات في حوادث الانتهاكات والتجاوزات الكبرى المتصلة بالنزاع التي وقعت في مناطق التوتر الرئيسية، ولا سيما في شمال جونقلي وإدارية البيبور الكبرى، ومنطقة يي في ولاية وسط الاستوائية، وتونج الكبرى في ولاية واراب، والأجزاء الشرقية والغربية من ولاية البحيرات، ومنطقة طمبرة في ولاية غرب الاستوائية، وفي الرنك ومنطقة بونج في أعالي النيل. وتابعت البعثة

بانتظام عمليات الرصد والإلمام بالحالة في جميع الولايات لرصد وتوثيق علامات الإنذار المبكر بانتهاكات و/أو تجاوزات حقوق الإنسان.

56 - وجرى تناول الشواغل المتعلقة بحالات الاحتجاز المطول والتعسفي على الصعيد الوطني وصعيد الولايات، بما في ذلك في مننديات سيادة القانون وحقوق الإنسان، التي نظمتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وقدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي للزمين، حيث جمعت بين الجهات المعنية من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان. وقامت شعبة حقوق الإنسان في البعثة بصياغة رأي استشاري بشأن تخفيف حدة الاكتظاظ في مرافق الاحتجاز في ضوء جائحة كوفيد-19، وكذلك رسالة دعوية إلى حكام الولايات المعنيين حديثاً بشأن دور كل منهم في ضمان حماية المدنيين وحقوق الإنسان في جنوب السودان. وسعى إلى معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي تم تحديدها في السجون، نظمت البعثة، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية، دورات توعية لموظفي السجون بشأن حقوق الإنسان، واضطلعت بوضع نبذات موجزة للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام في سجون ولايات جوبا ووو وتوريت. وقدمت البعثة أيضاً الدعم التقني والدعم في مجال بناء القدرات للجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان لتعزيز قدرتها على رصد حالات الاحتجاز المطولة والتعسفية وإجراء التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها في جوبا وبي ورومبيك وملكال.

57 - ووثقت البعثة وتحققت من 112 حادثاً من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، شملت 183 ضحية، ومنهن 45 قاصرة، مما يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بما عدده 145 حادثاً شملت 189 ضحية تم توثيقها والتحقق منها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واتخذت النزاعات القبلية طابعاً عسكرياً متزايداً وانطوت على زيادة ملحوظة في استخدام العنف الجنسي كتكتيك لإلحاق الأذى بالمجتمعات المحلية المتنافسة وتشريدتها وتهديدها. وعملت البعثة بالتعاون الوثيق مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وقوات المعارضة، من أجل وضع وتنفيذ التزامات محددة ومحكومة بأجل زمنية من جانب أطراف النزاع على المستويات العليا والتنفيذية لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومنعه والتصدي له.

58 - وفي 18 أيلول/سبتمبر 2020، أصدر رئيس جبهة الخلاص الوطني بيانا انفراديا بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات كرر فيه حظر ارتكاب العنف الجنسي أو الأمر به أو التغاضي عنه، وسعى إلى توثيق التعاون مع الأمم المتحدة من خلال تعيين منسق رفيع المستوى. وفي 19 حزيران/يونيه 2021، وبدعم تقني من الأمم المتحدة، أعلنت وزيرة الدفاع وشؤون المحاربين القدامى والقيادة العليا لمجلس الدفاع المشترك رسمياً عن خطة عمل القوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جنوب السودان. وقد وقع وأقر مجلس الدفاع المشترك في كانون الثاني/يناير 2021 خطة العمل المشتركة هذه، التي توحد خطتي عمل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، الصادرتين في عام 2019. وسيمثل إدراج خطة العمل المشتركة في قرار مجلس الأمن [2567 \(2021\)](#) كأحد المعايير المرجعية لاستعراض نظام الجزاءات (انظر [S/2021/321](#))، على أن تقدم الحكومة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذها بحلول 15 نيسان/أبريل 2022، أداة إضافية للدعوة إلى تنفيذها بفعالية وفي الوقت المناسب.

59 - ونشرت البعثة أربعة تقارير عامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جنوب السودان. وشملت هذه التقارير موجزين فصليين نشر في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2020؛ وتقريراً نشر بالاشتراك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في آذار/مارس 2021 بشأن العنف المسلح الذي تورطت فيه الميليشيات الأهلية في جونقلي الكبرى في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2020؛ وتقريراً سنوياً عن العنف الذي يتعرض له المدنيون، وهو تقرير نشر أيضاً في مارس/آذار 2021. وعقب نشر التقرير عن العنف في جونقلي، وحوارات السلام اللاحقة بين قبائل الدينكا والنوير ومورلي الأطراف في النزاع، يسرت البعثة الإفراج عن أكثر من 80 مختطفاً من النساء والأطفال، بما في ذلك بعض النساء والأطفال الموثق اختطافهم في التقرير، وتلقي أثر أسرهم وجمع شملهم بها، كجزء من مشروع تقوده المفوضية ويموله الصندوق الاستثماري للمصالحة وتحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود. ومثل ذلك خطوة هامة في إعادة بناء الثقة وتعزيز بناء السلام بين القبائل المتضررة.

60 - ودعماً لولاية الأمم المتحدة المتمثلة في رصد الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها القوات والجماعات المسلحة ضد الأطفال والتحقيق فيها والتحقق منها، تحققت فرقة عمل الأمم المتحدة القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها خلال الفترة قيد الاستعراض من 55 حادثاً تضرر منها 89 طفلاً، مقابل 158 حادثاً تضرر منها 181 طفلاً وتم التحقق منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

61 - واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعم رصد وتنفيذ خطة العمل الشاملة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها، وتقديم دورات لبناء القدرات والتوعية، بما في ذلك عن طريق تنظيم ما مجموعه 189 دورة للتوعية بشأن مسألة حماية الطفل وتعميمها وتقديم دورات تدريبية بشأنها في المواقع الميدانية العشرة، استفاد منها ما مجموعه 10 126 شخص. وكان من بين المستفيدين أفراد من المجتمعات المحلية، وأفراد من الأمم المتحدة، وقوات أمن حكومية، وضباط من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وشركاء في مجال الحماية. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد عقد دورة لبناء القدرات في مجال حماية الطفل في أيار/مايو 2021 لفائدة 38 من أفراد القضاء العسكري، أنشأت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان محكمة عسكرية عامة متنقلة في ولايتي جونقلي وأعالى النيل لبدء محاكمات تخص 60 من مرتكبي الفظائع ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

62 - وواصلت البعثة الدعوة بقوة إلى اتخاذ التدابير المناسبة لضمان المحاسبة على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في جنوب السودان. وفي أعقاب مشاورات واسعة النطاق بشأن إدراج الجرائم الدولية في القانون المحلي وصياغة تقرير عن المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، واصلت البعثة تقديم الدعم التقني للجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية واللجنة المعنية بالتشريع والعدالة بشأن الإدراج المقترح للأحكام التشريعية المتعلقة بمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية ضمن الإطار التشريعي لجنوب السودان.

63 - وبالشراكة مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، قدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالآليات الدولية التي تقودها وزارة العدل والشؤون الدستورية، لمواصلة الدعوة مع المجلس التشريعي الوطني الانتقالي إلى تصديق المعاهدات الدولية الأساسية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

64 - وواصلت البعثة رصد تنفيذ أحكام العدالة الانتقالية في الاتفاق المنشط، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ أمر وزاري مؤرخ 29 كانون الثاني/يناير 2021 يقضي بإنشاء مؤسسات وآليات للعدالة الانتقالية على النحو المنصوص عليه في الفصل الخامس من الاتفاق المنشط. وكلفت وزارة العدل والشؤون الدستورية بالإشراف على تنفيذ الأحكام الواردة في الفصلين الخامس والسادس من الاتفاق المنشط بشأن آليات العدالة الانتقالية وعملية وضع دستور دائم، على التوالي، في جنوب السودان. ونتيجة لذلك، أنشأت الوزارة لجنة تقنية تضم ممثلين عن الحكومة والأحزاب السياسية واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان ودوائر الأعمال والجماعات الدينية ورابطات النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني لدعم تنفيذ هذه الأحكام. وأنشأت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة اللجنة التقنية في 30 حزيران/يونيه 2021.

65 - وكان للقيود المفروضة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 أثر سلبي على تنفيذ الولايات العامة ذات الصلة بحقوق الإنسان وعلى متابعة خطط العمل المواضيعية. غير أن البعثة اعتمدت أساليب للرصد عن بُعد من خلال عقد اجتماعات افتراضية لأغراض الدعوة مع أصحاب المصلحة، وعملت مع المنظمات والشبكات الأهلية ومحطات الإذاعة لزيادة الوعي بالقضايا المتصلة بحقوق الإنسان وبجائحة كوفيد-19.

الإنجاز المتوقع 2-1: تهيئة بيئة مؤاتية لمكافحة الإفلات من العقاب على تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يرتكبها جميع أطراف النزاع

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

2-1-1 عدد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المؤكدة، بما فيها تلك التي قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (2019/2018: 599؛ 2020/2019: 132؛ 2021/2020: 500)؛ 751 3 إصابة بين المدنيين (1931 قتيلا و 1001 جريح و 819 مختطفًا)، من بينهم 434 امرأة و 398 طفلاً. وشكل العنف الذي تورطت فيه الميليشيات وجماعات الدفاع المدني الأهلية غالبية الحوادث (81 في المائة)، في حين استمر انخفاض الانتهاكات المنسوبة إلى الجهات الفاعلة التقليدية في النزاع. وبالإضافة إلى الحوادث المذكورة أعلاه، تم توثيق 112 حادثة عنف جنسي متصل بالنزاع شملت 183 ضحية (175 أنثى و 8 ذكور)، من بينهم 45 قاصرة، وتم التحقق من وقوعها

2-1-2 الرصد والتحقيق والتحقق والإبلاغ فيما يتعلق باستخدام الذخائر العنقودية وغيرها من الأسلحة التقليدية التي يُعتبر أن لها آثاراً عشوائية مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي والمعاهدات ذات الصلة (2019/2018: 100 في المائة؛ 2020/2019: 100 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة)

النواتج المقررة	أُنجزت	(العدد أو نعم/لا) ملاحظات
توثيق انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والتحقق منها بطريقة مفصلة، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وتحديد علامات الإنذار المبكر فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان من خلال الاضطلاع ببعثات تحقيق محددة، وبعثات ودوريات متكاملة (طويلة المدة وقصيرة المدة) وأنشطة مراقبة منتظمة في جميع أنحاء البلد	نعم	أجرت البعثة تحقيقات ميدانية خاصة في مناطق الاضطراب الرئيسية حيث وقعت انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، ولا سيما في شمال جونقلي وإدارية البيبور الكبرى، ومنطقة يي في ولاية وسط الاستوائية، وتونج الكبرى في ولاية واراب، والأجزاء الشرقية والغربية من ولاية البحيرات، ومنطقة طمبرة في ولاية غرب الاستوائية، وفي الرنك ومنطقة بونج في أعالي النيل، وذلك لدعم توثيق الانتهاكات والتجاوزات والتحقق منها. وتابعت البعثة بانتظام عمليات الرصد والإلمام بالحالة في جميع الولايات لرصد وتوثيق علامات الإنذار المبكر بانتهاكات و/أو تجاوزات حقوق الإنسان
إنشاء ملفات للجهات الفاعلة الرئيسية الحكومية وغير الحكومية المتورطة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد لأغراض المساءلة وضمان الامتثال الصارم لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان	نعم	واصلت البعثة توثيق حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتحقق منها عن طريق المكاتب الميدانية. وقامت أيضاً برصد المحاكمات المتعلقة بهذه القضايا، مثل المحكمة العسكرية المحلية في يي في تموز/يوليه 2020، مما مكن البعثة من متابعة الجلسات وتحديد الثغرات في محاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي، فضلاً عن التواصل مع السلطات المختصة في معالجة تلك الثغرات. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت التحقيقات الميدانية المتعمقة في حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات من خلال الزيارات الميدانية والعمل مع مقدمي الخدمات والضحايا والشهود
وواصلت البعثة وضع واستكمال ملفات الجهات الفاعلة الرئيسية الحكومية وغير الحكومية المتورطة في ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، تم وضع ما لا يقل عن 12 ملفاً جديداً، في حين تم تحديث 8 ملفات خلال الفترة المشمولة بالتقرير		وواصلت البعثة وضع واستكمال ملفات الجهات الفاعلة الرئيسية الحكومية وغير الحكومية المتورطة في ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، تم وضع ما لا يقل عن 12 ملفاً جديداً، في حين تم تحديث 8 ملفات خلال الفترة المشمولة بالتقرير
		وواصلت البعثة كفالة الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أجرت البعثة 58 تقييماً للمخاطر فيما يتعلق بطلبات تقديم الدعم إلى قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة لضمان امتثالها لمعايير حقوق الإنسان، وقدمت الدعم لمقر قيادة قوة البعثة عن طريق التحقق من أهليتها لاستخدام ممتلكات الأمم المتحدة و/أو خدماتها.

وفي 7 حزيران/يونيه 2021، اعتمدت البعثة إجراء تشغيل موحداً جديداً بشأن هذه السياس ومراقبتها في جنوب السودان

تقارير عامة صدرت خلال الفترة، بما في ذلك 3 تقارير عن العنف الذي يستهدف المدنيين (نشرت في آب/أغسطس 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2020 وآذار/مارس 2021 على التوالي) وتقرير تحقيق واحد مع مفوضية حقوق الإنسان بعنوان "العنف المسلح الذي تشارك فيه الميليشيات الأهلية في جونقلي الكبرى"، نشر في آذار/مارس 2021

نشاطاً لبناء القدرات والتوعية في مجال حقوق الإنسان نفذت في جميع أنحاء البلد لما مجموعه 608 من الجهات المعنية الوطنية، بمن فيهم 274 امرأة. وكان من بين المشاركين قوات أمن، ومدافعون عن حقوق الإنسان، وزعماء دينيون، ومشردون داخلياً، ومعلمون، ومنظمات غير حكومية محلية، ونساء يعشن بالقرب من مناطق التجميع، وأعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني، والمنتدى المشترك للتشاور بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

منظمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان، وشبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب السودان، ومختلف منظمات المجتمع المدني التي تضم منتدى العدالة الانتقالية ومنتدى حقوق الإنسان، تلقت الدعم التقني واللوجستي لتعزيز قدرتها الفنية والتنفيذية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها

عقدت اجتماعات تشاورية خلال الزيارات الأسبوعية المنتظمة للسجون ومرافق الاحتجاز (مرتين على الأقل شهرياً لكل مكتب ميداني). وشمل ذلك التواصل مع السلطات المحلية لأغراض الدعوة إلى ضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان

ويسرت البعثة أيضاً عقد دورة تدريبية في جوبا بشأن رصد العنف الجنسي المتصل بالنزاعات استهدفت 30 مشاركاً (من بينهم 20 امرأة) من 19 منظمة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال المسائل المتصلة بحقوق الإنسان

إعداد ونشر 3 تقارير عامة عن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان

تقديم الدعم التقني إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما المجموعات النسائية ومجموعات الشباب ورجال الدين والجهات الفاعلة في مجال العدالة التقليدية، والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، من أجل إرساء وتعزيز ثقافة تراعي حقوق الإنسان، من خلال تنظيم 20 دورة تدريبية في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها وتوثيقها والإبلاغ عنها، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات

تقديم الدعم اللوجستي إلى 12 منظمة محلية لحقوق الإنسان لتعزيز قدراتها التشغيلية في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها

حماية حقوق الإنسان للأشخاص المحرومين من حريتهم، بمن فيهم الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، من خلال تنفيذ زيارات أسبوعية لمرافق الاحتجاز التي تديرها الحكومة أو المعارضة في جميع أنحاء البلد، والتواصل المستمر مع المدنيين من أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين من خلال عقد اجتماعات شهرية و 11 حلقة عمل ودورة تدريبية للتوعية

نعم

دعمت البعثة مرصد العدالة وحقوق الإنسان في تنظيم 3 دورات تدريبية لما مجموعه 80 من موظفي السجون (منهم 16 امرأة)، بما في ذلك تحديد سمات 362 سجيناً (منهم 81 امرأة) محكوماً عليهم بالإعدام في مرافق إصلاحية في جوبا وواو وتوريت

وفي الفترة من 14 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، يسرت البعثة حلقة عمل تهدف إلى بناء الثقة وبث الطمأنينة بين 30 من الجهات الفاعلة الرسمية والتقليدية في مجال العدالة وزيادة قدرة جميع الجهات الفاعلة في مجال العدالة على أداء مهامها المنوطة بها بطريقة منسقة تحترم حقوق الإنسان. وعُقد اجتماع لاحق بين الجهات الفاعلة الرسمية في مجال العدالة واللجان الأهلية لتسوية المنازعات للبدء في تحديد السبل التي يمكن بها إحالة الحوادث الخطيرة إلى النظام القضائي الرسمي من أجل التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها

ويُعزى انخفاض عدد حلقات العمل عما كان مقررًا أساساً إلى القيود المفروضة على التجمعات الكبيرة لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19

واصلت البعثة تقديم المشورة والدعم التقنيين على الصعيدين الوطني ودون الوطني لتعزيز المساءلة عن الجرائم الخطيرة. وقدمت البعثة الدعم إلى المسؤولين على الصعيد الوطني من مختلف مؤسسات العدالة للسفر إلى ولاية غرب بحر الغزال من أجل تقييم احتياجات قطاع العدالة المحلي، وتحديد الفرص لتعزيز التعاون في جميع مؤسسات العدالة، والاستماع إلى الاحتياجات المحددة التي يعرب عنها أصحاب المصلحة المحليين. وعقب إعادة تخصيص موقعي جوبا وبانتيو لحماية المدنيين، نشرت البعثة 9 مستشارين لشؤون السجون (أفراد مقدمون من الحكومات) و 6 مستشارين قضائيين (أفراد مقدمون من الحكومات) في المكاتب الميدانية في بانتيو وواو وكواجوك لتقديم التوجيه على أساس القضايا وغير ذلك من أشكال الدعم التقني للجهات الفاعلة الوطنية في قطاع العدل، بما في ذلك المدعون العامون والقضاة وموظفو السجون. وتم نشر مستشارين إضافيين لشؤون العدالة (أفراد مقدمون من الحكومات) في مقر البعثة في جوبا لتقديم المساعدة التقنية لأنشطة البعثة المتصلة بإصلاح القانون والقضاء العسكري.

نعم

تقديم الدعم في مجال تعزيز قاعدة المعارف والمهارات لفائدة جميع الجهات الفاعلة في سلسلة العدالة القانونية والمحاكم العرفية من أجل حماية واحترام وإعمال حقوق الإنسان وسيادة القانون من خلال التدريب وعقد 10 حلقات عمل للتوعية في جميع أنحاء البلد و 15 حلقة عمل تدريبية بشأن حقوق الإنسان لدائرة السجون الوطنية وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان

نعم

تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين إلى قطاع العدالة الوطني لتعزيز المساءلة من خلال إقامة روابط أقوى في جميع مراحل سلسلة العدالة، بسبل منها تقديم الدعم للمحاكم المتنقلة والقدرات المكرسة داخل قطاع العدالة التي أنشئت لأغراض التحقيق والمقاضاة في جرائم العنف الجنسي والجسدي وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

وقدمت البعثة أيضا المشورة التقنية والرصد للمحاكم المتنقلة التي نشرها البرنامج الإنمائي في بانتيو وملكال، مما أسفر عن البت في أكثر من 35 قضية، بما في ذلك الجرائم الخطيرة والطعون المقدمة من المحاكم العرفية

قدمت البعثة الدعم التقني لتدريب نحو 20 من الجهات الفاعلة في مجال العدالة على استخدام نظام تتبع إدارة القضايا الذي وضع بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نعم

تقديم الدعم التقني لوضع نظام نموذجي لإدارة القضايا يتيح تتبع التقدم المحرز في سير القضايا على نطاق النظام القضائي من أجل تحقيق أغراض من بينها تحديد حالات الاحتجاز المطول والتعسفي، وتحسين الكفاءة والتنسيق على امتداد سلسلة العدالة بأكملها

دعمت البعثة تنظيم دورات تدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان لما عدده 13 فردا من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وفي وقت لاحق، قام مدربون من قوات الدفاع بتيسير 3 دورات تدريبية لأكثر من 200 ضابط من قوات الدفاع منتدبين من الشرطة العسكرية والاستخبارات العسكرية والحرس الجمهوري الرئاسي (كتيبة النمر) في التكتات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات

نعم

تقديم الدعم والمساعدة التقنية في بناء المعارف وتعزيز المهارات لدى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وأطراف النزاع الأخرى، في مجال معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المتعلقة بالعنف الجنسي وحقوق الطفل، من خلال عقد اجتماعات تنسيق شهرية والتواصل الشهري وإجراء 12 دورة تدريبية

وُنظمت 12 دورة تدريبية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات استهدفت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وجبهة الخلاص الوطني في مواقع مختلفة في جميع أنحاء البلد. وقُدمت المساعدة التقنية إلى جميع الأطراف المذكورة سابقاً في تنفيذ الالتزامات التي تم التأكيد عليها في إطار خطط عملها المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وأوامر القيادة و/أو البيانات الانفرادية. وأدى استمرار التواصل وتقديم الدعم التقني إلى تيسير قطع التزامات جديدة وإعداد مواد جديدة متعلقة بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2020، وضعت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان منهجا تدريبيا شاملا بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ليستخدمه مدربوها بشكل منهجي في تدريب المجندين الجدد والقوات المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. وعلاوة على ذلك، واتساقا مع روح الاتفاق المنشط، أعلنت وزيرة الدفاع

وشؤون المحاربين القدماء والقيادة العليا لمجلس الدفاع المشترك رسمياً عن خطة عمل القوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جنوب السودان، التي وُضعت بدعم تقني من البعثة، للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع في 19 حزيران/يونيه 2021

وفي نفس الصدد، أسفرت جهود التواصل التي دامت لمدة عام مع قيادة جبهة الخلاص الوطني عن إصدار بيان انفرادي يتناول قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات داخل صفوف قواتها في 18 أيلول/سبتمبر 2020

وُنظمت دورات تدريبية للتوعية تستهدف عناصر من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك في رومبيك وتوريت وجوبا وكواجوك وأويل وبور وي. واستفاد المشاركون من المناقشات التي دارت بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما في ذلك بشأن الالتزامات الناشئة عن خطط عمل قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وحضر هذه الدورات 285 من كبار المسؤولين في قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض، ومن بينهم 18 امرأة

وقُدِّمت أيضاً أربع دورات تدريبية عن بُعد بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات إلى 4 من أفراد جبهة الخلاص الوطني، بمن فيهم المنسق الرفيع المستوى الذي عينته الأمم المتحدة

عقدت اتصالات منتظمة مع المسؤولين الرئيسيين في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. ووسعت البعثة أنشطتها في مجال التواصل لتشمل الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام، ولا سيما جبهة الخلاص الوطني

وقدمت البعثة الدعم التقني للجنة الوطنية المشتركة بين الوزارات المعنية بالآليات الدولية لحقوق الإنسان من أجل توحيد أدوات جمع المعلومات والمشاورات التي تجري على مستوى الولايات في سائر أرجاء البلد للاسترشاد بها في إعداد تقرير جنوب

نعم تقديم الدعم التقني إلى أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقبولة بوصفها جزءاً من الاستعراض الدوري الشامل من خلال تنظيم دورات استشارية فصلية وصياغة تقارير لتنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان المصدق عليها

السودان بشأن الاستعراض الدوري الشامل المقرر تقديمه في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وفي 30 حزيران/يونيه 2021، كانت صياغة التقرير لا تزال جارية

وقدمت البعثة أيضا الدعم التقني لمنظمات المجتمع المدني في الصياغة الجارية للتقرير الموازي للاستعراض الدوري الشامل

حلقة عمل عُقدت لفائدة 60 عضوا من أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان شملت طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك الرصد والتحقيقات والإبلاغ، والتواصل لأغراض الدعوة مع مختلف المكلفين بمهام حقوق الإنسان، وتصميم قائمة مرجعية لرصد الاحتجاز وتحديد الأدوار في الرصد والإبلاغ من حيث صلتها بمختلف آليات الإبلاغ الخاصة بهيئات المعاهدات، وعملية الاستعراض الدوري الشامل

منتدى لحقوق الإنسان عُقد على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات لمناقشة مختلف قضايا حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها، بما في ذلك الآراء الاستشارية بشأن الحد من الاكتظاظ في مرافق الاحتجاز في ظل جائحة كوفيد-19، فضلا عن توجيه رسالة إلى حكام الولايات المعنيين حديثا بشأن دور كل منهم في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جنوب السودان

وبالإضافة إلى ذلك، قام أعضاء منتدى حقوق الإنسان بتيسير توعية عامة الجمهور من خلال حلقات نقاش موجهة تركز على طائفة واسعة من المواضيع المتصلة بحقوق الإنسان من خلال البرنامج الحواري الأسبوعي/عرف حقوقك الذي يجري بثه على إذاعة مرايا

حضر ممثلو الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام 3 مؤتمرات دولية، بدعم تقني وإداري من البعثة، بهدف التوعية بالنقدم الذي أحرزه البلد نحو الامتثال للمعاهدات الدولية، على النحو التالي: (أ) الاجتماع الثامن عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (تشرين الثاني/نوفمبر 2020)؛ و (ب) الاجتماع الدولي الرابع والعشرون لمديري البرامج الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام ومستشاري الأمم المتحدة (أيار/مايو 2021) و (ج) الاجتماعات التي تعقد بين الدورات

تقديم الدعم التقني إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان من أجل تنفيذ ولايتها الدستورية من خلال عقد 12 حلقة عمل بشأن الرصد والتحقيق والتوثيق والإبلاغ في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

تقديم الدعم إلى 50 منتدى لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني

بذل جهود الدعوة وتقديم الدعم إلى الحكومة، بوصفها طرفا في اتفاقية الذخائر العنقودية وغيرها من الصكوك ذات الصلة التي تنظم الأسلحة المتفجرة لرصد الهجمات التي تستخدم فيها الذخائر العنقودية واستخدام الأسلحة التقليدية الأخرى في انتهاك للقانون الدولي والمعاهدات الدولية والتحقيق فيها والتحقق منها والإبلاغ عن الاشتباه في استخدامها

نعم

للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد
(حزيران/يونيه 2021)

وخلال الاجتماع الثامن عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر
الألغام المضادة للأفراد، تمت الموافقة بالإجماع على طلب
حكومة جنوب السودان التمديد لفترة خمس سنوات من أجل
تطهير جميع المناطق الملوثة المعروفة داخل أراضيها

حلقة عمل وبرنامج توعية نفذتها البعثة بهدف تعزيز الخفارة
القائمة على حقوق الإنسان وتشجيع التوعية بشأن مواضيع حقوق
الإنسان الرئيسية التي تمثل شواغل بالنسبة للشرطة، مثل معايير
حقوق الإنسان، وتحديد انتهاكات حقوق الإنسان، والتحقيقات،
والاعتقالات، والاحتجاز، واستخدام القوة، والجماعات التي تحتاج
إلى حماية أو معاملة خاصة، وحماية الضحايا وإنصافهم. وشُدِّدَ
على أهمية الإبلاغ والمتابعة وحفظ السجلات بدقة وفي الوقت
المناسب فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان

نُظمت حملة إعلامية على الصعيد الوطني فيما يتعلق بأنشطة
البعثة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك:

منتجاً متعدد الوسائط، بما في ذلك 31 قصة إخبارية رقمية،
و 3 قصص سمعية بصرية، و 7 ألبومات تصوير فوتوغرافي،
و 34 مشاركة أصلية على وسائل التواصل الاجتماعي مع
روابط قصصية أو سمعية بصرية، وإعادة إرسال تغريدات من
المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومقر الأمم المتحدة. ونُظمت
حملات مخصصة على وسائل التواصل الاجتماعي للترويج
لحملة 16 يوماً من النشاط، ويوم حقوق الإنسان، ويوم اليد
الحمراء، واليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات
النزاع. ونتجت الزيادة في التغطية عن الجهود المبذولة على
نطاق البعثة لإعطاء الأولوية للنهوض بقضايا حقوق الإنسان
خلال فترة حرجة في عملية السلام

6 إعلانات خدمة عامة؛

46 حلقة إذاعية من برنامج /عرف حقوقك

11 حملة توعية نُظمت في جميع أنحاء البلد تتعلق بحملة 16 يوماً
من النشاط ويوم حقوق الإنسان، وكذلك لمناسبات محددة في

بذل جهود الدعوة لتبادل المعلومات بين المجتمعات المحلية
وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان فيما يتعلق بانتهاكات
وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك بشأن آليات الإبلاغ،
من خلال تنظيم حلقات عمل للتوعية وبرامج تواصل لفائدة
جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وقادة المجتمعات
المحلية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الشباب والنساء
داخل مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وخارجها

تنظيم حملة إعلامية على الصعيد الوطني بشأن الأنشطة
التي كلفت بها البعثة لتوفير الرصد والتحقق والإبلاغ على
نحو محايد بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب
على التجاوزات والانتهاكات، بما في ذلك؛ (أ) إصدار
35 منتجاً متعدد الوسائط، بما في ذلك الأخبار الرقمية
والقصص السمعية البصرية، وألبومات التصوير الفوتوغرافي،
والمشاركات في وسائط التواصل الاجتماعي؛ و (ب) إصدار
8 من إعلانات الخدمة العامة و 40 حلقة مدتها ساعة من
برنامج "حقوقك" الذي يركز على حقوق الإنسان ويُنشر على
إذاعة مرايا؛ و (ج) تنظيم مناسبتين للتواصل وتوزيع منتجات
ترويجية للتوعية بيوم الطفل الأفريقي، واليوم الدولي للمرأة،
ويوم حقوق الإنسان، وحملة الستة عشر يوماً من النشاط
لمناهضة العنف الجنساني

جوبا وأويل للاحتفال بيوم الطفل الأفريقي واليوم الدولي للمرأة، مع التركيز على مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المرأة. وتعزى الزيادة في الحملات إلى الجهود التي بذلتها مكاتب ميدانية معينة لتنظيم مناسبات مخصصة للتوعية بقضايا حقوق الإنسان في مواقعها

الإنجاز المتوقع 2-2: تعزيز رصد التجاوزات والانتهاكات المرتكبة ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والتحقيق فيها والتحقق منها والإبلاغ عنها

2-2-1 عدم حدوث زيادة في العدد المؤكد من الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني (2019/2018: 254؛ 2020/2019: 145؛ 2021/2020: 200)

أبلغ عن وقوع 112 حادثة من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات تضرر منها 183 ضحية (175 امرأة و 8 رجال) وجرى التحقق منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين الضحايا 183، كانت هناك 45 قاصرة. وفي المقابل، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير السابق توثيق 145 حادثة من حوادث العنف المتصل بالنزاعات تضرر منها 189 ضحية

2-2-2 عدد التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات في جنوب السودان، التي تقدمها الجهات الفاعلة المعنية من الأمم المتحدة وخارجها، بما فيها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومنظمات المجتمع المدني (2019/2018: 3؛ 2020/2019: 2؛ 2021/2020: 4)

أصدرت البعثة تقريراً واحداً في آذار/مارس 2021، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بشأن العنف المسلح الذي تشارك فيه الميليشيات الأهلية في ولاية جونقلي وإدارية البيبور الكبرى، وثق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والأطفال

وبالإضافة إلى ذلك، صدر تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان (A/HRC/46/53) في 4 شباط/فبراير 2021، وصدر تقرير فريق الخبراء المعني بجنوب السودان (S/2021/365) في 15 نيسان/أبريل 2021. وتضمن كلا التقريرين مقاطع عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وعلاوة على ذلك، خصصت التقارير العادية للأمين العام عن جنوب السودان فروعاً عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

تنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ على المستوى الوطني ومستوى الولايات بوصفها آلية إبلاغ للكشف عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومنعه والتصدي له، بما في ذلك تنظيم 4 اجتماعات للفريق العامل التقني المعني بترتيبات

4 اجتماعات عقدها الفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ في آب/أغسطس وتشيرين الأول/أكتوبر 2020 وفي شباط/فبراير وحزيران/يونيه 2021. وواصلت البعثة أيضاً المشاركة بنشاط في منتديات بقيادة كيانات أخرى للأمم

المتحدة، بما في ذلك المجموعة المعنية بالحماية في جنوب السودان والمجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني، على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات ثنائية مع جهة التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية التابعة لقوة البعثة والمجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز تبادل المعلومات في الوقت المناسب بشأن حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومسارات الإحالة

الرصد والتحليل والإبلاغ وإعداد 4 تقارير فصلية بشأن أنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاعات واتجاهاته لتقديمها إلى مقر الأمم المتحدة

تقارير فصلية صيغت تدمج اتجاهات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتحليلات الأنماط، وأُحيلت إلى مقر الأمم المتحدة. ويتضمن التقرير عن الربع الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير الاتجاهات والأنماط السنوية للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، مما أسهم في التقرير السنوي للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2021/312)

4

اجتماعات عقدت مع ممثلين عن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ووزارة الدفاع والمحاربين القدماء لدعم تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إطار خطة العمل بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي أطلقت في عام 2019، بموجب البيان المشترك لعام 2014 الصادر عن حكومة جنوب السودان والأمم المتحدة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وعُقدت 4 اجتماعات إضافية لدعم وضع منهج تدريبي شامل بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وخطة عمل القوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جنوب السودان. ونتيجة لهذه الاجتماعات والتواصل المنتظم، بدأ في تشرين الأول/أكتوبر 2020 وحزيران/يونيه 2021، على التوالي، تنفيذ منهج تدريبي شامل بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وخطة العمل، بمساعدة تقنية من البعثة

10

تنظيم وعقد 6 اجتماعات مع ممثلي أطراف النزاع لرصد ودعم تنفيذ البيان المشترك بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات

اجتماعات مع أعضاء المنتدى المشترك للتشاور بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات عُقدت في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2021. وثبتت أهمية الاجتماعات بالنسبة لتعزيز زيادة تبادل المعلومات والحوار بين الأعضاء والبعثة بشأن اتجاهات وأنماط

4

تمشياً مع قرار مجلس الأمن 1960 (2010) بشأن العنف الجنسي ضد النساء والأطفال في حالات النزاع المسلح، تنظيم وعقد 4 اجتماعات للمنتدى المشترك للتشاور بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بغية تحسين التنسيق بين

العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتحديد المواقع التي يرتفع فيها عدد حوادث العنف الجنسي، فضلاً عن التشاور والتوعية

مناسبة للتوعية، شملت 8 حلقات عمل، نُظمت في يي، وواو، وبانتيو، وبور، وكواجوك، ورومبيك، وبيبور، وملكال، ولوبونوك في إطار حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، بالتعاون مع شركاء من المجتمع المدني والحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين. وشارك في هذه الأنشطة 418 مشاركاً، بمن فيهم 103 نساء، ومن بينهم زعماء دينيون، ومقدمو خدمات، وأفراد من قوات الأمن، ونازحون داخلياً يعيشون في مواقع حماية المدنيين، وأعضاء من شباب الكنائس، ورابطات نسائية، وقيادات مجتمعية

أنشطة توعية نُفذت، شملت 3 اجتماعات وحلقة عمل واحدة استهدفت 40 مشاركاً، لدعم توحيد خطتي عمل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وقدمت البعثة الدعم التقني للجنة الصياغة، التي تضم عضويتها ممثلين عن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، ووزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدماء، وكلفت بوضع خطة العمل الموحدة وتقديم الدعم التقني لوزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدماء. وفي 19 حزيران/يونيه 2021، أطلق مجلس الدفاع المشترك ووزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدماء رسمياً خطة العمل الموحدة، المعنونة خطة عمل القوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في جنوب السودان

تأجلت الدورات التدريبية المقرر عقدها خلال الفترة بسبب القيود المفروضة نتيجة لكوفيد-19 على التجمعات الكبيرة. وبدلاً من ذلك، قدمت البعثة الدعم إلى مديرية القضاء العسكري في نشر 6 محاكم عسكرية عامة في بانتيو ومريدي وبور وملكال والرنك وجوبا. وفي المجموع، بتت هذه المحاكم العسكرية العامة في 65 قضية. وخلال عمليات النشر هذه، وزعت مديرية القضاء العسكري أيضاً أكثر من 6 000 بطاقة جيب بعنوان "خمس

الجهات الفاعلة من أجل الدعوة والاستجابة في مجال التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات

تنظيم وعقد 12 مناسبة للتوعية تشمل 8 حلقات عمل، في كل منطقة للاحتفال بحملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المعنية، من أجل تعزيز جهود منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

تقديم الدعم التقني إلى لجنة الرقابة لرصد تنفيذ خطة عمل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات من خلال عقد 4 أنشطة توعية، تشمل اجتماعات وحوارات وحلقات عمل ودورات تدريبية

تنظيم 12 دورة تدريبية قائمة على الممارسة للقضاة المشاورين في المحاكم العسكرية في مديرية القضاء العسكري لتعزيز المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتقديم المساعدة التقنية إلى مديرية القضاء العسكري لتعزيز الإطار القانوني الذي يحكم القضاء العسكري في جنوب السودان

رسائل رئيسية لمنع الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وُضعت وأُنْتُجَت بدعم من البعثة

38 حلقة عمل نُظمت، بلغ مجموع المشاركين فيها 1 390 مشاركاً، تتعلق بعدة مواضيع بشأن العنف الجنسي والجسدي والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وشملت المواضيع عرض القضايا، وإجراء مقابلات، بما في ذلك مع الأطفال، والعمل مع ضحايا العنف الجنسي والجسدي والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ومسارات الإحالة. وبالإضافة إلى ذلك، أُجرت أفرقة الشرطة المتخصصة وموظفو المكاتب الميدانية عمليات أسبوعية لتشارك مواقع العمل والتواصل مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ووحدات الشرطة المتخصصة التابعة له، وقدمت تدريبات عملية بشأن الإجراءات الأولية في مسرح الجريمة وجمع الأدلة

ويعزى ارتفاع عدد حلقات العمل أساساً إلى الاحتياجات التشغيلية التي حُدِثت بالتعاون مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء جنوب السودان

تعزيز جهود منع العنف الجنسي والجسدي والعنف ضد الأطفال في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وفي جميع الولايات في جنوب السودان من خلال عقد 10 حلقات عمل مجتمعية

الإنجاز المتوقع 2-3: قيام الجهات الفاعلة الرئيسية بتحسين تدابير الوقاية وبتهيئة بيئة حامية لفائدة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح والعنف والإيذاء والاستغلال

2-3-1 عدم حدوث زيادة في عدد الحوادث المبلغ عنها للانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال، مثل الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، والعنف والاعتداء الجنسيين، والهجمات على المدارس والمستشفيات، وعمليات الاختطاف، ومنع وصول المساعدة الإنسانية (2018/2019: 267؛ 2019/2020: 158؛ 2020/2021: 250)

55 حادثاً تضرر منها 89 طفلاً (28 فتاة و 61 فتى) تحققت منها فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، مقارنة بما عدده 158 حادثاً تضرر منها 181 طفلاً (155 فتى و 26 فتاة) وتم التحقق منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق

ويعزى الانخفاض في عدد الانتهاكات والأطفال الضحايا إلى تنفيذ خطة العمل الشاملة لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من جانب أطراف الاتفاق المنشط، وتحسن الحالة الأمنية، وانخفاض حدة النزاعات المسلحة في معظم أنحاء البلد

وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بآلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح من 5 حوادث اعتداء على المستشفيات و 3 حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية، وكذلك 5 حوادث انطوت على استخدام المدارس لأغراض عسكرية، وحادثة واحدة انطوى على استخدام مستشفى لأغراض عسكرية

2-3-2 اتخاذ إجراءات وظيفية واضحة من أجل التنفيذ الجزئي أو الكامل لخطة العمل الشاملة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال

واصلت البعثة دعمها لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة في تنفيذ خطة العمل الشاملة لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي تم التوقيع عليها في شباط/فبراير 2020. وفي هذا الصدد، تم تشكيل لجنتين رفيعتي المستوى (اللجنة الرفيعة المستوى المشتركة بين الوزارات واللجنة التقنية الوطنية) وعقد 6 اجتماعات تنسيقية لتوزيع الأدوار الرقابية الرئيسية في تنفيذ خطة العمل الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت 9 لجان تقنية على مستوى الولايات في 9 ولايات من الولايات العشر لقيادة تنفيذ الخطة على مستوى الولايات

أُنجزت

(العدد أو نوع/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

تحققت البعثة من 55 حادثاً من حوادث الانتهاك الجسيم لحقوق الطفل تضرر منها 89 طفلاً (28 فتاة و 61 فتى) عن طريق آلية الرصد والتحقيق والتحقق التابعة لها	نعم	رصد الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها القوات والجماعات المسلحة ضد الأطفال والتحقيق فيها والتحقق منها، والإبلاغ عنها إلى فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، بمقتضى قرار المجلس 1612 (2005)، وإلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، بسبل منها الإسهام كل عام بمعلومات لتقرير الأمين العام عن حالة الأطفال في النزاعات المسلحة
وقدمت البعثة 4 مذكرات أفقية شاملة وأسهمت في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/75/873-S/2021/437)	4	إعداد تقارير فصلية عن اتجاهات انتهاكات حقوق الطفل (مذكرات "أفقية شاملة") في جنوب السودان (من المتوقع إعداد 4 مذكرات كل عام)
تقارير فصلية عن الاتجاهات المسجلة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الطفل في جنوب السودان (مذكرات أفقية شاملة) قُدمت إلى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، واستُرشد بها الأمين العام في تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (A/75/873-S/2021/437)	لا	تنسيق أنشطة حماية الطفل من خلال تنظيم 4 اجتماعات رفيعة المستوى لفريق العمل القطري التابع لآلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات
تعذر تنظيم اجتماعات رفيعة المستوى لفريق العمل القطري بسبب التدابير التقييدية المتعلقة بجائحة كوفيد-19	8	اجتماعات عقدها الفريق العامل التقني التابع لفريق العمل القطري (والمؤلف من أعضاء من اليونيسيف والبعثة) لتبسيط

عملية جمع المعلومات لآلية الرصد والإبلاغ وتقديم معلومات مستكملة لقيادة البعثة عن التقدم المحرز في حماية الأطفال في جنوب السودان

النزاع المسلح، وعقد 6 اجتماعات للفريق العامل التقني التابع للآلية مع الجهات المعنية بحماية الأطفال في جوبا

حلقة عمل تدريبية لحماية الطفل نُظمت في جوبا لفائدة أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى المشتركة بين الوزارات واللجنة الوطنية على المستوى التقني، وذلك من أجل تزويد المشاركين بمستوى أفضل من الدعم لأداء دورهم الرقابي في تنفيذ خطة العمل الشاملة. وبلغ عدد المستفيدين المستهدفين ما مجموعه 233 مشاركاً من جميع القوات المنظمة والمسؤولين من الأطراف في تنفيذ خطة العمل الشاملة في إطار حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة

12

تنفيذ حلقتي عمل لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على الصعيد الوطني ودورتي توعية للجهات الفاعلة/الشركاء في حماية الطفل في جوبا على الصعيد الوطني لتعزيز آلية رصد الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال والتحقق منها وتحليلها والإبلاغ عنها، وتنفيذ 30 دورة تدريبية على مستوى المكاتب الميدانية بشأن مسائل حماية الطفل والانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال لفائدة أطراف النزاع، وسلطات الولايات والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني

دورة تدريبية عُقدت على مستوى المكاتب الميدانية بشأن حماية الطفل، استقادت منها 2 560 مشاركاً، بمن فيهم ضباط عسكريون وأفراد من المجتمع المحلي والجهات صاحبة المصلحة

73

وتعزى الأعداد الأكبر أساساً إلى تجميع المتدربين في مجموعات أصغر ضمن الحد الموصى به في بروتوكولات كوفيد-19 بشأن عقد الاجتماعات، مما أدى إلى زيادة عدد حلقات العمل والدورات التدريبية للمشاركين

اجتماعاً عُقد للتواصل مع اللجنة الوزارية الرفيعة المستوى واللجنة التقنية الوطنية لضمان انخراط ومشاركة الجهات الفاعلة الوطنية في تنفيذ خطة العمل الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تقديم المشورة التقنية إلى قيادة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان، لتيسير منع الانتهاكات الجسيمة الستة والتصدي لها. وتعاونت البعثة أيضاً مع قطاع القضاء العسكري لكفالة إنفاذ تدابير المساءلة في إطار خطة العمل الشاملة. ونتيجة لذلك، اتخذت إجراءات لضمان إخلاء المدارس والمستشفيات من قبل أطراف النزاع، كما لوحظ بدء المحاكمات القانونية لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

176

تقديم الدعم والرصد لتنفيذ خطة العمل الشاملة، بما في ذلك أوامر القيادة العسكرية القائمة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والأوامر العقابية التي تحظر وتُجرّم تجنيد الأطفال واستخدامهم، والاعتصاب والعنف الجنسي، والهجمات على المدارس والمستشفيات واحتلالها/استخدامها من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة، ورصد تنفيذ الآلية لتلك الأوامر، وذلك سعياً لزيادة المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب

تقديم الدعم التقني لإنشاء وتنفيذ نظام فعال وعادل لقضاء الأحداث، بما في ذلك للأحداث المعرضين للخطر في النزاع	نعم	استكملت البعثة تقييمها أساسيا لمركز احتجاز الأحداث في واو في حزيران/يونيه 2021. واستعرض هذا التقييم الإجراءات والممارسات الحالية وحدد مجالات للتدخل الممكن من جانب البعثة والجهات الأخرى الشريكة
وقدمت البعثة المزيد من الدعم لمصلحة السجون الوطنية في جنوب السودان لوضع خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات، التزمت فيها مصلحة السجون بمواصلة تدريب المزيد من موظفي السجون على الإشراف على الأحداث الجانحين وإنشاء المزيد من إصلاحات الأحداث لضمان الفصل المناسب بين المجرمين الأحداث والسجناء البالغين		

العنصر 3: تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

- 66 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة دعم إيصال المساعدات الإنسانية والمشاركة في مننديات تنسيق الشؤون الإنسانية واجتماعات مجموعات الحماية لكفالة الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة في الوقت المناسب، والإلمام بالحالة، وتنسيق الإجراءات إزاء الحالات الإنسانية الناشئة. وظل دعم البعثة مركزا على توفير الحماية للقوة، بناء على طلبها، لدعم إيصال المساعدات الإنسانية في المناطق الشديدة الخطورة وعلى تقديم غير ذلك من أشكال الدعم اللوجستي في حدود مواردها. وقامت البعثة أيضا بصيانة عدد من طرق الإمداد الرئيسية، بما في ذلك الطريقان الرابطان بين جوبا وبور وبين مانكيان وجونقلي.
- 67 - ومن أصل 44 طلبا واردا من طلبات المساعدة الإنسانية، استجابت البعثة لـ 27 طلبا، وأما باقي الطلبات وعددها 17 طلبا آخر، فإما دعمتها البعثة بسبل أخرى أو ألغيت من جانب مقدميها أو بسبب تعذر الوصول. وأمنت البعثة أيضا 60 عملية حراسة عسكرية للقوافل الإنسانية أو التحركات على الطرق لفترات متفاوتة، معظمها في ولايات الاستوائية والوحدة وواراب وغرب بحر الغزال.
- 68 - وأمكن إيصال المساعدة الإنسانية بشكل مأمون وفي الوقت المناسب بفضل أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك إجراء مسح للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة وإزالتها من الطرق، والمهابط، ومواقع إلقاء الأغذية من الطائرات وتوزيعها، وكذلك مواقع أخرى ذات أولوية بالنسبة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ومكنت عمليات التقييم وعمليات إزالة الألغام الجهات الشريكة من تيسير إنشاء أربعة مراكز للعمل الإنساني في ولايات جونقلي والوحدة وغرب بحر الغزال؛ وقامت البعثة أيضا بتقييم موقع إلقاء الأغذية من الطائرات التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في غومروك في جونقلي، ومشروع خط أنابيب للمياه لليونيسيف في جوبا. وظلت أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام تكتسي أهمية بالغة في إتاحة تنفيذ ولاية البعثة وكفالة سلامة وأمن أفراد البعثة والأفراد المرتبطين بها، فضلا عن السكان المحليين.

الإنجاز المتوقع 3-1: تهيئة بيئة آمنة ومأمونة لتيسير وصول المساعدة الإنسانية

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

<p>3-1-1 انخفاض (بالنسبة المئوية) في عدد عوائق الوصول (2019/2018): لا ينطبق؛ (2020/2019): لا ينطبق؛ (2021/2020): 30 في المائة)</p> <p>خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل 559 حادثاً أعاقَت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، منها 166 حادث عنف ضد الأفراد، و 121 حادث عنف ضد الأصول، و 62 عملاً عدائياً فعلياً، و 74 عائقاً بيروقراطياً، و 69 حادث تدخل في سير العمليات، و 48 قيداً على التنقل، و 19 قيداً من القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19. ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 5,7 في المائة مقابل 593 حادثاً أُبلغ عنها خلال الفترة نفسها في فترة السنتين 2020/2019. وإضافة إلى ذلك، قُتل 8 عاملين في مجال العمل الإنساني أثناء اضطلاعهم بواجباتهم</p>	<p>3-1-2 عدد الكيلومترات من الطرق التي تشملها عمليات الفحص أو التطهير، أو عمليات مرافقة القوافل/التأكد من سلامة مسارات القوافل، التي تُنفَّذ على الطرق وفي المناطق التي تحددها البعثة والجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية على أنها ذات أولوية، وذلك للتخفيف من حدة الأخطار التي تشكلها الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والسماح بحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية (2019/2018): 6 789 كيلومتراً؛ 2020/2019: 6 531 كيلومتراً؛ 2021/2020: 3 500 كيلومتراً)</p>
<p>قامت البعثة بعمليات الفحص والتطهير ومرافقة القوافل/التأكد من سلامة مساراتها على امتداد 6 764 كيلومتراً، منها 347 كيلومتراً فحصت من أجل الكشف عن الألغام والذخائر غير المنفجرة، واضطلعت بعمليات مرافقة على طول 6 417 كيلومتراً منها لتعزيز تنقل دوريات البعثة والجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية بحرية</p> <p>وأجرت البعثة تقييمات للطرق لفائدة برنامج الأغذية العالمي بين كابويتا في وسط الاستوائية وبوشالا في جونقلي، وهو طريق يستخدم لإيصال الأغذية إلى أكثر من 15 000 مستفيد</p>	

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

<p>عملت البعثة بصورة وثيقة مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية من خلال تقديم الدعم لآليات التنسيق وتهيئة بيئة آمنة ومأمونة للعمليات الإنسانية، عند الطلب وفي حدود قدراتها</p>	<p>تتفيذ خطط عمل ميدانية لتحسين إمكانية وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من خلال تهيئة بيئة آمنة ومأمونة، بما يشمل مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وما حولها</p>
<p>وفي ولاية الوحدة، يسرت البعثة بنجاح التعاون بين قادة النازحين داخلياً والشباب والجهات الشريكة العاملة في مجال المساعدة الإنسانية والسلطات المحلية، مما أدى إلى سحب التهديدات التي وجهت إلى موظفين من منطقة الاستوائية، ونتج عنه تحسين تقديم الخدمات في موقع بانتيو للنازحين داخلياً. وفي وسط الاستوائية، تواصلت البعثة مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان والقيادة العسكرية عند نقطة تفتيش يي، مما أَمَّن إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق والممرور</p>	

الآمن لموظفي الوكالات الإنسانية في مواقع النازحين داخليا في جوبا، فضلا عن الحفاظ على الطابع المدني للمواقع في أعقاب أعمال العنف التي نُفذت بتدبير من عصابات إجرامية

وعملت البعثة عن كثب مع الجهات الشريكة العاملة في مجال المساعدة الإنسانية لتحديث خطط الطوارئ في موقع حماية المدنيين في ملكال والمواقع المجاورة لقواعد البعثة في جوبا وبور وبانتيو ونايفاشا، وفي المناطق المضطربة في جميع أنحاء البلد، لضمان الاستجابة المناسبة وتعزيز سلامة وأمن النازحين داخليا، وتقديم الخدمات على نحو مأمون من جانب الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك في غوموروك وفيرتيث في جونقلي

قرية/بلدة جرى مسحها وتطهيرها في المواقع التي تحددها البعثة والجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية على أنها ذات أولوية، وشمل ذلك إزالة الذخائر والمخزونات المتخلى عنها من البنى التحتية المدنية، تشمل 10 عيادات صحية، و 3 مدارس و 68 مركزاً لتوزيع المياه، و 111 موقعا زراعيا، و 38 سوقا

ويعزى انخفاض عدد عمليات مسح وتطهير القرى/البلدات مقارنة بما كان مقرراً إلى إبلاء البعثة والجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية الأولوية للمواقع الفعلية، بما في ذلك مواقع إلقاء الأغذية من الطائرات، ومراكز العمل الإنساني وقواعد التشغيل المؤقتة، التي لا توجد عادة في البلدات/القرى

في المائة من الطلبات المتعلقة بمهابط الطائرات المروحية ومدرجات الهبوط بُييت في غضون 72 ساعة من إسناد المهام

كيلومتراً قطعتها دوريات البعثة لتوفير الحراسة بغية تعزيز حرية تنقل أفراد البعثة والجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية. وازداد توفير الدعم من خلال دوريات الحراسة طوال الفترة لأن تخصيص مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة كمخيمات للنازحين داخليا مكن القوة من إعادة ترتيب أولوياتها والقيام بالمزيد من الدوريات

682

مسح وتطهير 700 قرية/بلدة في المواقع التي تحددها البعثة والجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية على أنها ذات أولوية؛ والتحقق من مواقع هبوط طائرات الهليكوبتر ومهابط الطائرات، في غضون 72 ساعة من صدور التكليف بالمهمة من البعثة؛ وتوفير حراسة القوافل/التأكد من سلامة مسارات القوافل من أجل تأمين قدر أكبر من حرية التنقل الآمن لأفراد البعثة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني

100

6 417

النواتج المقررة	أنجزت	(العدد أو نعم/لا) ملاحظات
150 يوم عمل للدوريات في الوحدة النهرية لتيسير تحرك الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية بأمان على طول النيل الأبيض (6 دوريات مرافقة للمراكب ذهاباً وإياباً، و 25 يوماً لكل دورية)	210	أيام عمل للدوريات أنجزت في الوحدة النهرية لتيسير تحرك الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية بأمان على طول النيل الأبيض ويعزى ارتفاع العدد الفعلي لأيام دوريات الوحدة النهرية مقارنة بما كان مقرراً، إلى تغير الظروف الأمنية، وطلب الوكالات الإنسانية المزيد من حماية القوة التي توفرها الوحدة النهرية
1 200 يوم عمل لدوريات الوحدات لتيسير وصول الوكالات الإنسانية بأمان إلى المطارات والطرق وغيرها من المواقع (100 يوم عمل للدوريات شهرياً لمدة 12 شهراً)	4 583	يوم عمل لدوريات الوحدات أنجزت لتيسير وصول الوكالات الإنسانية بأمان إلى المطارات والطرق وغيرها من المواقع ويعزى ارتفاع العدد الفعلي لأيام دوريات الوحدات مقارنة بما كان مقرراً لحماية القوة إلى ارتفاع عدد الدوريات يومياً، بسبب زيادة الطلبات المقدمة من الجهات الشريكة في مجال المساعدة الإنسانية للحصول على حماية القوة
الإسهام في توعية أفراد المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية بظروف النزاع من منظور محلي من خلال تقديم إحاطات إعلامية، بناءً على طلبهم	نعم	شاركت البعثة بانتظام في منتديات تنسيق الشؤون الإنسانية في جميع الولايات، حيث قدمت المعلومات التي جمعت أثناء الدوريات المضطلع بها إلى المواقع النائية التي لا تستطيع الجهات الشريكة في مجال المساعدة الإنسانية الوصول إليها أو لها فيها وجود محدود. وفي جميع أنحاء البلد، عملت البعثة على توجيه انتباه الجهات الشريكة في مجال المساعدة الإنسانية إلى نزوح السكان وما يتصل بذلك من ثغرات في الخدمات، مما يؤدي إلى التخطيط للاستجابات الإنسانية. ففي ولاية البحيرات، قدمت البعثة، على سبيل المثال، معلومات مستكملة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني عن نزوح ما يقرب من 5 000 شخص في مينغمان في محلية أوريال و 1 600 شخص في محلية شرق رمبيك، مما أدى إلى إجراء تقييم سريع للاحتياجات باستخدام الأصول الجوية للبعثة للاسترشاد به في وضع خطط الاستجابة الإنسانية. وفي ولاية غرب الاستوائية، لاحظت البعثة التحديات الناشئة التي تعترض إيصال المساعدة الإنسانية، وقدمت بعد ذلك إحاطة إعلامية للجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية، التي خططت للقيام بتدخلات لفائدة حوالي 3 738 فرداً، يتألفون من العائدين واللاجئين الوافدين من جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي أعالي النيل، أبلغت البعثة الجهات الشريكة في مجال العمل الإنساني عن تضرر 7 000

شخص من الفيزيانات في كالدك في محلية كانال/بيجي في
جونقلي، مما أدى إلى إجراء تقييمات واستجابات متعددة
المجموعات من ملكال

أُجريت حملة متعددة الوسائط على الصعيد الوطني طوال السنة
لتعزيز ولاية البعثة وإنجازاتها فيما يتعلق بتيسير إيصال
المساعدة الإنسانية بأمان، تضمنت ما يلي:

منتجا متعدد الوسائط أنتجت ووزعت، بما في ذلك 57 تقريراً
إخبارياً رقمياً، و 7 قصص سمعية بصرية، و 64 مشاركة
أصلية على وسائل التواصل الاجتماعي مع روابط إخبارية أو
سمعية بصرية، وإعادة إرسال تغريدات يومية من مقر الأمم
المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري في جنوب السودان،
و 7 ألبومات تصوير فوتوغرافي

وتوقف بث البرنامج الإذاعي "نعمل سوياً" عبر إذاعة مرايا
خلال الفترة بسبب أثر كوفيد-19 في قدرة فريق الأمم المتحدة
القطري على دعم برنامج إذاعي مخصص

تنظيم حملة متعددة الوسائط على الصعيد الوطني لتعزيز ولاية
البعثة وإنجازاتها فيما يتعلق بتيسير إيصال المساعدة الإنسانية
بأمان، من خلال إنتاج 80 منتجا متعدد الوسائط، بما في ذلك
الأخبار الرقمية والقصص السمعية البصرية، وألبومات
التصوير الفوتوغرافي، والمشاركات في وسائل التواصل
الاجتماعي، لتوزيعها على منصات مقر الأمم المتحدة وبعثة
الأمم المتحدة في جنوب السودان، وكذلك على وسائط الإعلام
الخارجية؛ و 40 حلقة مدتها ساعة من البرنامج الإذاعي "نعمل
سوياً" الذي يركز على الأنشطة الإنسانية بالتعاون مع وكالات
الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

135

الإنجاز المتوقع 3-2: تحسين أمن وحرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين المحددين وأمن أصول الأمم المتحدة ومنشآتها

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أُبلغ عن وقوع 474 حادثاً أمنياً، مقابل 383 حادثاً أُبلغ عنها خلال
الفترة 2020/2019. وتعزى الزيادة في عدد الحوادث الأمنية جزئياً إلى
التحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 والعوامل الاجتماعية والاقتصادية
التي أدت إلى زيادة النشاط الإجرامي، بما في ذلك عمليات اقتحام مرافق
الأمم المتحدة والسراقات وعمليات السطو

3-2-1 عدم حدوث زيادة في عدد الحوادث الأمنية التي يتعرض
لها موظفو الأمم المتحدة والموظفون المحددون والأصول والمنشآت
في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وما حولها (2018/2019:
295؛ 2020/2019: 383؛ 2021/2020: 442)

سُجل 315 انتهاكاً لاتفاق مركز القوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير،
مما يمثل ارتفاعاً من 265 انتهاكاً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.
ولا يشمل ذلك 7 حالات تدخل في عمليات البعثة من جانب الجناح
المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات
المعارضة المسلحة الأخرى. وارتفع أيضاً عدد الانتهاكات المتصلة
بفرض قيود على التنقل أثرت في أفراد البعثة وعملياتها، من 168 إلى
269 انتهاكاً، مقارنة بالفترة السابقة. وتعزى هذه الزيادة إلى اشتراط جديد
من الآلية المشتركة للتحقق والرصد التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب

3-2-2 عدم حدوث زيادة في عدد انتهاكات اتفاق مركز القوات
فيما يتعلق بالبعثة وموظفيها وأصولها ومنشآتها في جميع أنحاء
جنوب السودان (2018/2019: 171؛ 2020/2019: 265؛
2021/2020: 265)

السودان بأن يصدّق مقر البعثة في جوبا على جميع المعلومات ووثائق ضمان سلامة الطيران للدوريات البرية والجوية للبعثة، بدلا من الممارسة المعتادة المتمثلة في التصديق على هذه الوثائق في مكاتب الآلية على مستوى الولايات المعنية. وأجبر هذا الشرط الإضافي البعثة على تأجيل أو إلغاء عدد كبير من دورياتها المقررة. وعقب عقد اجتماعات رفيعة المستوى بين البعثة والحكومة، تم إقرار مجموعة من المبادئ التوجيهية المكتوبة بشكل مشترك بين البعثة والحكومة لتنسيق تحركات دوريات البعثة مع الحكومة. وتتوقع البعثة أن يؤدي تنفيذ المبادئ التوجيهية إلى التخفيف من حدة التحديات المتعلقة بحرية تنقل دوريات البعثة

3-2-3 موظفو الأمم المتحدة والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية الذين يتلقون التدريب للتوعية بخطر الألغام الأرضية/المتفجرات من مخلفات الحرب في إطار التدريب على نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية، والدورات التدريبية التمهيدية لضباط الاتصال العسكري، والطلقات المخصصة الواردة من عناصر البعثة والشركاء العاملين في مجال المساعدة الإنسانية (2019/2018: 100 في المائة؛ 2020/2019: 100 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة)

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

75	مذكرة شفوية ورسالة تتعلق بمختلف المسائل، بما في ذلك انتهاكات اتفاق مركز القوات والمطالبات الأخرى الموجهة ضد البعثة أرسلت إلى وزارة الخارجية والتعاون الدولي وإلى مكاتب حكومية أخرى	العمل المنتظم مع السلطات المختصة في حكومة جنوب السودان، على الصعيدين الوطني والمحلي، فيما يتعلق بولاية البعثة وانتهاكات اتفاق مركز القوات، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية تنقل أفراد البعثة بما يؤثر على ولاية البعثة، من أجل تحقيق المزيد من الامتثال لأحكام اتفاق مركز القوات
3	اجتماعات مباشرة وافتراضية عُقدت مع مختلف المؤسسات الحكومية، بما في ذلك وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة التجارة والصناعة، والهيئة الوطنية للإيرادات، من بين مؤسسات أخرى. وتناولت هذه الاجتماعات المسائل المتصلة باتفاق مركز القوات وتطبيقه، وامتيازات وحصانات الأمم المتحدة، وولاية البعثة	
5	حلقات عمل افتراضية وشخصية لأغراض التوعية نظمت في الفترة بين تموز/يوليه 2020 وأذار/مارس 2021 لمسؤولي حكومة جنوب السودان، بمن فيهم موظفو إدارة الجوازات والهجرة	تنظيم 10 حلقات عمل أو مناسبات للتوعية، بمشاركة ممثلي الحكومة، تستهدف أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم المسؤولون عن المؤسسات القضائية والأمنية، لزيادة فهم دور الأمم المتحدة وتعزيز احترام اتفاق مركز القوات، واتفاقية

امتيازات وحصانات الأمم المتحدة وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة	والجنسية، ولمسؤولين في عدد من حكومات جنوب السودان على مستوى الولايات
توفير التدريب للتوعية بخطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لزيادة معرفتهم بالأخطار وكيفية العمل في بيئة ملوثة بهذه الألغام والمخلفات	لم يتسنَّ عقد 5 حلقات عمل مقررة بسبب القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19
تعميم المعلومات والإرشادات بخصوص الإجراءات المتعلقة بالألغام على الجهات المعنية كل شهر وتوفير خرائط أو معلومات دقيقة استجابة لما يرد إلى البعثة من طلبات محددة	نعم
توفير أمن المنطقة المحيطة لـ 22 قاعدة وموقعا تابعة للبعثة	نعم
القيام بالدعوة لدى السلطات الوطنية المختصة، بمن فيهم موظفو الهجرة والجهات الفاعلة في مجال أمن المطارات، وإقامة اتصالات يومية معها بشأن حرية تنقل موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك انتهاكات اتفاقات مركز القوات	نعم
القيام بالدعوة لدى السلطات الوطنية المختصة، بمن فيهم موظفو الهجرة والجهات الفاعلة في مجال أمن المطارات، وإقامة اتصالات يومية معها بشأن حرية تنقل موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك انتهاكات اتفاقات مركز القوات	نعم

العنصر 4: دعم تنفيذ اتفاق السلام وعملية السلام

- 69 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت البعثة تعمل بصورة استباقية مع الأطراف في الاتفاق المنشط والجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة فيه، وذلك ببذل المساعي الحميدة لتيسير الحوار بشأن المسائل المعلقة في الاتفاق المنشط، وتوفير الخبرة التقنية لبعض أجهزة التنفيذ.
- 70 - وبأدركت البعثة بإقامة منتديات حوار افتراضية مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لمواصلة تقديم الدعم حتى تتمكن الجهات الفاعلة السياسية من مواصلة المشاركة بصورة مجدية، ولا سيما في ضوء أثر القيود المتصلة بكوفيد-19 على الأنشطة المدنية والسياسية وعلى الوتيرة والتنفيذ الشاملين للاتفاق المنشط. وقد جمعت الصيغة الافتراضية لمنتدى الأحزاب السياسية أعضاء من جميع المجموعات السياسية المختلفة في جنوب السودان. وفي أعقاب تخفيف القيود المتصلة بكوفيد-19، وعلى إثر تشكيل حكومة

الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، استخدمت البعثة مساعيها الحميدة لتيسير التعامل مع المسؤولين التنفيذيين على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات بالتعاون والتنسيق مع الجهات الشريكة، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، لتعزيز التماسك والحوار السياسيين دعماً لعملية انتقال شاملة للجميع.

71 - وفي الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2021، دعمت البعثة مبادرات عديدة لتيسير إقامة علاقات عمل بناءة داخل حكومات الولايات والحكومات المحلية المعينة حديثاً. ونظمت البعثة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها منتديات لبناء الثقة وترسيخ الطمأنينة لفائدة المسؤولين الحكوميين في غرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال. والتزم المشاركون ببناء الثقة وترسيخ الطمأنينة بين الأحزاب السياسية في الولايات، وبتهيئة الظروف المواتية لعودة السكان النازحين. ونظمت البعثة أيضاً منتديات للحكام ومعتكفات للقيادات في ولايات وسط الاستوائية وغرب الاستوائية وشرق الاستوائية وجونقلي، فضلاً عن معتكفات للقيادات من المسؤولين التنفيذيين على مستوى الولايات في ولايات وسط الاستوائية وغرب الاستوائية وشرق الاستوائية والبحيرات وواراب. وجمعت معتكفات القيادات المسؤولين التنفيذيين للولايات مع الجهات المحلية صاحبة المصلحة لتحديد أولويات الحوكمة الرئيسية والإجراءات المرتبطة بها لمعالجتها، ووفرت فرصة لحكومات الولايات لتبادل الخبرات وفهم أدوارها وتعزيز أوجه التآزر على مستوى الولايات تحقيقاً لحكومة الوحدة. وجرى أيضاً إطلاع المشاركين على الاتفاق المنشط وتنفيذه. ويسرت البعثة أيضاً تنظيم منتديات لمفوضي الأقضية في ولايات أعالي النيل وغرب الاستوائية وغرب بحر الغزال، مع تركيز كل منتدى على التخطيط الاستراتيجي والأدوار القيادية لسلطات المحليات، وعلى مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في تقييم أولويات الحكم.

72 - وقد استفادت البعثة أيضاً استفادة من العلاقات والشبكات الرئيسية التي أقيمت سابقاً مع أطراف النزاع والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل النهوض بولاية المساعي الحميدة التي تضطلع بها وتمكين الأطراف من مواصلة المشاركة. وواصلت البعثة تواصلها بانتظام مع الرئيس والنائب الأول للرئيس، وهو تواصل حث الممثل الخاص للأمين العام من خلاله على المشاركة المستمرة والبناءة في الجهود الجارية لإحلال السلام، مع التشديد أيضاً على دور المرأة في عملية السلام. وفي هذا السياق، استضافت البعثة سلسلة من المنتديات وحلقات العمل الحوارية للتواصل مع شريحة واسعة من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة وتشجيع الخطاب السياسي المفتوح، وتوسيع الحيز السياسي، والمشاركة الشاملة لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من الدوائر السياسية والمجتمع المدني في العملية السياسية وعملية السلام. وشملت هذه الأنشطة منتديات واجتماعات سياسية افتراضية مع كبار قادة الأحزاب السياسية وممثليها، والمجموعات النسائية والشبابية والمجتمع المدني؛ وحوارات ومشاورات دون وطنية، وكذلك موائد مستديرة سياسية وبرامج إذاعية يتم بثها على إذاعة مرايا.

73 - وفي إطار الجهود المبذولة لدعم عملية وضع دستور دائم، يسرت البعثة عقد اجتماع تنسيقي مع المنظمات الشريكة في شباط/فبراير 2021 لمناقشة الجداول الزمنية للأنشطة والتنسيق والدعم وتعبئة الموارد واختصاصات الفريق العامل المكلف بصياغة دستور. وفي أيار/مايو 2021، يسرت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها ومؤسسة ماكس بلانك للسلام الدولي وسيادة القانون عقد حلقة عمل في جوبا للأطراف في الاتفاق بشأن عملية وضع دستور دائم، تحت شعار "تصميم الطريق إلى دستور دائم لجنوب السودان"، لمناقشة عدد من القضايا الرئيسية التي تركت دون حل في منتدى التنشيط الرفيع المستوى لعام

2018. واستعدادا لهذه الحلقة، عقدت سبع جولات من اجتماعات التوعية والتشاور مع الممثلين المعيّنين للأطراف والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة بشأن معالم عملية وضع دستور دائم على النحو المبين في الفصل السادس من الاتفاق المنشط.

74 - وفي أيار/مايو 2021، نظمت البعثة منتدى للأحزاب السياسية بشأن العملية الانتخابية الأولى لجنوب السودان ناقش فيه خبراء وطنيون الإطار القانوني للانتخابات وأوضحوا الاستعراضات الدستورية والتشريعية المتوخاة في الاتفاق المنشط. وفي المنتدى، قدمت البعثة إطار الأمم المتحدة المعياري للمساعدة الانتخابية وأهدافه الرئيسية، بما في ذلك دعم الدول الأعضاء لإجراء انتخابات ذات مصداقية، وبناء المؤسسات، ومنع العنف الانتخابي.

75 - وسعيا للنهوض بالإصلاحات الحاسمة المتصلة بعملية السلام، قدمت البعثة المساعدة التقنية للجنة إصلاح القوانين في جنوب السودان بهدف استعراض إطار القانون الجنائي لجنوب السودان وقدمت توصيات ترمي إلى الامتثال للمعايير وأفضل الممارسات الدولية والإقليمية وتنسيق القوانين الجنائية الوطنية. وقُدمت المشورة التقنية إلى وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، للمساعدة على وضع قانون وطني للأسرة في جنوب السودان. ودعمت البعثة أيضا وزارة الثقافة والشباب والرياضة في إجراء مشاورات عامة وشاملة بشأن ميثاق الشباب الأفريقي وكذلك بشأن الصكوك القانونية والسياساتية الرئيسية المتعلقة بالشباب، بما في ذلك مشروع قانون وطني للرياضة وسياسة وطنية للشباب، وقانون لإنشاء صندوق وطني لتنمية المشاريع الشبابية، وهو ما يقتضيه الفصل الرابع من الاتفاق المنشط.

76 - وتواصل بذل المساعي الحميدة لدى هيئات الأمن الانتقالية، بما في ذلك مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين ومصلحة السجون الوطنية، وتقديم المشورة التقنية إليها بالشراكة مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، مما أدى إلى تنظيم ثلاث حلقات عمل عقدها هذا المجلس لتحقيق أول نتائج مستهدفين في الاتفاق المنشط هما: إجراء تقييم أمني استراتيجي ووضع إطار للسياسة الأمنية. وعملت البعثة أيضا مع لجنة جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وهي تقوم بإعداد مشروع وثائقها الاستراتيجية والبرنامجية وتمضي قدما في عملها، وساعدت البعثة أيضا السلطات الوطنية على نشر الأنظمة الوطنية المتعلقة بالأسلحة النارية دعما للاستراتيجية الوطنية الطوعية لنزع سلاح المدنيين.

77 - ولتوسيع الحيز السياسي وتمكين عملية إحلال سلام تخضع لمزيد من المساءلة وتتسم بتشاركية أكبر، واصلت البعثة إقامة روابط بين قادة الرأي وعامة الجمهور من خلال حلقات حوار يجري بثها عبر إذاعة مرايا بشأن مواضيع مختلفة تشمل السياسة والأمن والسلام والاقتصاد والمسائل الجنسانية. ووفرت هذه الحلقات الحوارية منبرا لإشراك الخبراء والقادة السياسيين والشخصيات البارزة والتفاعل مع المستمعين بشأن القضايا ذات المصلحة العامة. وفي هذا الصدد، استمرت البعثة في بذل جهود من أجل الترويج للبند الوارد في الاتفاق المنشط الذي يقضي بتمثيل المرأة بنسبة 35 في المائة على جميع مستويات الحكم، والنهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بسبل منها تنظيم 29 حلقة عمل ومنتدى لتعزيز قدرة المنظمات النسائية وقياداتها على المشاركة في عمليات صنع القرار.

الإنجاز المتوقع 4-1: دعم تنفيذ اتفاق السلام وإحراز تقدم في عملية السلام

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
4-1-1 إعادة هيكلة المؤسسات السابقة للمرحلة الانتقالية والمؤسسات الانتقالية المحددة في الاتفاق المنشط وإعادة تشكيلها وتشغيلها	4-1-1 استكمل إنشاء المؤسسات السابقة للمرحلة الانتقالية والمؤسسات الانتقالية المحددة في الاتفاق المنشط؛ وبدأت جميع الهيئات عملها، وهي تقدم تقاريرها إلى اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، على النحو الذي يقتضيه الاتفاق المنشط
4-1-2 تنفيذ المهام المحددة في الاتفاق المنشط	أنشئت الحكومات المحلية وحكومات الولايات واللجان الرئيسية وهي تؤدي مهامها، وأحرز تقدم في تنفيذ المعايير الرئيسية في الترتيبات الأمنية الانتقالية، وإعادة تشكيل الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية ومجلس الولايات، وبدء العمل في وضع دستور دائم وعمليات العدالة الانتقالية
4-1-3 تنفيذ الأحكام الواردة في الاتفاق المنشط بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعميم مراعاة المنظور الجنساني	لا يزال البند الوارد في الاتفاق المنشط والقاضي بمشاركة نسبة 35 في المائة من النساء في صنع القرار قيد التنفيذ وإن ظلت وتيرة هذا التنفيذ بطيئة. وفي 30 حزيران/يونيه 2021، كانت هناك حاكمة في ولاية واحدة فقط، وكانت نسبة النساء تمثل 26 في المائة فقط من وزراء الحكومة على الصعيد الوطني

أنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

بذل المساعي الحميدة لدى أطراف النزاع بغرض تسوية المسائل الخلافية، وتقديم الدعم لصياغة سياسات وطنية قائمة على الشفافية والمشاركة والمساءلة في اتخاذ القرارات، بما في ذلك مشاركة المرأة على جميع مستويات الحكم	نعم	تواصلت البعثة بانتظام مع الرئيس والنائب الأول للرئيس ونواب الرئيس وممثلي الوزارات الرئيسية وكبار المسؤولين في قطاع الأمن والسلطات المحلية لتشجيع الحكومة على مواصلة التزامها بعملية السلام وتنفيذ الاتفاق المنشط، ودعت في الوقت نفسه إلى الشفافية والشمولية في المبادرات الجارية
		وتعاونت البعثة على نطاق واسع مع مؤسسات الاتفاق المنشط المسؤولة عن تنفيذ المهام الحاسمة لضمان التصدي للتحديات التي تعترض تنفيذ المهام وتشجيع مشاركة المرأة في هذه المؤسسات وفي عمليات صنع القرار
	6	اجتماعات عقدت مع ممثلي مختلف المؤسسات، بما في ذلك اجتماعات مع رئيس اللجنة الوطنية الانتقالية للتصدي للتحديات التي تعترض التنفيذ واجتماعات مع اللجنة الوطنية لتعديل الدستور لمناقشة تقديم الدعم والمساعدة التقنية للعملية الدستورية

- تنظيم وعقد 10 منتديات وحلقات عمل مع الأحزاب السياسية والعناصر الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني الوطني، بمن في ذلك ممثلات الجماعات النسائية، من أجل التشجيع على إفراح المجال السياسي أمام طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في العمل السياسي والمجتمع المدني ومشاركتها في العمليات السياسية، وكذلك عقد 18 اجتماعاً مع أصحاب المصلحة في جنوب السودان، بما يشمل الجماعات الدينية وممثلي الأشخاص ذوي الإعاقة والجماعات الشبابية والمنظمات النسائية والأوساط الأكاديمية، لمناقشة القضايا الرئيسية وتشجيع ودعم الحوار والانخراط والمشاركة على نحو كامل وشامل لجميع في العمليات السياسية
- 11 منتدى وحلقة عمل نظمتها البعثة من خلال المشاركة مع شريحة واسعة من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة. ونُظمت منتديات سياسية للتشجيع على إجراء حوار مفتوح، وإفراح المجال السياسي، والمشاركة الشاملة في العمليات السياسية. وشملت المنتديات التي نُظمت ما يلي: (أ) 4 منتديات تعليمية افتراضية لممثلي الأحزاب السياسية تغطي وضع السياسات الأساسية، وسياسة الرعاية الصحية، والسياسات الزراعية، والقيادة السياسية؛ و (ب) منتدى واحد عن خصائص القيادات السياسية؛ و (ج) منتدى واحد لقيادة الأحزاب السياسية؛ و (د) منتديان عن القيادات النسائية لفائدة قيادات الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من الإناث؛ و (هـ) منتدى واحد بشأن وضع استراتيجيات الاتصال بين الأحزاب؛ و (و) منتدى واحد لاستعراض العملية الانتخابية لعام 2010؛ و (ز) منتدى واحد لتبادل المعلومات حول تقييمات الاحتياجات الانتخابية
- 70 اجتماعاً عُقدت مع كبار قادة الأحزاب السياسية، وممثلي الأحزاب وجماعات المعارضة من النساء والشباب، بشأن وجهات نظرهم بخصوص تنفيذ الاتفاق المنشط وإعادة تشكيل الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية. وعُقدت أيضاً اجتماعات مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك الجماعات الدينية والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر، للاستماع إلى وجهات نظرها وتعزيز المشاركة الشاملة، ومع وكلاء الوزارات لتشجيع دعم المنتديات وحلقات العمل
- 8 ونشأ ارتفاع عدد النواتج مقارنة بما كان مقرراً عن الحاجة إلى زيادة التواصل مع جميع الجهات الفاعلة بسبب تقلبات البيئة التشغيلية والديناميات السياسية المتغيرة باستمرار
- مناسبات أخرى، بما في ذلك 3 حلقات عمل، نُظمت لتعزيز الحوار والمشاركة في العمليات السياسية لفائدة المنظمات النسائية ومجموعات الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت 3 معتكفات للقيادة على المستوى دون الوطني لممثلي حكومات الولايات لتشجيع المشاركة البناءة بهدف توطيد الحكم. وعلاوة على ذلك، شاركت البعثة في حلقتي عمل، هما: حلقة استضافتها وزارة الخارجية والتعاون الدولي بشأن الشؤون الجنسانية والدبلوماسية،

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وحلقة ثانية استضافتها وزارة الشؤون الاتحادية بشأن وضع إطار سياساتي قابل للتطبيق تستعين به الوزارة

20 حلقة حوار سياسية بُثت عبر إذاعة مرايا لتوفير منصة لتعزيز وعي المواطنين بالقضايا التي تؤثر على عملية السلام من خلال الحوار الشامل والمشاركة البناءة من جانب الفئات المستهدفة من الجهات صاحبة المصلحة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توعية أعضاء منظمات المجتمع المدني النسائية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

30 منتدى نسائيا للسلام نُظمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك منتدى للقيادة النسائية لمدة يومين بشأن المشاركة السياسية، مع التركيز على تنفيذ حصة تمثيل المرأة البالغة 35 في المائة، الذي نظمته البعثة بالتعاون مع منتدى مثقفات جنوب السودان. وانضم أكثر من 8 000 مشاهد إلى الحدث الذي بث على الهواء مباشرة، وحضره عدد كبير من القائدات البارزات، والأحزاب السياسية الرئيسية، وقادة الرأي المؤثرين. وكررت البعثة دعمها المتواصل لتنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك دعم المرأة في بلوغ النسبة المرجعية المتوخاة وهي 35 في المائة.

ولم تعقد حلقة العمل المقررة بشأن مشاركة المرأة في صنع القرارات العامة وفي عمليات السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لأن أعضاء الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية لم يكونوا قد أدوا بعدُ اليمين الدستورية

استعدادا لبدء عمل اللجنة التقنية المعنية بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح في 30 حزيران/يونيه 2021، قدمت البعثة الخبرة التقنية والدعم اللوجستي لمنظمات المجتمع المدني من أجل تنظيم منتدى حقوق الإنسان ومنتدى العدالة الانتقالية اللذين عقدا حلقتي نقاش للتوعية بعمليات العدالة الانتقالية فيما يتعلق بموضوع دور منظمات المجتمع المدني في "تعزيز التعاون المؤسسي بشأن الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح في جنوب السودان"

تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والأحكام الجنسانية للاتفاق المنشط، بما في ذلك تخصيص حصة لتمثيل المرأة في المؤسسات، من خلال ما يلي: (أ) توعية العضوات في منظمات المجتمع المدني؛ (ب) تنظيم 32 منتدى نسائياً على الصعيد دون الوطني بشأن السلام ومنتدى نسائي واحد على الصعيد الوطني بشأن السلام لتعزيز الحوار والمناقشة من أجل دعم تنفيذ الاتفاق المنشط؛ (ج) تيسير حلقة عمل عن مشاركة المرأة في صنع القرارات العامة وفي عمليات السلام وفقاً لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) من أجل استهداف الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة وقادة الرأي في الجمعية التشريعية الوطنية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

تعزيز عمليات العدالة الانتقالية وتدابير المساءلة من خلال تقديم المساعدة التقنية من أجل إنشاء وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وتنظيم 10 أنشطة توعية تهدف إلى تعزيز بيئة مواتية لتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية

وعقد فريق عامل معني بالعدالة الانتقالية في الولاية أيضا منتدى مماثلا للتوعية بشأن العدالة الانتقالية في توريث لفائدة الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وسلطات الولايات.

وأنشأت البعثة وبدأت تشغيل مراكز إضافية لموارد العدالة الانتقالية في واو ويامبيو وتوريث لتوفير المعلومات ذات الصلة عن عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة لصالح الجهات الشريكة والمجتمعات المحلية. واضطلعت البعثة أيضا بأنشطة توعية بشأن عمليات المساءلة في جنوب السودان في واو وتوريث وجوبا لصالح منظمات المجتمع المدني وسلطات الولايات

مشاورات قامت البعثة بدعمها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك 5 مشاورات بشأن ميثاق الشباب الأفريقي؛ ومشاورة واحدة بشأن التشريعات المتعلقة بالشباب، بما في ذلك مشروع قانون وطني للرياضة وسياسة وطنية للشباب، وقانون لإنشاء صندوق وطني لتنمية المشاريع الشبابية؛ ومشاورة واحدة بشأن قانون العقوبات؛ ومشاورتان تتعلقان بصياغة قانون وطني للأسرة.

ويعزى انخفاض الناتج مقارنة بما كان مقررا إلى القيود المفروضة على التجمعات الكبيرة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19

منتديات للحوار عُقدت لتقديم الدعم لأنشطة بناء الثقة والطمأنينة بين الحكومة وسلطات المعارضة، والمجتمعات المحلية من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمعارضة، مع التركيز على تعميم إدماج النساء والشباب لتهيئة الظروف الداعمة لعملية السلام الوطنية وعقدت المنتديات في إدارية ببيور الكبرى، ولاية جونقلي، وغرب بحر الغزال

منتديات عقدت لتعزيز دور الجهات صاحبة المصلحة على المستوى الشعبي - بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، وأفراد من مخيمات رعاية الماشية، ورابطات الزعماء، والنساء والشباب. وعقدت هذه المنتديات في ولاية الوحدة، وفي ليكوانغولي بولاية جونقلي، وفي ولايات البحيرات وغرب بحر الغزال، وغرب الاستوائية وشرق الاستوائية. وتلقت النساء تدريبا على القيادة والدعوة.

9 تقديم المشورة والمساعدة التقنية والدعم إلى البرلمان والهيئات الرقابية المعاد تشكيلها من أجل تعزيز المشاركة الجماهيرية في عملية السلام، ودعم إنجاز تعديل وصياغة التشريعات دعما لبرنامج الإصلاح الأوسع نطاقا وفقا للاتفاق المنشط من خلال 12 اجتماعا/حلقة عمل

9 تقديم الدعم لأنشطة بناء الثقة والطمأنينة بين الحكومة وسلطات المعارضة، والمجتمعات المحلية من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمعارضة، من خلال عقد 10 منتديات للحوار، وتبادل الزيارات، وتنظيم التجمعات العامة ومناسبات أخرى، مع التركيز على تعميم إدماج النساء والشباب، لتهيئة الظروف الداعمة لعملية السلام الوطنية

7 تقديم الدعم لتعزيز دور أصحاب المصلحة على المستوى الشعبي - بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، ومخيمات رعاية الماشية، ورابطات الزعماء، والنساء والشباب - في تنفيذ الاتفاق المنشط من خلال عقد 10 منتديات وحوارات وحلقات عمل وغيرها من المناسبات

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ويعزى انخفاض عدد المنتديات إلى القيود المفروضة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، مما أدى إلى إلغاء أنشطة مقررة

نشاطا للتوعية نُظِم لتعزيز السلام والمصالحة داخل البلد. ويعزى انخفاض الناتج عما كان مقررا إلى القيود المفروضة على التجمعات الكبيرة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. ونظمت 32 فعالية إضافية في 11 موقعا ميدانيا للاحتفال باليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة واليوم الدولي للسلام ويوم الأمم المتحدة

نسخة من الاتفاق المنشط وُزعت

منتجا متعدد الوسائط نشرت، من بينها 86 تقريرا إخباريا رقميا، و 27 قصة سمعية بصرية، و 18 ألبوم صور، و 113 مشاركة أصلية في وسائل التواصل الاجتماعي مع روابط قصصية أو سمعية بصرية وإعادة إرسال تغريدات. ونظمت حملات مخصصة على وسائل التواصل الاجتماعي في اليوم الدولي للسلام، ويوم الأمم المتحدة، والذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، واليوم الدولي للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، صدر 16 بيانا صحفيا، وعقدت 6 مؤتمرات صحفية بشأن حماية المدنيين، وبناء السلام، والمسائل الإنسانية وإيصال المساعدات، وحقوق الإنسان، النزاعات القبلية، وإعادة تخصيص مواقع حماية المدنيين

حلقات جرى بثها من برنامج الديمقراطية في العمل.

ويعزى انخفاض عدد البرامج عما كان متوقعا إلى تعليق الجدول الزمني العادي للبرمجة نتيجة لجائحة كوفيد-19 والحاجة إلى إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد البشرية الشحيحة للتركيز على برنامج المائدة المستديرة، وهو برنامج مكرس خصيصا لتعزيز تنفيذ اتفاق السلام

حصة أذيعت من برنامج المائدة المستديرة

تنظيم حملة إعلامية على الصعيد الوطني لدعم عملية السلام، بما في ذلك (أ) 25 نشاطا للتوعية لتعزيز السلام والمصالحة داخل البلد؛ (ب) وإنتاج ونشر المواد الترويجية، بما في ذلك نسخ من الاتفاق المنشط و/أو المعلومات المتعلقة بالعمليات الانتخابية؛ (ج) وإنتاج 150 منتجا متعدد الوسائط، بما في ذلك الأخبار الرقمية والقصص السمعية البصرية، وألبومات التصوير الفوتوغرافي، والمشاركة في وسائل التواصل الاجتماعي، لتوزيعها على جميع المنابر الرقمية لمقر الأمم المتحدة والبعثة، وكذلك على وسائل الإعلام الخارجية؛ (د) وبث 40 حلقة إذاعية من برنامج الديمقراطية في العمل (Democracy in Action) لمدة ساعة واحدة و 40 حلقة إذاعية للمائدة المستديرة (Round Table) لمدة ساعتين، يتم التركيز فيها على السلام والعمليات الانتخابية

20

2 000

244

10

42

الإنجاز المتوقع 4-2: تقديم الدعم للمؤسسات المنشأة بموجب اتفاق السلام لرصد وتنسيق تنفيذه، وقيامها بعملها على نحو فعال

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
4-2-1 عقد اجتماعات منتظمة للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، بمشاركة جميع الأطراف، من أجل الإشراف على تنفيذ اتفاق السلام المعاد تنشيطه (2018/2019: 8؛ 2020/2019: 8؛ 2021/2020: 12)	عُقدت 6 اجتماعات عامة للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويُعزى انخفاض عدد الاجتماعات أساساً إلى القيود ذات الصلة بكوفيد-19
4-2-2 أداء جميع الأفرقة الـ 12 المعنية بالرصد والتحقق التابعة لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية لعملها واستجابتها بسرعة للشكاوى المتعلقة بانتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية	تتألف آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية من 9 من أفرقة الرصد والتحقق، توجد قواعدها في أويل، وبانتيو، وبور، وجوبا، وملكال، وتوريت، وواو، ويامبيو، ويبي. وكانت جميع الأفرقة التسعة تؤدي مهامها وتستجيب لانتهاكات وقف إطلاق النار وأجرت رصدًا منتظمًا لمواقع التجميع
4-2-3 عقد اجتماعات منتظمة لمجلس آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، بمشاركة جميع الأطراف، من أجل الإشراف على عمل أفرقة الرصد والتحقق، وكفالة الكفاءة والفعالية في رصد التقدم المحرز في تنفيذ الوقف الدائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية والتحقق منه والإبلاغ عنه	عُقدت 7 اجتماعات لمجلس إدارة آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

بذل المساعي الحميدة لدعم اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها في الإشراف على تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه عن طريق المشاركة في 12 اجتماعاً للجنة	12	اجتماعاً للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها عُقدت مع الجهات الشريكة، بما في ذلك البعثة بصفتها عضواً في مجلس اللجنة. وبذلت البعثة مساعيها الحميدة لدعم أنشطة اللجنة المعاد تشكيلها ودورها الرقابي، وشددت على ضرورة تحديد ومعالجة التحديات التي تعترض تنفيذ المهام الحاسمة المنصوص عليها في الاتفاق المنشط
التشجيع على تقديم دعم مشترك ومتسق من المجتمع الدولي لعمل اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وتنفيذ الاتفاق المنشط من خلال عقد 14 اجتماعاً تحضيرياً مع الشركاء الدوليين والإقليميين قبل انعقاد اجتماعات اللجنة، وتنظيم 12 محفلاً دبلوماسياً مع أعضاء السلك الدبلوماسي، وعقد اجتماعات منتظمة مع مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان	15	اجتماعاً تحضيرياً عُقدت مع الجهات الشريكة الدولية والإقليمية قبل انعقاد الجلسات العامة للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها
	8	منتديات دبلوماسية عُقدت على مستوى السفراء لمناقشة وتنسيق الدعم الدولي الفعال لعملية السلام وتنفيذ ولاية البعثة، ولتعزيز الدعم المتسق لعمل اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، وللتصدي للتحديات التي تؤثر في تنفيذ المهام البالغة الأهمية للاتفاق المنشط

ويُعزى انخفاض عدد الاجتماعات عما كان مقرراً إلى القيود المفروضة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، ما أدى إلى إلغاء أنشطة مقررة

26 اجتماعاً عُقدت مع ممثلي مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في جوبا

سعيًا لتيسير المشاركة والتنسيق الفعالين والمستمرين بين الكيانات الإقليمية والجهات الأخرى الشريكة، عقدت اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير على النحو التالي: 3 اجتماعات مع مبعوثين خاصين لتقديم إحاطات بشأن التحديات التي تعترض تنفيذ الاتفاق المنشط ومناقشتها؛ وعُقد 20 اجتماعاً مع ممثلي مكتب الاتصال التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جوبا على مستوى العمل؛ و 18 اجتماعاً لآلية التنسيق مع مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، ومكتب الاتصال التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جنوب السودان، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها لمناقشة وتنسيق الدعم لتنفيذ اتفاق السلام

بذل المساعي الحميدة لتيسير التعاون والتنسيق بين الكيانات الإقليمية والشركاء الآخرين على نحو فعال ومستمر من خلال التعاون المنتظم مع هؤلاء الشركاء لدعم ضمان أن تكون عمليات السلام والحوكمة مستدامة وشاملة للجميع

واصلت البعثة التنسيق مع آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية من خلال اجتماعات تنسيق أسبوعية على مستوى مقر قيادة البعثة واجتماعات يومية لتخطيط الدوريات على صعيد الميدان مع أفرقة الرصد والتحقق التابعة لها

تقديم الدعم لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، من خلال المشاركة في 12 اجتماعاً للمجلس؛ وتوفير الدعم الإسكاني والإداري واللوجستي لأفرقة الرصد والتحقق؛ والتواصل اليومي مع الآلية لتنسيق العمليات

وعُلفت المشاركة في اجتماعات التنسيق الأسبوعية بعد ظهور جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، حضرت البعثة جميع الاجتماعات السبعة لمجلس آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتقييم تنفيذ المهام في منطقة عملياتها المحددة. وبسبب جائحة كوفيد-19، توقفت الاجتماعات في بداية السنة المالية ولكنها استؤنفت في نهاية المطاف مع تخفيف القيود. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت 9 اجتماعات للجنة التقنية التابعة للآلية لمعالجة المسائل المتعلقة بتنفيذ الترتيبات الأمنية على المستوى العملي. وعقد مقر قيادة البعثة أيضاً اجتماعين مع

الممثلين على مستوى العمل لتنسيق الدعم اللوجستي الذي تقدمه البعثة إلى العمليات على المستوى الميداني

وشمل الدعم الإداري واللوجستي المقدم لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي: 24 مركبة، والوقود، و 23 جهازاً يعمل بنظام لاسلكي أرضي متعدد القنوات (نظام TETRA)، وحيز سكني ومكتبي في المكاتب الميدانية للبعثة

يوماً من أيام عمل الدوريات أنجزت في إطار أفرقة متكاملة دعماً لأفرقة الرصد والتحقق التابعة لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية ويُعزى انخفاض عدد الدوريات عما كان مقرراً أساساً إلى حالات التأخير و/أو عدم تبادل المعلومات من جانب حكومة جنوب السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان

98

إنجاز 360 يوماً من أيام عمل الدوريات في الأفرقة المتكاملة دعماً لـ 12 فريقاً من أفرقة الرصد والتحقق التابعة لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية التي تقوم برصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية (30 يوماً من أيام عمل الدوريات في الشهر لفترة 12 شهراً)

الإنجاز المتوقع 4-3: إضفاء الطابع المؤسسي على أحكام اتفاق السلام في الدستورين الانتقالي والدائم

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

لم يحرز أي تقدم صوب اعتماد دستور دائم جديد، وذلك لأن الشروط الرئيسية لاعتماده، أي اعتماد دستور جديد يستند إلى تصديق البرلمان على التعديلات الدستورية الواجبة التطبيق التي توخاها الاتفاق المنشط وإجراء عملية استعراض دستوري شاملة وتشاركية تقودها مفوضية قومية لمراجعة الدستور معاد تشكيلها، هي شروط لم يتم استيفائها خلال الفترة المشمولة بالتقرير

لم يُحرز أي تقدم في تعزيز المشاركة في عملية مراجعة الدستور بسبب عدم إنشاء مفوضية قومية لمراجعة الدستور تؤدي مهامها بالكامل للدفع قدماً بعملية مراجعة الدستور والأنشطة ذات الصلة

4-3-1 اعتماد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لدستور دائم جديد من خلال عملية لوضع الدستور شاملة للجميع وقائمة على المشاركة

4-3-2 تعزيز المشاركة الشعبية في عمليات مراجعة الدستور من خلال مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية التشاور، بما في ذلك التثقيف المدني ومنتديات التتوير العامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمشاركة المرأة والشباب على قدم المساواة وعلى نحو شامل للجميع

تقديم المشورة والمساعدة التقنية والدعم إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، حسب الاقتضاء، في عملية تحديد التشريعات الرئيسية ومراجعتها وصياغتها، بما يتماشى مع الإصلاحات التشريعية والدستورية المقترحة في الاتفاق المعاد تنشيطه	نعم	على الرغم من عدم إحراز تقدم في عملية استعراض الدستور عموماً، واصلت البعثة تقديم الدعم التقني وتشجيع الإصلاحات التشريعية والدستورية التي توخاها الاتفاق المنشط ومن أجل دفع عجلة الإصلاحات الحاسمة المتصلة بعملية السلام، قدمت البعثة المشورة التقنية إلى لجنة إصلاح القوانين في جنوب السودان لتيسير استعراض الإطار القانوني الجنائي بغية ضمان امتثاله للمعايير الدولية والإقليمية، فضلاً عن تنسيق القوانين الجنائية الوطنية. ودعمت البعثة، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية في صياغة قانون وطني للأسرة. وقدمت البعثة أيضاً الدعم إلى وزارة الثقافة والشباب والرياضة في إجراء مشاورات بشأن ميثاق الشباب الأفريقي، ومشروع قانون وطني للرياضة، وسياسة وطنية للشباب، وقانون لإنشاء صندوق وطني لتنمية المشاريع الشبابية
بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة والدعم بشأن إنشاء المفوضية القومية لمراجعة الدستور وحسن أدائها مهامها عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية مع ممثلي حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية	لا	لم تُنشأ المفوضية القومية لمراجعة الدستور خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب استمرار التأخير في إعادة تشكيل الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية
تقديم المشورة والمساعدة التقنية والدعم إلى المفوضية القومية لمراجعة الدستور بشأن وضع الصيغة النهائية لدستور دائم، بما في ذلك بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتنظيم 4 حلقات عمل مع أعضاء المفوضية لتعزيز وتشجيع اعتماد المعايير وأفضل الممارسات المقبولة دولياً في عملية صياغة الدستور الدائم	لا	في غياب المفوضية القومية لمراجعة الدستور، تعاونت البعثة مع اللجنة الوطنية لتعديل الدستور والجهات المعنية صاحبة المصلحة لعقد جلسات إعلامية عن عملية وضع الدستور
تنسيق الدعم الدولي لعملية مراجعة الدستور لكفالة التماسك والاتساق في إيصال المساعدة من خلال المنتدى التشاوري لكبار المسؤولين وفريق استشاري فني	لا	لم يتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير إنشاء المفوضية القومية لمراجعة الدستور التي تمثل الجهة المحاورة الرئيسية لتقديم الدعم المتوخى بشأن عملية مراجعة الدستور
تنظيم 6 منتديات مائدة مستديرة مع فئات مستهدفة مختارة من أصحاب المصلحة في جنوب السودان، بما في ذلك الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات النسائية، والجماعات الشبابية، لإذكاء الوعي بالقضايا الأساسية، يُسترشد	6	منتديات/حلقات عمل مائدة مستديرة عقدتها البعثة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجهة شريكة دولية، من خلال التواصل مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، لزيادة الوعي بعملية وضع الدستور بين فئات

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
بها في عملية المشاورة العامة لصياغة دستور دائم، ولتشجيع التمثيل والمشاركة المتسمين بالقدرة في هذه العملية على نطاق واسع	مستهدفة مختارة وتشجيع الشمولية. وشمل ذلك 5 منتديات/حلقات عمل مع منظمات المجتمع المدني، والمجموعات الشبابية والمنظمات النسائية، ومنتدى افتراضيا مع ممثلي النازحين داخليا واللاجئين، لتوفير المعلومات والتوعية بعملية وضع الدستور الدائم، والتأكيد على الشمولية في العملية
الإنجاز المتوقع 4-4: إجراء الانتخابات وفقاً للمعايير الدولية بعد الفترة الانتقالية	
مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
4-4-1 اضطلاع المفوضية القومية للانتخابات، بما في ذلك فروعها على مستوى الولايات والمحليات، بكامل مهامها، وإحراز تقدم في الأعمال التحضيرية للانتخابات وفقاً للجدول الزمني الذي يتفق عليه جميع أصحاب المصلحة	تعدرت إعادة تشكيل المفوضية القومية للانتخابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب استمرار تأخر الأطراف في تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتعديلات التشريعية وفي إعادة تشكيل المؤسسات الرئيسية على النحو المطلوب بموجب الاتفاق المنشط
4-4-2 إحراز تقدم نحو تهيئة بيئة مواتية لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة وشفافة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمشاركة المرأة والشباب على قدم المساواة وعلى نحو شامل للجميع	لم يُحرز أي تقدم في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتعذر تشكيل المفوضية القومية للانتخابات، التي كان يُتوخى منها أن تقوم بدور قيادي في العملية الانتخابية، على نحو ما يقتضيه الاتفاق المنشط
النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم اجتماعات شهرية مع الأحزاب السياسية لتعزيز المشاركة الفعالة والمستدامة في العمليات السياسية والانتخابية، ولإسداء المشورة لضمان استمرار مشاركتها في العملية الانتقالية السياسية، ولتشجيع الشفافية والتسامح، بما في ذلك احترام وحماية الحريات الأساسية والحيز السياسي	لا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُنجز أي عمل بشأن المسائل الانتخابية، نظراً لعدم وجود مفوضية قومية للانتخابات أعيد تشكيلها لقيادة العملية الانتخابية. وعقب تخفيف بروتوكولات التباعد البدني المتعلقة بجائحة كوفيد-19 خلال الربع الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة اتصالات محدودة مع جميع الأحزاب السياسية بشأن المسائل المتصلة بعملية السلام، وبشأن حماية الحريات الأساسية والحيز السياسي
تقديم الدعم لضمان التواصل على الصعيدين الوطني ودون الوطني مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من الأوساط السياسية، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، وذلك	وطلت البعثة أيضاً على اتصال مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع الشركاء الدوليين بشأن ضرورة اتباع نهج منسق ومتسق لتشجيع الأطراف على تنفيذ أحكام الاتفاق المنشط المنطبقة بهدف تهيئة الظروف الملائمة لبدء التحضير للانتخابات استمرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في التواصل بانتظام مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة من السياسيين والمجتمع المدني فقط بشأن المسائل غير المتعلقة بالانتخابات، نعم

أنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

في ظل غياب بيئة انتخابية تمكينية وعدم وجود مفوضية قومية للانتخابات تؤدي مهامها وتتولى زمام القيادة في المسائل الانتخابية

لاستيعاب الجميع والتشجيع على زيادة تمثيل ومشاركة النساء والشباب في العملية الانتخابية من خلال عقد اجتماعات مع ممثلي الأحزاب السياسية، والسلطات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني

وقرب نهاية الفترة المشمولة بالنقرير، تم إيفاد فريق لتقييم الاحتياجات الانتخابية، عملاً بقرار مجلس الأمن 2567 (2021)، إلى جنوب السودان، للقيام بجملة من المهام منها إجراء تقييم شامل للبيئة الانتخابية، ووضع آليات انتخابية تراعي الاعتبارات الجنسانية، وتحديد قدرات واحتياجات مختلف الجهات صاحبة المصلحة في الانتخابات. ويسرت البعثة ونسقت الاجتماعات مع شريحة عريضة من الجهات صاحبة المصلحة من بينها ممثلو الحكومات الوطنية وحكومات الولايات، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، وممثلو مجموعات الشباب، والزعماء الدينيين

تواصلت البعثة بانتظام مع البرلمانيات وممثلات الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من أجل وضع خطط واستراتيجيات للنهوض بمشاركة المرأة في صنع القرار الحزبي وزيادة تمثيلها في المؤسسات الرئيسية

نعم تنظيم اجتماعات مع النساء العاملات في الميدان السياسي والمنصات ذات الصلة لتشجيع وضع وتنفيذ خطة عمل للنهوض بمشاركة المرأة ومساهمتها في الحياة السياسية

نظراً لغياب بيئة انتخابية مؤاتية، وعدم وجود مفوضية قومية للانتخابات قادرة على أداء مهامها تتولى زمام الأمور والريادة بشأن المسائل الانتخابية، لم يتسن إنجاز الناتج المقرر بسبب عدم إعادة تشكيل المفوضية على النحو المطلوب بموجب الاتفاق المنشط

لا تقديم الدعم لإجراء تدريب على المهارات القيادية لموظفات الانتخابات، والمرشحات الطموحات، ووسائط الإعلام، والناخبات بشأن مشاركة المرأة في العملية الانتخابية

لم ينجز الناتج المقرر بسبب تعذر إعادة تشكيل المفوضية القومية للانتخابات على نحو ما يقتضيه الاتفاق المنشط

لا عقد اجتماعات أسبوعية مع مجلس المفوضين في المفوضية القومية للانتخابات والشعب التقنية التابعة لها لتقديم الدعم والمشورة بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ الجدول الزمني للانتخابات

نظراً لغياب بيئة انتخابية مؤاتية، وعدم وجود مفوضية قومية للانتخابات قادرة على أداء مهامها تتولى زمام الأمور والريادة بشأن المسائل الانتخابية، لم يتسن إنجاز الناتج المقرر بسبب عدم إعادة تشكيل المفوضية على النحو المطلوب بموجب الاتفاق المنشط

لا بذل المساعي الحميدة، من خلال المشاركة والدعوة على الصعيد السياسي، للسلطات المحلية، والمفوضية القومية للانتخابات، والأحزاب السياسية، والجهات الفاعلة الأخرى، للتخفيف من خطر اندلاع العنف المتصل بالانتخابات

الإنجاز المتوقع 4-5: نهضة بيئة آمنة ومأمونة من خلال معالجة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على نحو شامل مسائل العدالة وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
4-5-1 إنشاء مؤسسات قطاع الأمن الانتقالية على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المعدل وتنشيطه ووضع خريطة طريق لإجراء إصلاحات ذات أولوية في مجال سيادة القانون وقطاع الأمن خلال الفترة الانتقالية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمشاركة المرأة الشاملة وعلى قدم المساواة وإصلاح قطاع الأمن بشكل يراعي المنظور الجنساني	أنشئت مؤسسات قطاع الأمن الانتقالية وجرى تشغيلها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. غير أن مهامها كانت مقيدة بشدة بسبب محدودية الموارد، مما أدى إلى عدم إحراز أي تقدم يُذكر في إصلاحات قطاع الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتشمل مؤشرات الإنجاز الإيجابية مشاركة مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين بنشاط في بلورة أول ناتجين مستهدفين له في إطار الاتفاق المنشط وهما: إجراء تقييم أمني استراتيجي، ووضع إطار للسياسة الأمنية. وبشكل هذان الناتجان الوثيقتين التمهيديتين اللازمتين لقيام مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين في نهاية المطاف بوضع خارطة طريق وطنية لتحويل قطاع الأمن للموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء والجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
بذل المساعي الحميدة لتشجيع ودعم الاتفاق السياسي بشأن الإصلاحات المتعلقة بالعدالة وبقطاع الأمن، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، عن طريق العمل بشكل منتظم مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعد تشكيلها والمؤسسات الأمنية الانتقالية التابعة لكل منهما	نعم عقدت البعثة 9 اجتماعات مع مختلف الآليات الأمنية لمناقشة القيود التشغيلية التي تؤثر في تنفيذ الترتيبات الأمنية على النحو المتوخى في الاتفاق المنشط، وشاركت في 4 حلقات عمل بشأن وضع الاستراتيجيات وإصلاح قطاع الأمن، في حين عُقد اجتماعان مع القيادة العليا للسلطة القضائية لمناقشة الإصلاحات القضائية
وفي شراكة وثيقة مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعد تشكيلها، وفرت المساعي الحميدة التي بذلتها البعثة الدعم لمجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لتمكينه من عقد 3 حلقات عمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعماً لأعمالها الرامية إلى تحديد النواتج المستهدفة التي يمكن تحقيقها في إطار الاتفاق المنشط المشار إليها أعلاه. ودعمت البعثة أيضاً حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة في عقد 6 محاكم عسكرية متنقلة و 4 محاكم مدنية متنقلة للبت في القضايا المتراكمة غير المنجزة وتعزيز المساءلة. وقدمت البعثة أيضاً الدعم إلى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب	

السودان أثناء قيامها بإعداد وتعزيز مشاريع وثائقها الاستراتيجية والبرنامجية.

<p>واصلت البعثة بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة التقنية إلى السلطات الوطنية للقيام برحلة مشتركة إلى المواقع الحدودية استعدادا لإنشاء مراكز حدودية، وتقديم المشورة التقنية لوضع خطط استراتيجية من جانب سلطات السجون، فضلا عن إجراء 12 تقييما أساسيا للسجون في 4 ولايات، والقصد منها توجيه الدعم الذي ستقدمه البعثة وجهات شريكة أخرى وتدخلاتها في المستقبل. ودعمت البعثة أيضا نشر السلطات الوطنية للأنظمة الوطنية المتعلقة بالأسلحة النارية، في إطار دعمها للاستراتيجية الوطنية الطوعية لنزع سلاح المدنيين. ودعمت البعثة كذلك مصلحة السجون في جنوب السودان لوضع خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات</p>	نعم	<p>تقديم المشورة التقنية إلى المؤسسات الأمنية الانتقالية المنشأة بموجب الاتفاق المعاد تنشيطه لدعم تنفيذ المقترحات المتعلقة بوضع ترتيبات أمنية انتقالية منقحة</p>
--	-----	--

العنصر 5: الدعم

78 - واصل عنصر دعم البعثة تقديم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية بفعالية وكفاءة دعما لتنفيذ ولايتها، وذلك عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة.

الإنجاز المتوقع 5-1: تقديم خدمات دعم سريعة وفعالة تتسم بالكفاءة وبحس المسؤولية إلى البعثة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

<p>استخدمت البعثة 77 في المائة من ساعات الطيران المقررة (باستثناء الطيران لأغراض البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي وإجلاء المصابين)</p>	<p>1-1-5 النسبة المئوية لساعات الطيران المستخدمة من الساعات المقررة (باستثناء الطيران لأغراض البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي/إجلاء المصابين) (2019/2018: 78 في المائة؛ 2020/2021: 79 في المائة؛ 2021/2020: 90 في المائة)</p>
<p>بلغ متوسط النسبة المئوية السنوية الفعلية 7,6 في المائة للوظائف الدولية الشاغرة المأذون بها وبلغ 6,3 في المائة لوظائف الموظفين الدوليين المؤقتة</p>	<p>2-1-5 متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية الشاغرة المأذون بها (2019/2018: 5,4 في المائة؛ 2020/2021: 6,6 في المائة؛ 2021/2020: 5 في المائة ± 1 في المائة)</p>
<p>بلغ متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات 28,6 في المائة</p>	<p>3-1-5 متوسط النسبة المئوية السنوية للإناث من مجموع الموظفين المدنيين الدوليين (2019/2018: 27 في المائة؛ 2020/2021: 28 في المائة؛ 2021/2020: 37 في المائة)</p>

4-1-5 متوسط عدد الأيام التقويمية التي يستغرقها استقدام الموظفين على أساس قائمة المرشحين المقبولين، منذ فتح باب الترشح للوظيفة الشاغرة وحتى اختيار المرشح، للرتب من ف-3 إلى مد-1 والرتب من خ م-3 إلى خ م-7 (2019/2018): لا ينطبق؛ 2020/2019: 61؛ 2021/2020: $101 \geq$	بلغ متوسط عدد الأيام التقويمية التي يستغرقها استقدام الموظفين من قائمة المرشحين المقبولين 64 يوما
5-1-5 متوسط عدد الأيام التقويمية التي يستغرقها استقدام موظف لشغل وظيفة محددة، منذ فتح باب الترشح للوظيفة الشاغرة وحتى اختيار المرشح، للرتب من ف-3 إلى مد-1 والرتب من خ م-3 إلى خ م-7 (2019/2018): لا ينطبق؛ 2020/2019: 368؛ 2021/2020: $120 \geq$	بلغ متوسط عدد الأيام التقويمية التي يستغرقها استقدام موظف لشغل وظيفة محددة 332 يوما
6-1-5 النتيجة الإجمالية في سجل الأداء البيئي الذي وضعتة الإدارة (2019/2018): لا ينطبق؛ 2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: 100؛	حصلت البعثة على درجة تقييم بلغت 70 في سجل الأداء البيئي للإدارة. وهذه هي المرة الأولى التي تبلغ فيها البعثة عن درجة للتقييم البيئي، بعد النجاح في التخفيف من أسباب المخاطر الكبيرة المرتبطة بمياه الصرف
7-1-5 النسبة المئوية لجميع مشكلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم حلها ضمن إطار الأهداف المقررة والمتصلة بالمخاطر العالية والمتوسطة والمنخفضة (2019/2018): 96 في المائة؛ 2020/2019: 94 في المائة؛ 2021/2020: ≤ 85 في المائة)	وجدت البعثة حلاً لما نسبته 93 في المائة من مشكلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن إطار الأهداف المقررة والمتصلة بالمخاطر العالية والمتوسطة والمنخفضة
8-1-5 الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (2019/2018): 85 في المائة؛ 2020/2019: 85 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة)	حققت البعثة معدل امتثال نسبته 87,5 في المائة لمتطلبات سياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية
9-1-5 النتيجة الإجمالية في مؤشر الأداء لإدارة الممتلكات، الذي وضعتة الإدارة (2019/2018): 1 955؛ 2020/2019: 2 000؛ 2020/2019: $1 800 \leq$	حصلت البعثة على درجة 2 000 حسب الرقم القياسي لإدارة الممتلكات، وهو ما يمثل أعلى درجة يمكن تسجيلها
10-1-5 النسبة المئوية لحالات الخروج عن خطة الطلب من حيث الكميات المقررة وتوقيت عملية الشراء (2019/2018): لا ينطبق؛ 2020/2019: 5 في المائة؛ 2021/2020: $20 \geq$ في المائة)	تم الخروج عن خطة الطلب بنسبة 5 في المائة
11-1-5 النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبان للأمم المتحدة تستوفي المعايير في 30 حزيران/يونيه، وفقاً لمذكرة التفاهم (2019/2018): 100 في المائة؛ 2020/2019: 100 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة)	في 30 حزيران/يونيه 2021، كان 100 في المائة من أفراد الوحدات يقيمون في مبانٍ تابعة للأمم المتحدة تستوفي المعايير

5-12 امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بإيصال بلغ متوسط معدل الامتثال 96 في المائة، استنادا إلى مستويات أداء
 حصص الإعاشة وجودتها، وإدارة مخزوناتهما (2019/2018: 96 الخدمات التي تحققت وفقا لمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بإيصال
 في المائة؛ 2020/2019: 96 في المائة؛ 2021/2020: ≤ 95 حصص الإعاشة وجودتها وإدارة مخزوناتهما
 في المائة)

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

تحسينات الخدمة

تنفيذ خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، تمشيا مع نعم نفذت البعثة خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، بما يتماشى
 الاستراتيجية البيئية للإدارة الاستراتيجية البيئية للإدارة

نفذت البعثة خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، بما يتماشى مع استراتيجية الإدارة بشأن البيئة، بما في ذلك التدريب
 التمهيدي وتدريب منسقي الشؤون البيئية؛ وفصل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها في مواقع استراتيجية داخل المخيمات؛
 وتنفيذ إجراءات التسميد داخل معسكرات القوات والشرطة؛ ورصد ممارسات المعالجة الآمنة؛ واستحداث تطبيق للإبلاغ
 البيئي يرصد البصمة البيئية للبعثة

دعم تنفيذ استراتيجية ومخطط الإدارة لإدارة سلسلة الإمداد نعم تعالج التحسينات المدخلة على إدارة سلسلة الإمداد في البعثة
 تدريجيا التحديات الخاصة بالبعثة. وهي تؤدي إلى اتباع نهج قائم على البيانات يضم التحليل التاريخي والتنبؤ والتخطيط
 للطوارئ؛ ورؤية أفضل لسلسلة التوريد؛ وإنشاء اتجاه في إدارة سلسلة التوريد يتأتى من خلال التدريب وتعزيز النشاط
 المتكامل؛ واتباع نهج من البداية إلى النهاية في تقديم الدعم للعملاء والجهات الشريكة يسمح لعناصر البعثة بتنفيذ المهام
 المنوطة بها تنفيذا فعالا. ويشمل التقدم المحرز حتى الآن، في إطار الهيكل الجديد، استحداث أدوات تتيح قياس الأداء على
 نحو منهجي وموضوعي على امتداد سلسلة التوريد بأسرها؛ وتنسيق التخطيط مع مقر الأمم المتحدة، ومركز الخدمات
 العالمي، ومركز دعم البعثة وركيزة تقديم الخدمات؛ وإدارة المخزون بفعالية وكفاءة؛ وتنفيذ مشروع تحديد الهوية
 باستخدام الترددات اللاسلكية وكفالة استمراره؛ وتحسين الرؤية من البداية إلى النهاية للبضائع المنقولة إلى قواعد البعثة
 والبضائع المخزنة فيها

وبدأ تنفيذ مشروع أداة تخطيط سلسلة الإمداد في البعثة في 15 آذار/مارس 2021، مع نشر الأداة في 14 مجالا من

أُنجزت
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

مجالات الأعمال المختارة. ومن المقرر إجراء النشر الكامل في مجالات الأعمال المتبقية للفترة من أيلول/سبتمبر 2021 إلى نيسان/أبريل 2022، وسيتم استخدام أداة تخطيط سلسلة الإمداد خلال إعداد الخطة السنوية لسلسلة الإمداد للفترة 2023/2022

خدمات الطيران

تشغيل وصيانة ما مجموعه 26 طائرة (7 طائرات ثابتة الجناحين و 19 طائرة مروحية)	7	احتفظت البعثة بأسطول مكون من 26 طائرة يتألف مما يلي:
	19	طائرة مروحية
توفير ما مجموعه 19 303 ساعة طيران مقررة (14 503 ساعة من مقدمي خدمات تجارية، و 4 800 ساعة من مقدمي خدمات عسكرية) لتغطية جميع الخدمات، بما في ذلك خدمات الركاب، والبضائع، والدوريات والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي	14 635	ساعة طيران جرى توفيرها تتضمن ما يلي:
	11 258	ساعة طيران من مقدمي خدمات الطيران التجاري
	3 377	ساعة طيران من مقدمي خدمات الطيران العسكري
الإشراف على معايير سلامة الطيران لـ 26 طائرة و 34 مطارا وموقعا لهبوط الطائرات		ويُعزى انخفاض عدد ساعات الطيران أساسا إلى القيود المفروضة على الطيران خلال الأشهر الأربعة الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19
		نجحت البعثة في تنفيذ الإشراف على معايير سلامة الطيران لكل من:
	26	طائرة مخصصة
	16	مطارا
	18	موقعا لهبوط الطائرات العمودية

خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ

توفير خدمات الميزانية والشؤون المالية والمحاسبية لميزانية قدرها 1 190 119 000 دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة	نعم	قدمت البعثة خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ بخصوص ميزانية قدرها 1 178,5 مليون دولار، بما يتوافق مع السلطة المفوضة
---	-----	--

خدمات الموظفين المدنيين

تقديم خدمات الموارد البشرية إلى قوام مأذون به من الموظفين المدنيين يصل إلى 2 867 موظفا (924 موظفا دوليا، و 1 446 موظفا وطنيا، و 42 من الموظفين في	نعم	قدمت البعثة خدمات الموارد البشرية إلى قوام من شاغلي الوظائف المدنيين بلغ متوسطه 2 657 فرداً (853 موظفاً دولياً، و 1 375 موظفاً وطنياً، و 40 موظفاً في وظائف
---	-----	---

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وظائف مؤقتة، و 455 من متطوعي الأمم المتحدة)، وتشمل هذه الخدمات تقديم الدعم لتجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والتوظيف، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، بما يتماشى مع السلطة المفوضة	مؤقتة، و 389 متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم لتجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والاستقدام، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، بما يتماشى مع السلطة المفوضة
خدمات المرافق والهياكل الأساسية والخدمات الهندسية	
تقديم خدمات الصيانة والإصلاح لما مجموعه 20 موقعا تابعا للبعثة	نعم تم تقديم خدمات الصيانة والإصلاح في 21 موقعا تابعا للبعثة، بما في ذلك مخيم بازو الذي أنشئ في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير 2020/2019
تنفيذ 12 مشروعا من مشاريع التشييد والتجديد والتعديل	نعم نفذت البعثة 12 مشروعا للبناء والتجديد والتعديل؛ وقامت بتحديث 558 2 كلم من طرق الإمداد الرئيسية في جميع ولايات جنوب السودان العشر، و 63 كلم من طرق المخيمات الداخلية وجسرين؛ كما قامت بصيانة 16 مطارا
تشغيل وصيانة 313 من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة ومحطتين لألواح الطاقة الشمسية	نعم قامت البعثة بتشغيل وصيانة 313 من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة على نطاق البعثة ومحطتين لألواح الطاقة الشمسية في جوبا ووواو
تشغيل وصيانة مرافق لتوفير المياه ومعالجتها مملوكة للأمم المتحدة (48 من آبار المياه/حفر ضخّ المياه الجوفية، و 30 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها) و 97 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي	نعم قامت البعثة بتشغيل وصيانة مرافق لتوفير المياه ومعالجتها تتألف من 48 من حفر ضخ المياه الجوفية و 30 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها، وكذلك 113 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي
توفير خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 10 مكاتب ميدانية	نعم وفرت البعثة خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 10 مكاتب ميدانية
خدمات إدارة الوقود	
إدارة عمليات توريد وتخزين 56,1 مليون لتر من الوقود (21,7 مليون لتر للعمليات الجوية، و 0,1 مليون لتر للعمليات البحرية، و 4,2 ملايين لتر للنقل البري، و 30,1 مليون لتر لمولدات الكهرباء ومرافق أخرى) والزيوت ومواد التشحيم في جميع نقاط التوزيع ومرافق التخزين في 16 موقعا	47,5 مليون لتر استُهلكت كما يلي: (أ) 16,0 مليون لتر للعمليات الجوية؛ (ب) 0,1 مليون لتر للعمليات البحرية؛ (ج) 3,0 ملايين لتر للنقل البري؛

(د) 28,4 مليون لتر لمولدات الكهرباء والمرافق الأخرى

ووفرت البعثة الزيوت ومواد التشحيم في جميع نقاط التوزيع
ومرافق التخزين في 16 موقعا

خدمات تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات اللاسلكية واللاسلكية

وفرت البعثة 4 814 جهازا لاسلكيا محمولا باليد، و 2 195 جهازا
لاسلكيا متنقلا للمركبات، و 216 جهازا لاسلكيا للمحطات القاعدية

توفير 5 143 جهازا لاسلكيا محمولا باليد، و 2 807 أجهزة
لاسلكية متنقلة للمركبات، و 416 جهازا لاسلكيا للمحطات
القاعدية، وتقديم خدمات الدعم ذات الصلة بها

ويعزى انخفاض عدد الأجهزة اللاسلكية المحمولة باليد والأجهزة
اللاسلكية للمحطات القاعدية، في المقام الأول، إلى التأخر في
تسليم شحنات معدات المعلومات والاتصالات، لأسباب تتعلق
بجائحة كوفيد-19

قامت البعثة بتشغيل وصيانة 23 محطة للبث الإذاعي على
موجات التضمين الترددي (FM) و 6 مرافق للإنتاج الإذاعي

تشغيل وصيانة 23 محطة للبث الإذاعي على موجات
التضمين الترددي (FM) و 6 مرافق للإنتاج الإذاعي

قامت البعثة بصيانة شبكة لتوفير خدمات الاتصالات بالصوت
والفاكس والفيديو ونقل البيانات، بما في ذلك 55 وحدة طرفية
ذات فتحات صغيرة جداً، و 35 مقسماً هاتفياً، و 96 وصلة
تعمل بالموجات الدقيقة

تشغيل وصيانة شبكة لتوفير خدمات الاتصالات بالصوت
والفاكس والفيديو ونقل البيانات، بما في ذلك 55 وحدة طرفية
ذات فتحات صغيرة جداً، و 35 مقسماً هاتفياً، و 95 وصلة
تعمل بالموجات الدقيقة، وتوفير 1 750 اشتراكاً في خطط
خدمات الهواتف الساتلية والمحمولة

ووفرت البعثة أيضاً 2 194 اشتراكاً في خطط خدمات الهواتف
الساتلية والمحمولة. ويعزى الطلب المتزايد على خدمات الهواتف
الساتلية والمحمولة في البعثة أساساً إلى توفير الدعم للموظفين
الذين يعملون عن بُعد داخل منطقة عمليات البعثة وأماكن إقامة
الموظفين بسبب جائحة كوفيد-19

قدمت البعثة الدعم لما مجموعه 5 034 جهازاً حاسوبياً
و 679 طابعة متعددة الوظائف

توفير 5 451 جهازاً حاسوبياً و 673 طابعة لقوام يبلغ
متوسطه 5 693 مستخدماً نهائياً من الموظفين المدنيين
والأفراد النظاميين، بالإضافة إلى 308 أجهزة حاسوبية و 38
طابعة لأغراض الاتصال بين أفراد الوحدات، فضلاً عن
خدمات مشتركة أخرى، وتقديم خدمات الدعم ذات الصلة بها

قدمت البعثة الدعم والصيانة إلى 45 شبكة محلية و 32 شبكة
واسعة النطاق في 42 موقعا من مواقع البعثة

دعم وصيانة 42 شبكة محلية وشبكة واسعة النطاق في
42 موقعا

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي مساحة 644 329 كيلومترا مربعا، وتعهد طبقات المعلومات الطبوغرافية والمواضعية، وإعداد 9 600 خريطة	نعم	دعمت البعثة تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي مساحة 644 329 كيلومترا مربعا وإعداد 3 437 خريطة في البعثة. ويُعزى انخفاض الناتج عما كان مقررا في المقام الأول إلى جائحة كوفيد-19، نظرا لتشجيع المستخدمين على مواصلة استخدام الخرائط الرقمية المتاحة من خلال خدمات الخرائط الشبكية على الشبكة الداخلية، امتثالا لبروتوكولات الحد من المخاطر المتصلة بجائحة كوفيد-19
---	-----	---

الخدمات الطبية

تشغيل وصيانة مرافق طبية مملوكة للأمم المتحدة (9 عيادات من المستوى الأول، وعيادتان من المستوى الأول الممتاز)، وتقديم الدعم إلى مرافق طبية مملوكة للوحدات (31 عيادة من المستوى الأول وأفرقة طبية متقدمة، و 7 عيادات من المستوى الأول تابعة لوحدة الشرطة المشغلة، و 5 مستشفيات من المستوى الثاني (بما فيها مستشفى واحد من المستوى الثاني الممتاز في جوبا)، فضلا عن تعهد ترتيبات تعاقدية مع 7 مستشفيات (3 مستشفيات من المستوى الثالث في كمبالا، و 4 مستشفيات من المستوى الرابع في نيروبي)	نعم	قامت البعثة بتشغيل وصيانة 9 عيادات من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة، في أويل وبانتيو وبور وكواجوك وملكال ورمبيك وتوريت وواو وجوبا (تومبوق)، وعيادتين من المستوى الأول الممتاز في دار الأمم المتحدة ويامبيو مجهزتين بغرفتي عمليات جراحية
وقدمت البعثة الدعم إلى 31 عيادة من المستوى الأول مملوكة للوحدات و 7 أفرقة طبية متقدمة و 7 عيادات لوحدات الشرطة المشغلة، و 4 مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة للوحدات في بانتيو وبور وملكال وواو، ومستشفى واحد من المستوى الثاني الممتاز في جوبا		وحافظت البعثة على ترتيبات تعاقدية مع 3 مستشفيات من المستوى الثالث في كمبالا و 4 مستشفيات من المستوى الرابع في نيروبي
تعهد ترتيبات الإجلاء الطبي إلى 5 مستشفيات من المستوى الثاني داخل منطقة البعثة (بور وبانتيو وجوبا وملكال وواو)، و 7 مستشفيات خارج منطقة البعثة (3 مستشفيات من المستوى الثالث في أوغندا و 4 مستشفيات من المستوى الرابع في كينيا)، بما في ذلك ترتيبات الإجلاء الجوي والإسعاف الجوي، والترتيبات القائمة في حالة الإصابات الجماعية إلى 3 مستشفيات في مصر من خلال اتفاق طلب توريد	نعم	تعهدت البعثة ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة لجميع مواقعها، بما في ذلك إلى مستشفيات من المستوى الثالث ومن المستوى الرابع في أوغندا وكينيا. وقامت البعثة بـ 41 عملية إجلاء طبي ولم تقم بأي عملية إجلاء لمصابين في المستشفيات من المستوى الثاني داخل البعثة ونقلت 43 حالة من حالات الإجلاء الطبي إلى مرافق من المستويين الثالث والرابع في كمبالا ونيروبي وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع ترتيب للإجلاء إلى مستشفى في القاهرة، في حالة وقوع إصابات جماعية

خدمات إدارة سلسلة الإمداد

تقديم الدعم لعمليات التخطيط واختيار الموردين من أجل اقتناء بضائع وسلع أساسية تقدر قيمتها بمبلغ 181,2 مليون دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة؛ وتولي مهام الاستلام والإدارة والتوزيع اللاحق لما يصل إلى 24 000 طن من البضائع داخل منطقة البعثة؛ وإدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية والمعدات التي تقل قيمتها عن العتبة المحددة، بتكلفة تاريخية مجموعها 404,0 ملايين دولار، وإعداد حسابات هذه الأصول والإبلاغ عنها، تمثيلاً مع السلطة المفوضة	191,1	قيمة ما اقتني من بضائع حيثما قُدم الدعم لعمليات التخطيط واختيار الموردين
	13 316	من البضائع التي تم استلامها؛ وأدارت البعثة عملية توزيعها اللاحق داخل منطقة البعثة
ويُعزى انخفاض الناتج عما كان مقرراً أساساً إلى القيود المفروضة لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19، بما في ذلك انخفاض عدد عمليات نقل المعدات المملوكة للوحدات وحالات تأخير في التسليم تتعلق بمتطلبات ترخيص الاستيراد؛	413,5	قيمة المخزونات حتى 30 حزيران/يونيه 2021
	مليون دولار	

خدمات الأفراد النظاميين

توفير خدمات الالتحاق بالمواقع والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوة قوامها الأقصى المأذون به 19 023 فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (242 مراقباً عسكرياً، و 431 ضابطاً أركاناً عسكرياً، و 16 327 فرداً من أفراد الوحدات، و 733 فرداً من شرطة الأمم المتحدة، و 1 290 فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة)، و 78 فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات	212	مراقباً عسكرياً
	403	ضباطاً أركاناً عسكريين
	14 148	فرداً من أفراد الوحدات العسكرية
	532	فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة
	1 116	فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة
	55	فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات
عمليات التفتيش والتحقق والإبلاغ المتعلقة بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والامتثال لشروط الاكتفاء الذاتي لـ 40 وحدة من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة في 17 موقعا	8	وحدات عسكرية ووحدات شرطة مشكّلة من أصل 40 وحدة جرى تفتيشها فعلياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير
ويُعزى انخفاض العدد أساساً إلى القيود ذات الصلة بكوفيد-19		
توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه المعبأة لقوة يبلغ متوسط قوامها 15 873 فرداً من أفراد	15 264	فرداً جرى تزويدهم بحصص الإعاشة، من بينهم ما متوسطه 14 148 فرداً من أفراد الوحدات العسكرية و 1 116 فرداً من أفراد الشرطة المشكّلة

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

<p>وجرى توريد حصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوام متوسطه 19 123 فرداً، منهم 532 فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و 212 مراقباً عسكرياً، و 2 657 فرداً مدنياً، و 55 فرداً مقدماً من الحكومات، و 1 116 فرداً من أفراد الشرطة المشكّلة، و 403 ضباط أركان عسكريين، و 14 148 فرداً من أفراد الوحدات العسكرية</p>	<p>الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة في جميع مواقع البعثة</p>
<p>قُدمت تقارير التحقق المتعلقة بجميع وحدات البعثة التي تُشكّل أساساً لحساب المبالغ الواجبة السداد للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة</p>	<p>نعم دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوة يبلغ متوسط قوامها 16 848 فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و 76 فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات</p>
<p>قامت البعثة بتشغيل وصيانة 1 808 مركبات مملوكة للأمم المتحدة، تشمل 950 مركبة ركاب خفيفة، و 393 مركبة لأغراض خاصة، و 22 سيارة إسعاف، و 45 عربة مصفحة، و 398 من المركبات المتخصصة الأخرى والمقطورات وملحقات المركبات، وكذلك 4 236 مركبة مملوكة للوحدات، و 13 ورشة ومرفق تصليح. وبالإضافة إلى ذلك، جرى توفير خدمات النقل وخدمات النقل الموكي</p>	<p>نعم تشغيل وصيانة 1 925 مركبة مملوكة للأمم المتحدة (تتألف من 950 مركبة ركاب خفيفة، و 492 مركبة للأغراض الخاصة، و 22 سيارة إسعاف، و 45 عربة مصفحة، و 416 مركبة من المركبات المتخصصة الأخرى والمقطورات وملحقات المركبات)، و 4 086 مركبة مملوكة للوحدات، و 12 من ورش ومرفق تصليح المركبات، فضلاً عن توفير خدمات النقل والرحلات الموكية</p>
<p>ويُعزى انخفاض عدد المركبات المملوكة للأمم المتحدة أساساً إلى التأخر في تسليم مركبات بديلة لأغراض خاصة ومعدات متخصصة بسبب التحديات اللوجستية المتصلة بجائحة كوفيد-19، وشطب الشاحنات والمعدات المتخصصة التي أصبحت عتيقة وغير صالحة للخدمة</p>	
<p>ويُعزى ارتفاع عدد المركبات والمعدات المملوكة للوحدات إلى نشر مركبات ومقطورات إضافية بسبب الاحتياجات التشغيلية</p>	
<p>وفُرت خدمات الأمن على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لجميع أفراد الأمم المتحدة داخل منطقة البعثة</p>	<p>نعم توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لجميع الموظفين في منطقة البعثة</p>
<p>جرى توفير خدمات الحماية للصيقة على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لكبار موظفي البعثة والمسؤولين الرفيعي المستوى</p>	<p>نعم توفير الحماية للصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى</p>

الأمن

أُجريت عمليات تقييم للحالة الأمنية، بما في ذلك عمليات مسح أماكن الإقامة، لما عدده 532 مكان إقامة ويُعزى انخفاض الناتج إلى قيود التنقل المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19.	نعم	إجراء عمليات تقييم للحالة الأمنية في المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك عمليات مسح لـ 655 مكان إقامة
جلسة إعلامية وتدريبية نُظمت بشأن الوعي الأمني، بما في ذلك التدريب على نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية ودورات تدريبية وتمارين في مجال مكافحة الحرائق وإجراءات الإجراء	150	تنظيم 250 جلسة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع موظفي البعثة، وتدريب موظفي البعثة الجدد تدريباً تمهيدياً في مجال الأمن وإجراء تدريبات/تمارين عملية أولية لهم في مجال مكافحة الحرائق
ويُعزى انخفاض الناتج إلى القيود المفروضة المتصلة بجائحة كوفيد-19		

السلوك والانضباط

عقدت البعثة دورات تدريبية وجلسات إحاطة لحوالي 310 3 من أفراد البعثة المدنيين و 765 13 فرداً من الأفراد النظاميين بشأن معايير السلوك في الأمم المتحدة، بما في ذلك منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين	نعم	تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط موجه إلى جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، ويشمل التدريب ورصد سير التحقيقات والإجراءات التأديبية
وبالتعاون الوثيق مع أعضاء فرقة العمل الوطنية المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أُجريت عمليات رصد وتقييم في 5 ولايات (واراب، والبحيرات، وشمال بحر الغزال، وشرق الاستوائية، وغرب الاستوائية)، لتقييم ودعم الآليات المجتمعية لتقديم الشكاوى. وفي المواقع التي توقف فيها تشغيل هذه الآليات، أنشئت مرافق لآليات جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى جميع أعضاء الآليات تدريباً لتجديد المعلومات ومواد ترويجية لمساعدتهم على أنشطتهم المتعلقة بالتوعية		
وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ورد 98 ادعاء يتعلق بسلوك غير مرض وجرى تجهيزها وفقاً للسياسة المعمول بها وفي غضون الفترة الزمنية اللازمة. ومن بين الادعاءات الواردة البالغ عددها 98 ادعاء، تم تقييم 4 ادعاءات على أنها ادعاءات تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين		

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

قامت البعثة بتشغيل وصيانة 7 مرافق تُقدّم إلى موظفي البعثة خدمات المشورة والفحص على أساس طوعي وسري فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. ويُعزى انخفاض العدد إلى عدم	نعم	تشغيل وصيانة 8 مرافق ثابتة و 10 مرافق متنقلة تقدم إلى موظفي البعثة خدمات المشورة والفحص على أساس طوعي وسري فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، والقيام
--	-----	---

أُنجزت

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

توافر خدمات المشورة والفحص المتنقلة لأسباب تتعلق بجائحة
كوفيد-19

برنامج للتوعية بشأن الفيروس وغيره من الأمراض المعدية،
بما في ذلك التعلم من الأقران، لموظفي البعثة

وقامت البعثة بتوعية 1 822 فردا من أفراد البعثة بشأن فيروس
نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المعدية من خلال
التدريب التوجيهي، و 1 683 فردا من خلال دورات تدريبية
للتوعية، و 4 857 فردا خلال الاحتفال باليوم العالمي للإيدز
في عام 2020

وتلقى 902 من الموظفين خدمات المشورة والفحص على أساس
طوعي وسري بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من
الأمراض المنقولة جنسيا، وتلقى 49 فردا التدريب ليصبحوا
مرشدين لأقرانهم وأمناء على مجموعة لوازم العلاج الوقائي بعد
التعرض للفيروس

ثالثاً - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ وتمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021)

الفرق					
المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية		
(1)	(2)	(2)-(1)=(3)	(1)÷(3)=(4)		
الفئة					
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
10 311,7	9 795,4	516,3	5,0	المراقبون العسكريون	
466 872,3	465 903,5	968,8	0,2	الوحدات العسكرية	
31 289,7	25 284,5	6 005,2	19,2	شرطة الأمم المتحدة	
30 221,4	36 301,8	(6 080,4)	(20,1)	وحدات الشرطة المشكّلة	
538 695,1	537 285,2	1 409,9	0,3	المجموع الفرعي	
الموظفون المدنيون					
212 270,1	202 333,4	9 936,7	4,7	الموظفون الدوليون	
65 853,3	74 503,2	(8 649,9)	(13,1)	الموظفون الوطنيون	
23 788,4	24 175,2	(386,8)	(1,6)	متطوعو الأمم المتحدة	
8 607,0	8 779,3	(172,3)	(2,0)	المساعدة المؤقتة العامة	
3 257,8	2 631,7	626,1	19,2	الأفراد المقدمون من الحكومات	
313 776,6	312 422,8	1 353,8	0,4	المجموع الفرعي	
التكاليف التشغيلية					
—	—	—	—	مراقبو الانتخابات المدنيين	
834,2	513,1	321,1	38,5	الاستشاريون	
3 727,7	1 473,4	2 254,3	60,5	السفر في مهام رسمية	
104 139,7	117 346,3	(13 206,6)	(12,7)	المرافق والبنى التحتية	
12 217,1	11 619,4	597,7	4,9	النقل البري	
115 892,5	89 201,8	26 690,7	23,0	العمليات الجوية	
1 087,3	3 950,0	(2 862,7)	(263,3)	العمليات البحرية	
29 249,3	34 579,7	(5 330,4)	(18,2)	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
1 739,6	2 594,8	(855,2)	(49,2)	الشؤون الطبية	
—	—	—	—	المعدات الخاصة	
55 156,0	58 916,7	(3 760,7)	(6,8)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
2 000,0	1 998,1	1,9	0,1	المشاريع السريعة الأثر	
326 043,4	322 193,3	3 850,1	1,2	المجموع الفرعي	
1 178 515,1	1 171 901,3	6 613,8	0,6	إجمالي الاحتياجات	

الفئة	الفرق			
	المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية
	(1)	(2)	(2)-(1)=(3)	(1)÷(3)=(4)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	26 040,3	27 314,8	(1 274,5)	(4,9)
صافي الاحتياجات	1 152 474,8	1 144 586,5	7 888,3	0,7
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—
مجموع الاحتياجات	1 178 515,1	1 171 901,3	6 613,8	0,6

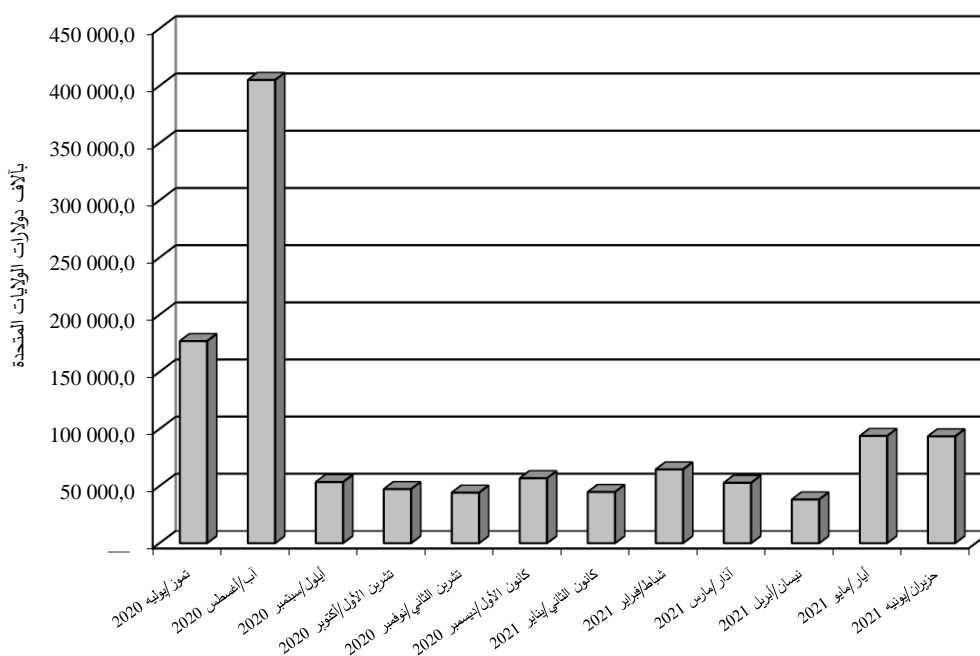
باء - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد فيما بين المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	الاعتمادات		
	التوزيع الأصلي	إعادة توزيع	التوزيع المنقح
أولاً - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	538 695,1	—	538 695,1
ثانياً - الموظفون المدنيون	313 776,6	—	313 776,6
ثالثاً - التكاليف التشغيلية	326 043,4	—	326 043,4
المجموع	1 178 515,1	—	1 178 515,1
النسبة المئوية للموارد المعاد توزيعها قياساً إلى مجموع الاعتمادات	—	—	—

79 - لم تُسجل أي عمليات إعادة توزيع للموارد فيما بين المجموعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - نمط الإنفاق الشهري



80 - يعزى ارتفاع النفقات في تموز/يوليه 2020 أساساً إلى إنشاء التزامات لتغطية التكاليف التالية: (أ) وقود المولدات الكهربائية والعمليات الجوية؛ و (ب) خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها. ويعزى ارتفاع النفقات لشهر آب/أغسطس 2020 أساساً إلى إنشاء التزامات لتغطية التكاليف التالية: (أ) سداد تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة بالمعدلات القياسية؛ و (ب) تكاليف المعدات المملوكة للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة.

دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
1 365,1	إيرادات الاستثمار
610,2	إيرادات أخرى/متنوعة
-	التبرعات النقدية
-	تسويات الفترات السابقة
25 148,5	إلغاء التزامات الفترات السابقة
27 123,8	المجموع

هـ - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة
	المعدات الرئيسية
97 071,9	الوحدات العسكرية
6 606,6	وحدات الشرطة المشكّلة
103 678,5	المجموع الفرعي
	الاكتفاء الذاتي
57 503,0	الوحدات العسكرية
4 341,9	وحدات الشرطة المشكّلة
61 844,9	المجموع الفرعي
165 523,4	المجموع

المعاملات المنطبقة على البعثة	النسبة المئوية	تاريخ النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - المعاملات المنطبقة على منطقة البعثة			
معامل الظروف البيئية البالغة القسوة	2,5	1 تموز/يوليه 2017	26 أيار/مايو 2017
معامل ظروف التشغيل المكثف	2,9	1 تموز/يوليه 2017	26 أيار/مايو 2017
معامل العمل العدائي/التخلي القسري	5,3	1 تموز/يوليه 2017	26 أيار/مايو 2017
باء - المعاملات المنطبقة على بلد الأصل			
معامل النقل الترايدي	4,0-0,0		

واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز القوات ^(أ)	875,0
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية) ^(ب)	57 111,1
المجموع	57 986,1

(أ) يمثل رسوم الترددات اللاسلكية.

(ب) تشمل التكلفة المقدرة لاستئجار الأراضي بمبلغ قدره 48 400 300 دولار.

رابعاً - تحليل الفروق⁽¹⁾

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
516,3	5,0	المراقبون العسكريون

81 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض متوسط النشر الفعلي البالغ 212 مراقباً عسكرياً، مقارنة بقوام متوسطه 230 مراقباً عسكرياً رصدت له مخصصات في الموارد المعتمدة للفترة 2021/2020، ويرجع ذلك أساساً إلى تأجيل عمليات تناوب المراقبين العسكريين وتمركزهم، لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
968,8	0,2	الوحدات العسكرية

82 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض التكاليف المتعلقة بما يلي: (أ) حصص الإعاشة، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض تكاليف نقل حصص الإعاشة إلى الخارج بسبب استخدام الأصول الجوية للأمم المتحدة بدلاً من الأصول الجوية للمتعاقد وانخفاض الحاجة إلى النقل الجوي لحصص الإعاشة عما كان متوقعاً؛ و (ب) السفر لأغراض التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن، ويرجع ذلك أساساً إلى حالات التأخر/التأجيل في تناوب القوات المقرر للفترة 2021/2020 لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19؛ و (ج) شحن المعدات المملوكة للوحدات ونشرها، ويرجع ذلك أساساً إلى تأجيل نشر/تناوب المعدات المملوكة للوحدات الخاصة بوحدين من الوحدات العسكرية، وانخفاض حجم المعدات التي أعيدت إلى الوطن لوحدة عسكرية واحدة مقارنة بما كان متوقعاً في التقديرات. وقوبل انخفاض الاحتياجات جزئياً بزيادة في الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) الاكتفاء الذاتي من المعدات المملوكة للوحدات، ويرجع ذلك أساساً إلى

(1) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن 5 في المائة أو 100 000 دولار.

معايير الأداء الأفضل مما كان متوقعا فيما يخص معدات الاكتفاء الذاتي التي تقدمها البلدان المساهمة بقوات إلى البعثة؛ و (ب) المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض عاملي عدم صلاحيتها للاستخدام وعدم الانتشار عما كان متوقعا، والمدفوعات بأثر رجعي للمطالبات المتصلة بالأضرار من بلدين مساهمين بقوات.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
6 005,2	19,2	شرطة الأمم المتحدة

83 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض متوسط النشر الفعلي البالغ 532 من ضباط شرطة الأمم المتحدة، مقارنة بـ 704 من أفراد شرطة الأمم المتحدة، رصدت له مخصصات في الموارد المعتمدة للفترة 2021/2020، ويرجع ذلك أساسا إلى تأجيل عمليات تناوب أفراد شرطة الأمم المتحدة وتمركزهم، لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(6 080,4)	(20,1)	وحدات الشرطة المشكلة

84 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع متوسط النشر الفعلي البالغ 1 116 فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، مقارنة بـ 1 030 فردا من أفراد وحدة الشرطة المشكلة، رصدت له مخصصات في الموارد المعتمدة للفترة 2021/2020، نتيجة لتأخر إعادة وحدة واحدة من وحدات الشرطة المشكلة إلى الوطن بسبب الاحتياجات التشغيلية؛ و (ب) انخفاض في الاقتطاعات الفعلية من تكاليف المبالغ المتعين تسديدها لوحدات الشرطة المشكلة نتيجة عدم نشر معدات مملوكة للوحدات أو تأخر نشرها أو نشر معدات غير صالحة للاستعمال؛ و (ج) إعادة معدات وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة إلى الوطن وشحن ذخيرة إضافية لوحدة أخرى من وحدات الشرطة المشكلة، لم ترصد لها مخصصات في الموارد المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
9 936,7	4,7	الموظفون الدوليون

85 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض المتوسط الفعلي لشغل الوظائف لما عدده 853 موظفا دوليا، مقارنة بـ 877 موظفا دوليا، رصدت لهم مخصصات في الموارد المعتمدة للفترة 2021/2020؛ و (ب) انخفاض الاحتياجات عما كان متوقعا فيما يتعلق ببعض التكاليف العامة للموظفين، بما في ذلك منح التعليم، وبدلات التنقل، وإعانات المعاشات التقاعدية؛

و (ج) انخفاض التكاليف الفعلية لبدل الخطر ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض عدد الأيام التي أمضاها الموظفون في منطقة البعثة مقارنة بما كان متوقعا، لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(8 649,9)	(13,1)	الموظفون الوطنيون

86 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى: (أ) جداول المرتبات المنقحة للموظفين المحليين في جنوب السودان اعتبارا من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، التي صدرت في كانون الأول/ديسمبر 2020، وأسفرت عن مدفوعات بأثر رجعي للفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وارتفاع المدفوعات عما كان مدرجا في الميزانية للفترة من كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى حزيران/يونيه 2021؛ و (ب) ارتفاع المعدل الفعلي لبدل الخطر الشهري البالغ 697 دولارا، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2021، وفقا لتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(386,8)	(1,6)	متطوعو الأمم المتحدة

87 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ارتفاع بدلات المعيشة الشهرية مقارنة بما كان متوقعا، وإلى ارتفاع مستويات السفر للعودة إلى الوطن خلال هذه الفترة مقارنة بما هو مدرج في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(172,3)	(2,0)	المساعدة المؤقتة العامة

88 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى حصة البعثة من التكاليف المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة المتصلة بأنشطة مشروع دعم تنفيذ نظام أوموجا، يقابلها جزئيا انخفاض متوسط العلاوة الفعلية داخل الرتبة في مرتبات موظفي الخدمة الميدانية عما هو مدرج في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
626,1	19,2	الأفراد المقدمون من الحكومات

89 - يعزى الانخفاض في الاحتياجات أساسا إلى انخفاض متوسط النشر الفعلي البالغ 55 فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات، مقارنة بقوام متوسطه 76 فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات، رصدت له مخصصات في الموارد المعتمدة للفترة 2021/2020.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
321,1	38,5	الاستشاريون والخدمات الاستشارية

90 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى إلغاء عدد من التعاقدات المتعلقة بالخدمات الاستشارية بسبب القيود المفروضة على الحركة ومتطلبات الحجر الصحي لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
2 254,3	60,5	السفر في مهام رسمية

91 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى إلغاء السفر لأغراض الأنشطة غير الأساسية والتدريب بالحضور الشخصي بسبب القيود المفروضة على الحركة لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19، والزيادة في استخدام المنصات الافتراضية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(13 206,6)	(12,7)	المرافق والهياكل الأساسية

92 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) اقتناء مرافق الإقامة الجاهزة لتلبية الحاجة الملحة إلى إنشاء مرافق العزل والحجر الصحي المخصصة للمصابين بمرض كوفيد-19 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الموظفين المدنيين، والحاجة الماسة إلى تسريع وتيرة عملية تغيير المرافق الجاهزة التي أصبحت متهاكة بسبب الأمطار الغزيرة؛ و (ب) اقتناء وحدات اغتسال من أنواع مختلفة للمكاتب الميدانية ودورات المياه الصغيرة الجاهزة لأماكن إقامة الموظفين بما يتماشى مع بروتوكولات العزل المتعلقة بكوفيد-19؛ و (ج) إصلاح الطرق الداخلية المتداعية في دار الأمم المتحدة. وقابل زيادة الاحتياجات جزئيا ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف خدمات تعبئة الوقود مقارنة بما كان متوقعا؛ و (ب) انخفاض متوسط السعر الفعلي البالغ 0,83 دولار للتر الواحد من وقود المولدات الكهربائية مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية البالغ 0,96 دولار للتر الواحد؛ و (ج) التأخر في إبرام عقود الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات الصيانة، وهما تشغيل وإدارة نظم إدارة المياه والصرف الصحي وتشغيل وإدارة نظم توليد الطاقة ونقلها.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
597,7	4,9	النقل البري

93 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى انخفاض متوسط السعر الفعلي البالغ 0,79 دولار للتر الواحد من وقود النقل البري، مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية البالغ 0,93 دولار للتر الواحد، وإلى انخفاض الاستهلاك الفعلي من وقود النقل البري، وهو ما يعود جزئيا إلى القيود المفروضة على الحركة لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا اقتناء رافعات شوكية لدعم سلسلة الإمداد وأنشطة تقديم الخدمات في موقعي كواجوك وجوبا، وشراء شاحنات إضافية لتعزيز أنشطة نقل الأمتعة وحركة الشحن في موقعي يامبيو وتوريت.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
26 690,7	23,0	العمليات الجوية

94 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف تشغيل طائرات البعثة العمودية من طراز Mi-26 نتيجة لتغيير في الجهة الناقلة اعتبارا من أيلول/سبتمبر 2020؛ و (ب) انخفاض ساعات الطيران عما كان متوقعا، ويرجع ذلك أساسا إلى القيود المفروضة على الطيران لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19؛ و (ج) الاستغناء عن طائرة عمودية من طراز Mi-17 لمدة ثمانية أشهر؛ و (د) إيقاف الطائرة DHC-8 عن العمل لمدة خمسة أشهر؛ و (هـ) انخفاض متوسط السعر الفعلي لوقود الطائرات البالغ 0,80 دولار للتر الواحد مقارنة بالسعر المدرج في الميزانية البالغ 0,94 دولار للتر الواحد.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(2 862,7)	(263,3)	العمليات البحرية

95 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى شراء أكثر من 940 وحدة من الحاويات البحرية اللازمة لتعبئة وشحن الوحدات الإضافية من المرافق الجاهزة ودورات المياه الصغيرة الجاهزة التي تم شراؤها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(5 330,4)	(18,2)	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

96 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) اقتناء معدات إضافية لدعم استكمال المرحلة الثانية من مشروع تحديد الهوية باستخدام الترددات اللاسلكية، الذي يعزز تتبع إدارة السلع والمواد وإبرازها والمساءلة عنها كجزء من أدوات إدارة سلسلة الإمداد؛ و (ب) تغيير معدات الربط الشبكي وخوادم تخزين البيانات للوفاء بمعايير الأمم المتحدة لأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية؛

و (ج) تكاليف الاشتراك في تراخيص البرمجيات للمعدات الإضافية للشبكات والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تم اقتناؤها خلال هذه الفترة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(855,2)	(49,2)	الخدمات الطبية

97 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) الترتيبات التعاقدية لتوفير الخدمات الطبية للمرضى الذين اشتد بهم مرض كوفيد-19 (موظفو البعثة والمعالون الذين يستوفون شروط الاستحقاق)؛ و (ب) شراء معدات إضافية، بما في ذلك أجهزة التفاعل البوليميري المتسلسل، فيما يتصل بجائحة كوفيد-19؛ و (ج) شراء آلات وملحقات إضافية للتصوير بالأشعة السينية للمرفق الجراحي في يامبيو.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(3 760,7)	(6,8)	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

98 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) شطب المبالغ المستحقة القبض غير القابلة للتحويل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فيما يتعلق بالدعم المقدم لأنشطة آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية؛ و (ب) الاستعانة بمتعاقدين أفراد إضافيين لتقديم خدمات الصيانة بسبب التأخر في إبرام عقود الاستعانة بمصادر خارجية؛ و (ج) الخسائر الناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف بين دولار الولايات المتحدة والعملات الأخرى. وقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض في تنفيذ بعض الأنشطة البرنامجية عما كان متوقعا بسبب القيود المفروضة على الحركة والتجمعات الكبيرة لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19، وعدم اقتناء مواد التعبئة بسبب التعديلات التشغيلية.

خامساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

99 - يتمثل الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ما يلي:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ 6 613 800 دولار فيما يتعلق بالفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021 البالغة 27 123 800 دولار، والمتأتية من إيرادات الاستثمار (1 365 100 دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (610 200 دولار)، ومن إلغاء التزامات الفترات السابقة (25 148 500 دولار).

سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبته في قرارها 304/75، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة

ألف - الجمعية العامة

تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

(القرار 304/75)

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلبية الطلب

اتخذت البعثة مبادرات متعددة لضمان سلامة أفراد البعثة وأمنهم وصحتهم، بما في ذلك تلقي 44 000 جرعة من أحد اللقاحات في أيار/مايو 2021، عن طريق مقر الأمم المتحدة، من أجل تلقيح موظفي البعثة المدنيين ومعاليهم المستوفين لشروط الاستحقاق، والأفراد النظاميين، وموظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية في جنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة المرافق الطبية المحلية في جميع قطاعات جنوب السودان من خلال توفير معدات الوقاية الشخصية ومنتجات الصحة والنظافة الصحية.

واستمر تكييف الأنشطة الفنية التي صدر بها تكليف امتثالا للتدابير الوقائية، بما في ذلك الحد من عدد المشاركين في الفعاليات حسب الاقتضاء، واستخدام المرافق الخارجية للتجمعات، والالتزام ببروتوكولات التباعد البدني وارتداء الكمامات، فضلا عن الحد من عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي من خلال الاستخدام الكامل لتكنولوجيا التداول بالفيديو وغيرها من التكنولوجيات الشبكية. واستجابة لزيادة ملحوظة في حالات الإصابة المؤكدة بكوفيد-19 في جنوب السودان في شباط/فبراير 2021، شددت البعثة تدابيرها الوقائية، بما في ذلك تقييد أنشطة التوعية بالحضور الشخصي التي تشارك فيها المجتمعات المحلية.

واضطلعت البعثة أيضا بأنشطة موجهة بشكل خاص نحو دعم السلطات الوطنية في التقليل إلى أدنى حد من خطر انتشار الفيروس. وعلى سبيل المثال، واصلت البعثة الاضطلاع بزيارات إلى المرافق المدنية ومرافق السجون لرصد حقوق الإنسان، وبذل الجهود في مجال الدعوة مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة في مجال العدالة من أجل التخفيف من اكتظاظ السجون، دعما للجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة في مجال العدالة لمنع انتقال كوفيد-19 في أماكن الاحتجاز. وشملت السبل المبكرة لتنفيذ الأنشطة البرنامجية في إطار دعم الجهات الفاعلة

تكرر الإعراب عن قلقها البالغ من الأخطار المستمرة التي تتهدد الحياة والصحة والسلامة والأمن بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأهمية ضمان سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم وصحتهم، بسبل منها استخدام لقاحات مأمونة وفعالة للأفراد المدنيين والنظاميين، والحفاظ على استمرار تنفيذ الولايات، بما فيها حماية المدنيين، والتقليل إلى أدنى حد من احتمال تسبب أنشطة البعثة في انتشار هذا الفيروس، والقيام، عند الاقتضاء وفي حدود الولايات الموكلة إليها، بدعم السلطات الوطنية، بناء على طلبها، فيما تتخذ من تدابير لمواجهة الجائحة بالتعاون مع المنسق المقيم وكيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في البلد (الفقرة 12).

والمؤسسات الوطنية في التصدي لجائحة كوفيد-19 استخدام المنصات الافتراضية والتوعية الإذاعية، بما في ذلك الحملات الإعلامية وبرامج بناء القدرات التي وفرت الدعم لإنتاج الصابون والكمادات واستفادت منها المرأة على وجه التحديد.

وقد نفذت معظم هذه الأنشطة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين، بما في ذلك مشروع اشتركت في تنفيذه البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتخفيف من اكتظاظ السجون وزنزانات الاحتجاز التابعة للشرطة من خلال دعم المسؤولين الوطنيين في التعجيل باستعراض القضايا؛ وتوفير منتجات النظافة الصحية ومعدات الوقاية الشخصية للجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون في جميع أنحاء البلد؛ ودعم الجهات الفاعلة الوطنية في مجال العدالة في زيادة الوعي بشأن كوفيد-19، بما في ذلك سبل منع التعرض للفيروس وتطبيق إجراءات للتصدي للجائحة، امتثالاً للمعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة معدات ولوازم طبية وصحية ونفذت مشاريع هندسية لإعادة تأهيل مرافق الرعاية الصحية، في استجابة مباشرة لطلبات محددة قدمتها سلطات جنوب السودان، على مستوى الولايات.

أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل كبير في قدرة البعثة على تنفيذ المهام المنوطة بها خلال الربع الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير السابق، في حين كانت آثارها في الفترة 2021/2020 أقل حدة. ومع ذلك، فقد تطلبت الجهود المتواصلة لمنع انتقال الفيروس وحماية أفراد البعثة وسكان جنوب السودان على السواء تخصيص الموارد لتلبية هذه الأولويات الناشئة، بما في ذلك الموارد اللازمة من أجل الاضطلاع بحملة الأمم المتحدة لتلقيح موظفي الأمم المتحدة، ومعاليهم الذين يستوفون شروط الاستحقاق والشركاء في جنوب السودان، التي بدأت في نيسان/أبريل 2021، والموارد المخصصة لدعم الولايات في بناء قدراتها للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، تطلب تنفيذ الاستئناف الجزئي لتناوب الوحدات النظامية اعتباراً من تموز/يوليه 2020 بذل جهود مكثفة استمرت خلال جزء كبير من الفترة 2021/2020 المشمولة بالتقرير، بما في ذلك التخطيط لترتيبات الحجر الصحي.

وتتمثل بعض الدروس الرئيسية التي استخلصتها البعثة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 في أن تنفيذ التدابير الوقائية على نحو سليم وفي الوقت المناسب هو المفتاح للوقاية من الجوائح/حالات التفشي ومكافحتها؛ وأنه ينبغي اتخاذ إجراءات استباقية لشراء المواد الطبية اللازمة للوقاية من

تلاحظ التدابير المعتمدة للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تيسير التنفيذ المستمر لولايات البعثات مع ضمان صحة وسلامة أفراد حفظ السلام والمجتمعات المحلية في البلد المضيف، وتطلب إلى الأمين العام تقديم معلومات مستكملة عن أثر الجائحة والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، والطريقة التي حسنت بها البعثة من تأهبها وقدرتها على الصمود، وتعاونت مع الحكومة المضيفة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في مواجهة الجائحة في سياق تقرير الأداء ومشروع الميزانية المقبلة للبعثة (الفقرة 13).

الأمراض المعدية ومكافحتها. وفي هذا الصدد، من حسن حظ البعثة أن كان في حوزتها فعلا بعض المواد الطبية اللازمة، كان قد تم شراؤها في إطار جهود استعداد البعثة للتصدي لفيروس الإيبولا.

وقد استفادت البعثة من هذه الدروس الرئيسية لإرساء أفضل الممارسات وتحسين تأهبها في المستقبل، بما في ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- إنشاء مراكز الحجر الصحي والعزل في جميع القطاعات
- تزويد موظفي البعثة بمعلومات تتعلق بالتدابير الوقائية من الأمراض المعدية
- إنشاء الوحدة المعنية بالأمراض المعدية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من خلال دمج وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي أُجري مؤخرا، وذلك لكي تُعنى بأنشطة الوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة، بما في ذلك مرض كوفيد-19 والأمراض المعدية الأخرى
- تحديث المستشفى من المستوى الثاني المعزز في جوبا لمعالجة الحالات الحرجة
- إنشاء محطة لتوليد الأكسجين في جوبا ومختبرات تفاعل البوليمراز التسلسلي في جميع العيادات والمستشفيات من المستوى الثاني

ونفذت جميع تدابير الوقاية والاستجابة والتخفيف بالتنسيق مع وزارة الصحة في جنوب السودان ووفقا للتوجيهات العالمية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والأمانة العامة للأمم المتحدة، لضمان صحة وسلامة حفظة السلام والمجتمعات المحلية، مع مواصلة تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية الصادر بها تكليف.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة حضور اجتماعات اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بكوفيد-19، وهي هيئة استشارية لفرقة العمل الوطنية، وواصلت المشاركة في فرق العمل المعنية بكوفيد-19 على مستوى الولايات.

خلال هذه الفترة، نفذت البعثة أنشطة برنامجية ومشاريع سريعة الأثر في جميع أنحاء جنوب السودان دعما لتهيئة الظروف المواتية لإيجاد حلول لتحقيق السلام الدائم، بطرق منها دعم عودة اللاجئين والنازحين داخليا وإعادة إدماجهم، وجهود بناء الثقة وترسيخ الطمأنينة، والتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون، وجهود توطيد السلام

تلاحظ بقلق الأثر المتوسط والطويل الأجل لجائحة كوفيد-19 على البلدان والمناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية التي تشهد نزاعات، وتؤكد أهمية قيام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيثما كان ذلك مناسباً وضمن ولايات كل منها، بالتنسيق مع السلطات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في تعزيز إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وبناء

والمصالحة على المستوى الشعبي. وقد نُفذت هذه الأنشطة في إطار ولاية البعثة، وبالتنسيق والتعاون الوثيقين مع أصحاب المصلحة الوطنيين وشركاء فريق الأمم المتحدة القطري وكان الهدف منها هو تعزيز جهود بناء السلام على نطاق الأمم المتحدة بطريقة متسقة ومتعاضدة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأنشطة تأثرت سلباً بالقيود المفروضة على التجمعات العامة الكبيرة بسبب جائحة كوفيد-19.

تعكس الأنشطة الفنية والأنشطة البرنامجية الأخرى التي نفذتها البعثة خلال الفترة 2021/2020 مجموعة كاملة من الأنشطة الرامية إلى تنفيذ ولاية البعثة. وأدرجت في تقرير الأداء الحالي معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية التي اضطلعت بها البعثة خلال الفترة 2021/2020، بما في ذلك تأثير الأنشطة والإنجازات التي تحققت في سياقها دعماً لتنفيذ الولاية.

تستعرض البعثة باستمرار أداء ميزانيتها وتنفيذها لتوصيات هيئات الرقابة ذات الصلة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتوجيهات الجمعية العامة وتوصياتها. وفي هذا الصدد، استحدثت البعثة عدة أدوات داخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لزيادة الشفافية وتعزيز الرقابة على العمليات الإدارية وأداء الميزانية، بما في ذلك أداة لرصد القياسات الرئيسية في كل قسم من أقسام شعبة دعم البعثة، ولوحة متابعة خاصة بالموارد البشرية لرصد تكوين القوة العاملة والامتثال للأهداف المتعلقة بإدارة الأداء، وتقرير شهري لرصد نفقات الموظفين المدنيين على مستوى مركز الصناديق، وتقرير لرصد المواءمة بين تفويض السلطات وتحديد الأدوار في نظام أوموجا. وبالإضافة إلى ذلك، عملت البعثة على وضع قاعدة بيانات للأسلحة والذخائر، امتثالاً لسياسة إدارة الأسلحة والذخائر.

السلام والانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة في البلدان والمناطق التي تشهد نزاعات، وخاصة تلك الموجودة في أفريقيا (الفقرة 14).

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل تحمل البعثة المسؤولية وخضوعها للمساءلة عن استخدام أموالها البرنامجية، بما يتماشى مع التوجيهات ذات الصلة، ومع مراعاة الظروف المحددة التي تعمل فيها البعثة، وأن يدرج في مشروع الميزانية وتقرير الأداء المقبلين معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية للبعثة، بما في ذلك عن كيفية إسهام تلك الأنشطة في تنفيذ ولايات البعثة، وعن صلتها بالولايات، وعن الكيانات المنفذة، وعن ممارسة البعثة للرقابة المناسبة (الفقرة 21).

تشدد أيضاً على أهمية الأداء العام للميزانية في عمليات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام مواصلة تحسين الرقابة على أنشطة بعثات حفظ السلام وتنفيذ توصيات هيئات الرقابة ذات الصلة، وفي هذا الصدد تقادي أوجه القصور في الإدارة والخسائر الاقتصادية ذات الصلة بهدف ضمان الامتثال الكامل للأنظمة والقواعد المالية، مع إيلاء ما يلزم من اعتبار لتوجيهات الجمعية العامة وتوصياتها، وأن يقدم معلومات عن ذلك في سياق تقارير الأداء (الفقرة 35).

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

(A/75/822/Add.12 وقرار الجمعية العامة 304/75)

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

وتدّكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة لاحظت بقلق بالغ الخطر الذي يهدد الأرواح والصحة والسلامة والأمن بسبب جائحة كوفيد-19 وأهمية ضمان سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم وصحتهم والحفاظ على استمرارية تنفيذ الجوانب الحيوية من الولاية، بما يشمل حماية المدنيين، والحدّ من خطر انتشار الفيروس بسبب أنشطة البعثة، وتقديم الدعم حسب الاقتضاء وفي حدود الولايات المأذون بها إلى السلطات الوطنية لمساعدتها، بناءً على طلبها، في مساعي التصدي لجائحة كوفيد-19، وذلك بالتعاون مع المنسق المقيم وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في البلد (قرار الجمعية العامة 293/74، الفقرة 15). وتأمل اللجنة أن تُقدّم معلومات مستكملة بهذا الشأن في سياق تقرير الأداء ومشروع الميزانية المقبلين (الفقرة 37).

يرجى الاطلاع على الرد فيما يتعلق بالفقرة 12 من القرار 304/75 في الفرع رابعا - ألف من هذا التقرير.